



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية

(10-13هـ/16-19م)

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين :

ـــ سهيلة أحمد سرير

ـ فتيحة حاج بن فطيمة

إشراف الدكتورة :

نادية طرشون

السنة الجامعية: 1435-1436هـ /2014-2015م





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية (10-13هـ/16-19م)

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين :
ـ سهيلة أحمد سرير
ـ فتيحة حاج بن فطيمة

إشراف الدكتورة :
نادية طرشون

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ د حكيم بن شيخ	رئيســاً
د/ نادية طرشون	مشرفا ومقررا
أ/(ة) لطيفة حمصي	منــاقشاً

السنة الجامعية: 1435-1436هـ /2014-2015م


بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى أمي ...

إلى أمي الغالية نور دربي ، ورفيقة أحزاني وكربي ، التي كانت دائما تتقاسم نجاحاتي بقربي ، اهدي لها عملي وجهدي ، كشكر وامتنان على تشجيعاتها وإصرارها من اجل اسعاد قلبي .

إلى روح والدي ...

بدمعات الأسى و الحزن حبرا اخط أحرفا اعزي فيها نفسي على فراق والدي المتوفيا

أقول له حلمك الدائم بالنجاح لا يزال باقيا وأصبح قريب المنال بدعائك السابق ليتحققا

تركتني أواصل مشوار دراستي بغيابك لكن الوعد باق على إسعادك سيبقى لي امنيا

رحمة الله عليك يامن تزال روحي إليك متعطشا تتأسف على الدهر وتتمنى لو انك بيننا حيا

نم يا والدي في ثرى الخلد هادئا مطمئنا واليك ثمرة جهدي مذكرتي لك أغلى هديا

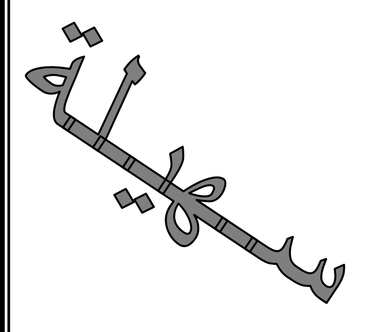
إلى إخوتي ...

إلى من بهم تملأ حياتي وتكتمل فرحتي ، إخوتي الذين لطالما وجدتهم إلى جانبي لمساعدتي اهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع .إلى : محمد ، زهية ، ،احمد ، فتحية ، نعمان ، فيصل ، وهديل ، كما لا أنسى ابن أختي الغالي علاء الدين وابنتا عمي شريفة وأسماء ، كما لا أنسى صفية ونعيمة ،فتيحة.

إلى زميلاتي ...

إلى من كانوا سندا لي في كل أوقات دراستي ، في إخفاقاتي او نجاحاتي زميلاتي :سعيدة ، فتيحة ، فاطمة ر ،وفاء ،حنان ، فاطمة ي ، أحلام . إضافة إلى كل طلبة دفعة التاريخ2015م.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي..



أهدي لهم عملي المتواضع

اهداء

قال الله تعالى: ""وَوَصَّيْنَا الانسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ

فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ"

سور لقمان الآية 14.

إلى اللذين أنعم الله عليهم بالشهادة و أوصى بهما خيرا إلى اللذين قال فيهما عز وجل "و بالوالدين إحسانا"

إلى التي لم تبخل علي بنصائحها و إرشاداتها و حنانها و مساعداتها

أمي الغالية حفظها الله.

إلى السند المتين و العون الذي لا ينقطع وقدوتي في هذه الحياة الذي علمني أن الإرادة تصنع المعجزات والدي العزيز أطال الله في عمره.

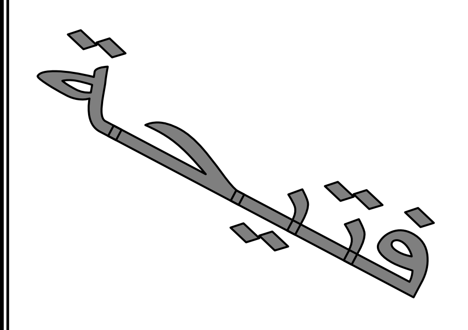
إلى من كانوا سندا لي إخوتي واخواتي : خيرة ، رزيقة ، محمد ، نور الدين ، واخص بالذكر يوسف وصبرينة .

الى رفيقات دربي وصديقات أيامي : سهيلة ، فاطمة الزهراء ، حنان ، سعيدة ، وفاء ،

فاطمة الزهراء وأحلام

وإلى كل زميلات الدراسة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

<رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ>سورة الأحقاف الآية15.

نشكر الله عزوجل مولانا وخالقنا على أن قدر لنا أن نحيا لحظات البحث هذه التي طالما كنا نسعى للوصول إليها ، وقد سدد الله خطانا ووفقنا إلى أن أتممنا عملنا ، فله الحمد حمدا كثيرا وله الشكر شكرا عظيما .

كما يطيب لنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل مع الاحترام والتقدير وكل معاني الحب والشكر والتعبير إلى أستاذتنا والشمعة التي أضاءت درب بحثنا الأستاذة الدكتورة " نادية طرشون " حفظها الله وجزاها الله عنا خير الجزاء .

لا يفوتنا أيضا في كتابة هذه الكلمات أن نوجه أسمى معاني الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل الدكتور الغالي غربي ، على كل مجهوداته وإصراره على إنجاح هذه الدفعة ، فقدم لنا كل مايملك مساعدة للطلبة وسعادة على نجاحاتهم ، كما لاننسى دور مخبره الذي كان لنا خير عون في إتمام بحثنا هذا . فجزاك الله عنا خير الجزاء.

لا ننسى في هذا المقام أيضا أن نقف وقفة شكر وامتنان إلى جميع أساتذتنا الطيبين الذين لم يبخلوا عنا حتى بأقل مايملكون أملا في إنجاح هذا العمل فنخص بالذكر : الأستاذ قرين ، الأستاذة حمصي ، الأستاذ سهيل ، والدكتور مديني ، والأستاذ قريتلي

فجزاكم الله خيرا ، بالإضافة إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل . فلكم ثمرة جهدنا

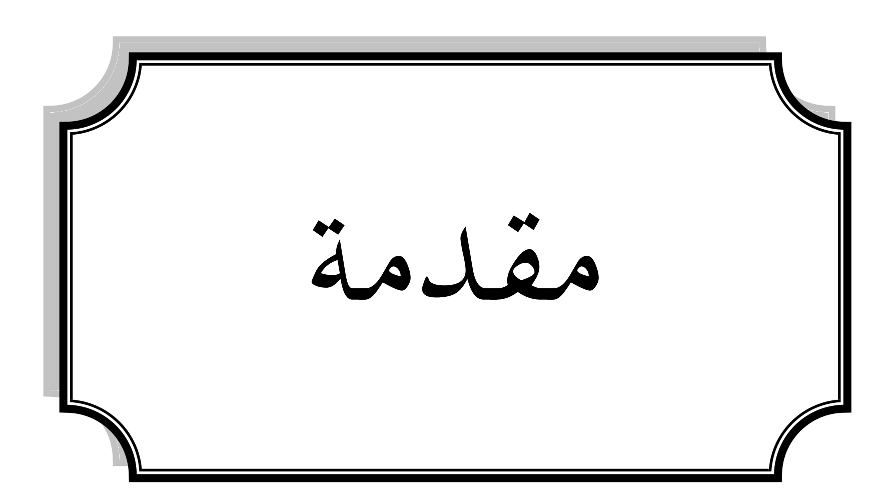
قائمة المختصرات

1 -باللغة العربية

تر	ترجمة
ج	جزء
ج م ن م ث ع	الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
د ت	دون تاريخ
د د ن	دن دار النشر
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
ع	العدد
م	مجلد
م ا ت ث ا	مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية
م م د ع ب ع ت	المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي
هـ م ع ك	الهيئة المصرية العامة للكتاب

2- باللغة الاجنبية :

page	p
sans date	Sd
Tome	T
Volume	v


مقدمة

مقدمة :

يعد القرن السادس عشر محطة تاريخية هامة في تاريخ الدولة العثمانية ، إذ عرفت فيه عدة تغيرات مسّت مختلف جوانب الحياة، أدّت بها في الأخير إلى بلوغ أوج قوتها واتساعها ، نظير ذلك كان العالم الأوروبي يعيش صراعات سياسية ودينية ، الأمر الذي أدّى ببعض الدول الأوروبية إلى البحث عن حليف من شأنه التصدّي لخطر الإمبراطورية الرومانية المقدّسة التي أصبحت تهيمن على معظم الشعوب الأوروبية محاولة بذلك بسط نفوذها.

وبهذا تدخل العلاقات العثمانية الأوروبية مرحلة جديدة اتّسمت بسياسة مغايرة انتهجتها الدولة العثمانية لتوثيق صلاتها مع الدول الأوروبية ،فبعد أن كانت تقوم على أساس الصراع العسكري الدائم، أصبحت في القرن السادس عشر تقوم على التحالفات وإبرام المعاهدات ، وقد اصطلح على هذه الأخيرة مصطلح " **الامتيازات الأجنبية**"وهي تسهيلات منحتها الإمبراطورية العثمانية للدول الأوروبية . وقد اختلفت طبيعة هذه الامتيازات وتعددت أغراضها بين سياسية واقتصادية وعسكرية وقضائية ودينية.

ليس هذا فحسب بل كان لتلك الامتيازات آثارا على الدولة العثمانية اختلفت بين الآثار الايجابية والسلبية ، ففي مرحلة القوة كانت هذه الامتيازات بمثابة عامل إيجابي زاد في قوة الدولة العثمانية وأبرز المهارة الدبلوماسية التي ميّزت السلاطين العثمانيين في هذه الفترة ، فضلا على أنّها ساهمت في إنعاش الاقتصاد العثماني خاصة بعد حالة الركود التي شهدها من جراء تغيّر الطرق التجارية واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح .

غير أنّ هذا الوضع لم يستمر ، فمع مطلع القرن الثامن عشر بدأت الآثار السلبية للامتيازات الأجنبية في الظهور ، وبسبب حالة التراجع التي وصلت إليها الدولة العثمانية ، أصبحت الامتيازات أداة تستخدمها الدول الأوروبية لتتدخل في شؤونها ، فضلا على أنّها كانت وسيلة للهيمنة على اقتصاد الدولة ، بالإضافة إلى أنّها أدّت إلى انتشار الإرساليات التبشيرية التي مهّدت بدورها إلى الغزو الثقافي ومن ثمّ إثارة الفتن والخلافات الطائفية لتؤدي كل هذه العوامل في الأخير إلى إسقاط الدولة

العثمانية .

دواعي اختيار الموضوع :

يسبق اختيار كل موضوع عدّة دوافع اختلفت بين دوافع علمية وأخرى شخصية ، فأمّا عن الدوافع العلمية فتكمن في ذلك النقص الذي لايزال يكتنف موضوع الامتيازات الأجنبية ، حيث أن معظم الأبحاث التي اختارت موضوع الامتيازات الأجنبية من أجل معالجته ركّزت على عصر ضعف الدولة العثمانية وبالتالي اعتبارها كأداة هدم ، لذا جاء اختيارنا لهذا الموضوع لإعطائه حقّه من الدراسة ، محاولين بذلك تغطية الجوانب الناقصة فيما يتعلق بنظام الامتيازات ونخص بالذكر آثاره الايجابية على الدولة العثمانية .

أما الدوافع الشخصية لاختيار هذه الدراسة فقد غلب عليها دافع معرفي ورغبة منّا في البحث في تاريخ العلاقات الدولية بين الشرق العثماني والغرب الأوروبي من ناحية ، وفضولا للتوصل إلى تلك الايجابيات والسلبيات التي ترتّبت عن نظام الإمتيازات من ناحية ثانية ، كما أردناه أن يكون كعمل إضافي يساهم في إثراء التاريخ العثماني ويفتح آفاقا جديدة للبحث أكثر في هذا الجانب ، خاصة الايجابي منه الذي لايزال مادة خام .

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية أهمّية كبيرة من حيث إطاره الزماني الذي حُددّ من القرن 16م إلى غاية القرن 19م ، وهي مرحلة طويلة من التاريخ العثماني ، مثّلت المرحلة الإنتقالية من عصر القوة إلى الضعف ، تبعها في ذلك تحوّل آثار الامتيازات بفعل تلك التغيرات من الآثار الايجابية إلى السلبية .

كما تكمن أهمية هذا الموضوع أيضا في إطاره المكاني الذي خصّ الدولة العثمانية ، هذه الأخيرة التي أصبحت تمثّل خلال القرن 16م ، بؤرة للتغيرات وأساس تجسيد العلاقات عن طريق منح الإمتيازات. ليندرج بذلك هذا الموضوع في إطار دراسة العلاقات بين الشرق والغرب ، وأثرها في تحويل نظام الامتيازات إلى أحد أهم العوامل التي أدّت إلى إضعاف الدولة العثمانية وإسقاطها .

الإشكالية:

لايعد أيّ موضوع محلّ دراسة إلّا إذا كان يحمل في طياته إشكالية ، وعليه تضمّن إشكالية الآثار الايجابية والسلبية للامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية ، وحتى نلّم بهذا الموضوع وجميع جوانبه ، كان لزاما علينا الإجابة على التساؤلات التالية :

ماطبيعة الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية ؟وإلى أيّ مدى تعود جذورها التاريخية ؟ ماهي الدوافع التي جعلت الدولة العثمانية تلجأ إلى العمل بنظام الامتيازات الأجنبية ؟ وماهي الآثار الايجابية التي ترتبت عن هذا النظام ؟ وماهي انعكاساته وتداعياته السلبية على الدولة العثمانية وأقاليمها ؟

الدراسات السابقة :

لقد كانت هناك عدّة إجتهادات سابقة لهذه الدراسة التي نحن في صدد معالجتها ، إلّا أنّ الملاحظة التي يمكن أن ننوّه إليها ، هي أنّ معظم تلك الدراسات سواء المحلية أو المشرقية ، لم تتناول موضوع الإمتيازات من كل جوانبه الايجابية والسلبية ، بل حصرت موضوعاتها على تلك الآثار السلبية التي أدّت إلى سقوط الدولة العثمانية فقط .ومن أهّم تلك الدراسات المحلية نذكر تلك الرسالة التي أنجزتها الطالبة فاطمة بوجلطي بعنوان : " **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م** " وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير . أما الدراسة الثانية فهي لكمال حسنة والمعنونة ب :" **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789 ـ 1807م** " . أما عن الدراسات المشرقية المتميزة في هذا الموضوع نجدها لياسر بن عبد العزيز محمود قاري بعنوان :" **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** " وهي مذكرة لنيل درجة الدكتورة .أما عن المقالات فنجد أهمّ دراسة تلك التي قدّمها وليد العريض بعنوان: تاريخ الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية _وآثارها ، وهو منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عام 1997م

المنهج المتبع في الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي ، فأما بالنسبة للمنهج التاريخي الوصفي فكان لزاما انتهاجه،وذلك راجع لطبيعة المواضيع التاريخية التي تعتمد عليه لسرد الوقائع والأحداث بشكل دقيق ومفصّل من أجل التعرّف على ظروف عقد الامتيازات الأجنبية، كما تطلبت منّا طبيعة الموضوع أيضا ، الإعتماد على المنهج التحليلي خاصة بعد التطرّق إلى معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية والتي توجّب علينا تحليل محتوها و بنودها واستخلاص الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عنها.

الخطة المعتمدة في الدراسة :

لقد اقتضت الضرورة أن نقسم موضوعنا إلى مدخل وثلاث مباحث وكل مبحث ضمّ ثلاثة مطالب. أما المدخل فقد خصصناه للتحدث عن الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين المفهوم الاصطلاحي والتفسير التاريخي .

أما عن المبحث الأول فقد تناول **معاهدات الامتيازات العثمانية الأوروبية** ، وهي تمثّل أهم المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية ، فكان المطلب الأول للمعاهدة العثمانية الفرنسية عاو 942هـ / 1536م ، تمّ فيه التطرّق إلى ظروف إبرام هذه المعاهدة وطبيعتها وتحليل بنودها. أما المطلب الثاني فقد خُصّص للمعاهدة العثمانية البريطانية عام 987هـ / 1580م. وفيما يتعلق بالمطلب الثالث فقد كان للمعاهدة العثمانية الروسية سنة 1188هـ / 1774م.

أما عن المبحث الثاني فقد تناولنا فيه **الآثار الايجابية للامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية** ، تطرقنا في المطلب الأول للحديث عن الآثار الايجابية السياسية والعسكرية ، أما المطلب الثاني فجاء لدراسة الآثار الاقتصادية ، ليكون المطلب الأخير للحديث عن الآثار الدينية والفكرية ،فمن خلال هذه المطالب الثلاثة تمّ عرض أهمّ الآثار الإيجابية التي نتجت عن نظام الامتيازات الأجنبية بالدولة العثمانية .

لنختم موضوعنا بالمبحث الثالث والأخير المعنون **بالآثار السلبية للامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية** ، احتوى أيضا ثلاثة مطالب . في المطلب الأول تناولنا فيه تدخّل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية ، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الهيمنة على اقتصاد الدولة العثمانية .

أما المطلب الأخير فقد تناول الإرساليات التبشيرية والغزو الثقافي . لنختم عملنا هذا بخاتمة ، توصلنا فيها إلى استخلاص عدّة نتائج للإمتيازات الأجنبية أثّرت سواء بالإيجاب أو السلب على الدولة العثمانية . إضافة إلى تدعيم هذا البحث بعدّة ملاحق ضمّت نماذج من بنود معاهدات الإمتيازات العثمانية الأوروبية .

التعريف بأهمّ المصادر :

إنّ الحديث عن المصادر في هذه الدراسة يُسبّب البعض من الإحراج والتأسّف ،كون أن موضوع الامتيازات الأجنبية لم يعط حقّه من الدراسة كموضوع قائم بذاته ، يتم التطرق فيه إلى جميع جوانبه وآثاره ، إلا أنّ هذا لايعني أنّنا لم نجد مصادر ولكنّها لم تُخصّص أجزاء للتحدّث عن الإمتيازات ، وإنّما تلمح لها فقط ،لذا كان اعتمادنا عليها لاستيفاء بعض الجوانب من هذا الموضوع ، ومن أهمّ المصادر العربية نذكر : محمد فريد بك وكتابه " **تاريخ الدولة العلية العثمانية** " وهو يعتبر من أهمّ المصادر باعتباره شاهد عيان لبعض الجوانب من التاريخ العثماني ، وقيمة هذا المصدر تكمن في كونه تناول تاريخ الدولة العثمانية من بدايتها إلى نهايتها ، وحسب تسلسل السلاطين ، بالإضافة إلى انه أدرج معاهدات الامتيازات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية . أمّا المصدر الثّاني فهو لمرادجه دوهسون بعنوان " **نظم الحكم والإدارة في السلطنة العثمانية أي أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م** " له أهميّة كبيرة كون أنّ صاحبه كان في هذه الفترة سفيرا بالأستانة ، فقد تطرّق إلى كل مايتعلق بنظام الحكم بالدولة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأوروبية ، بالإضافة الى تناوله للمعاهدة العثمانية الفرنسية المبرمة عام 1536م ، والتي كانت محلّ دراستنا . أمّا المصدر الثالث فهو لمحمد كرد علي وعنوان كتابه " **خطط الشام**"في عدة أجزاء،ولكن الذي يهمنا هو الجزء الرابع ، خاصة فيما يتعلق بالجانب الفكري .

وإلى جانب المصادر كانت هناك عدّة مراجع أفادتنا كثيرا في دراستنا ، أهمّها تلك الدراسة التي قدّمتها الباحثة ليلى الصبّاغ بعنوان " **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر** " وهو في جزأين تطرقت فيه إلى جميع نواحي الحياة ببلاد الشام ،كما خصصت جانبا مهما للتحدث عن الامتيازات الأجنبية وآثارها الايجابية والسلبية .

أما عن أهم المصادر باللغة الأجنبية فقد اعتمدنا على كتاب " Hammer . j " بعنوان **Histoire de L’empire Ottoman** وهو كتاب شامل للتاريخ العثماني ، في مختلف مراحله ، يضم 18 جزءا إلا أن دراستنا استوجبت الاعتماد على كل من الجزء الخامس والسادس عشر.

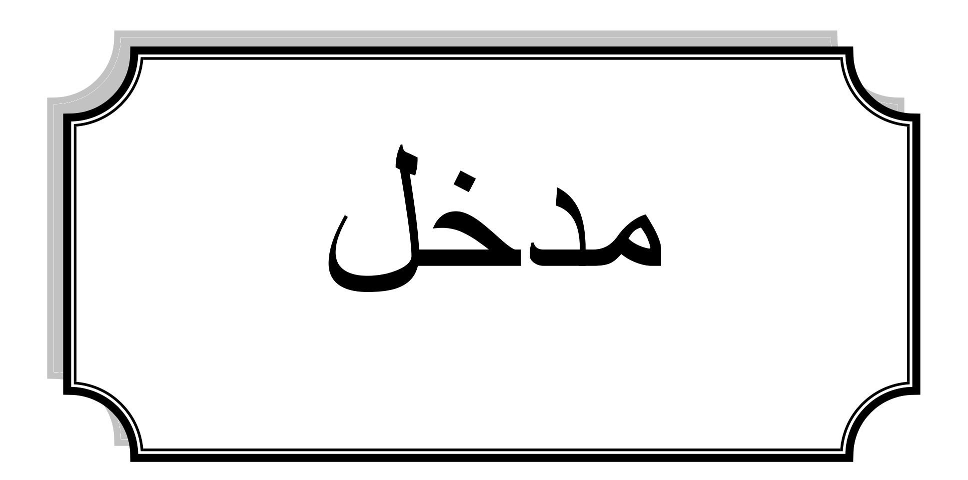
أما عن المصدر الثاني فهو ل: " le Baron De Testa " بعنوان **TraiTes recueil des De la Porte Ottomane** وهو كتاب مهمّ للإطلاع على أهمّ المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية ، خلال تاريخها الطويل ، وقد استفدنا منه كثيرا عندما تحدثنا عن المعاهدة العثمانية الفرنسية ، خاصة وأنّه أدرج كل بنودها .

وفيما يخص المصدر الثالث فهو ل: " Theophile La Vallée " بعنوان : **Histoire L’empire Ottoman de puis les Temps ancienes jusqu’a nos Jours** كانت حاجتنا في هذا الكتاب ، عندما تناولنا المعاهدة العثمانية الروسية ، فقد أخذنا منه معطيات ، خاصة فيما يتعلق بالأثر السلبي لهذه المعاهدة على الدولة العثمانية ، وبالأخص في الجانب الديني .

أما عن المراجع الأجنبية ، فكانت أهمّ دراسة اعتمدنا عليها ل: " M . Lecote de Saint priest " بعنوان ... **Mémoire sur L’ambassade de France en Turquie** تحدث عن المعاهدة العثمانية الفرنسية بنوع من التفصيل. هذا عن أهمّ الدراسات التي نراها مهمّة في دراستنا

صعوبات الدراسة:

لم تكن معالجتنا لهذا الموضوع، بالأمر السهل،خاصة فيما يتعلق باستخلاص الآثار الايجابية للإمتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية،وذلك راجع لطبيعة تلك المصادر التي ركّزت في دراساتها فقط على الجانب السلبي للامتيازات ، لتهمل بذلك بعض الآثار الإيجابية التي حقّقتها الدولة العثمانية،أما عن الدراسات التي تطرّقت لها فإنّها في الكثير من الأحيان لاتذكرها مباشرة وإنّما تفهم من وراء السطور ، ضف إلى ذلك عائق ترجمة الكتب الأجنبية الراجع إلى عدم حسن إتقان اللغات مع عدم معرفة تقنيات الترجمة ،خاصة اللغة التركية والانجليزية ، ورغم ذلك فإن هذه الصعوبات لم تقلّل من عزيمتنا في البحث ، ولم تجهض عملنا ، وبالتالي بذلنا كل ما بوسعنا حتى نقدّم عملا ، نرجو أن نكون قد أعطيناه ولو القليل من حقّه .


مدخل

مدخل : الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين المفهوم الإصطلاحي و التفسير التاريخي

لقد وصلت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر إلى أوجّ قوتها وعظمتها ، وتحوّلت إلى إمبراطورية واسعة ضمّت عدّة شعوب من ثلاث قارات -آسيا و إفريقيا وأوروبا - اختلفت في القومية والدين واللغة والعرق ، كلّ هذه التحولات أكسبت الدولة العثمانية موقعا استراتيجيا هامّا مكّنها من أن تقود تلك التطورات التي شهدها العالم بصفة عامة وأوروبا على وجه الخصوص ، وأن تفرض هيمنتها حتى تستطيع أن تحقّق الإمبراطورية العالمية ، ولكي تصل إلى تحقيق هذا الهدف أصبح من الضروري أن تغيّر من طريقة توسعاتها التي كانت تعتمد على القوة العسكرية وتجد وسيلة أخرى تكون أكثر فائدة وأقّل تكليفا ، خاصة وأنّ الدولة العثمانية كانت عبارة عن خليط من الأجناس ، فوجدت سياسة عقد المعاهدات ومنح الامتيازات أحسن طريقة لكي تبقى محافظة على كل تلك الشعوب التي أصبحت تابعة لها .

وعلى هذا الأساس عقدت الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها الطويل عدة معاهدات مع بعض الدول الأوروبية اشتهرت باسم " **الإمتيازات الأجنبية** " ، منحت بعضها وهي في أوج قوتها وبإرادتها ، في حين انتزعت منها الأخرى مرغمة خلال مراحل ضعفها ، لتشكّل بذلك هذه الامتيازات الوثائق التي استندت عليها الدولة العثمانية في ربط علاقاتها مع الدول الأوروبية والأسلوب المناسب لتنظيم الحياة للجاليات الأوروبية على الأراضي العثمانية [1].

1 - مفهوم الامتيازات الأجنبية :

لا يمكن أن نتتبّع ونحدد المسار التاريخي للامتيازات الأجنبية بالدولة العثمانية ودوافعها دون أن نتعرّف أولا على معنى هذا المصطلح سواء اللغوي أو الاصطلاحي ، ودون أن نعود إلى أصل هذه الامتيازات ، وبما أنّ هذا النظام لم يكن ذا أصل إسلامي فقد برز اختلاف بين العديد من المؤرخين ذوي انتماءات مختلفة في إيجاد مفهوم محدد،فقمنا بعرض بعض التعريفات ثم استخلاص مفهوم عام يرى أحد المؤرخين أن الامتيازات الأجنبية من الناحية اللغوية تأخذ معنيين: في اللغة اللاتينية القديمة تسمى ب " **caput** " و " **capital** " ، وفي اللغة الحديثة فقد عرفت باسم" **capitulum** " و" **capitulatio** " والتي تعني الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات .

---

[1] محمدسهيل طقوش ، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة** ، ط 3 ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2013 ، ص 579 .

أمّا المفهوم الاصطلاحي:فهي تلك الحقوق التي تمنح إلى الدول الأجنبية من قبل دول أخرى ، ولا يتم ذلك إلّا بناء على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما ، وهي تأخذ عدّة أشكال: تجارية ، دينية ، سياسية وقضائية [1].

ويرى مؤرخ آخر أنّ التعريف المناسب لهذا النظام في اللغة العربية هو" معاهدات الامتيازات الأجنبية " ويعرف في اللغة الفرنسية باسم " **les capitulations** " ، أمّا في الاصطلاح فإنّ هذه الإمتيازات هي معاهدات تتضمّن مبادئ قانونية لإقامة المستأمنين [2] من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية وممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها[3].

أمّا عن المؤرخين الأتراك فنجد المؤرخ يلماز اوزتونا يخصّص تعريف نظام الامتيازات فقط بفرنسا ، إذ يرى معاهدة الامتيازات << معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا عسكريا واقتصاديا والحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة لألمانيا واسبانيا >>[4].

وإذا جئنا إلى نظرة المؤرخين الغربيين منهم الفرنسيين لنظام الامتيازات، فإنّنا نجد Cirilli Gustave يعرف مصطلح " **les capitulation** " على أنّه يعبّر على معاهدات الامتيازات التي منحها الباب العالي أي السلطان العثماني في عصر قوة الدولة العثمانية ، وهي حقوق منحت لهؤلاء المسيحيين المقيمين في الدولة العثمانية ، أو هي أسلوب اتبع لغرض السيطرة وإخضاع كل الأقاليم التي يعيش فيها هؤلاء المسيحيين وتكون تابعة للدولة العثمانية ولكن وفق تلك الضمانات والحقوق التي منحها السلاطين العثمانيين [5].

أمّا عن المؤرخ الفرنسي G . PELISSIE DU RAUSAS فهو يرى أنّ الامتيازات الأجنبية هي قوانين سمحت للقناصل الأجانب بالإقامة في الأماكن التابعة إلى الدولة العثمانية وتكون من

---

(1) وليد العريض ،<< تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية و آثارها >> ، **مجلة دراسات الجامعة الاردنية** ، م24 ، ع1 ، الأردن ، شباط 1997م ، ص 145

(2) المستأمنين : مصطلح فقهي إسلامي ، وويقصد به هؤلاء الذين يأتون دار الإسلام بأمان لمدة محددة ، عكس أهل الذمة الذين يقون بصفة دائمة

(3) عبد العزيز محمد الشناوي ، **الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها** ، ج2 ، د ط ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2004م ، ص ص 39 -40

(4) يلماز اوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر : عدنان محمود سلمان ، ج 1 ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ، 1988م ، ص 300

(5) Cirilli Gustave , **le Regime des Capitulations** , librairie plon , Paris , 1898 , pp 9 _10

أجل حمايتها وقد تم ذلك عن طريق المعاهدات التي ابرمها السلطان العثماني[1].

هذا عن نظرة هؤلاء المؤرخين الذين كانوا يختلفون في ا لإنتماء والتوجّه في كتاباتهم وحسب وجهة نظرهم ، وقد أردنا أن نُنوّع بين مؤرخ عربي وتركي وغربي حتى نتمكّن في الأخير من التوصّل إلى تعريف عام. فنقول عن الامتيازات الأجنبية : أنّها بمثابة وسيلة ربطت الشرق بالغرب وحددت العلاقات العثمانية الأوروبية وقربت المصالح المتبادلة بفرض السلم بدل المواجهة العسكرية كما أنها بينت التعايش السلمي العثماني مع غير المسلمين .

وبصفة عامة فإنّ الإمتيازات الأجنبية هي معاهدات رسمية تضمّنت بنودا مختلفة المضامين تحتوي قوانين ونظم استخدمتها الدولة العثمانية مع هؤلاء الأجانب المقيمين في أراضيها ، وذلك من أجل ممارسة نشاطها وشعائرها الدينية وتنقلاتها بحُريّة . وحتى لاتحدث بينهم صراعات مع السكان المحليين جاءت الامتيازات الأجنبية كأسلوب تنظيمي ينظم الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية كما يساعد على تسهيل العلاقات مع الدول الأجنبية .

2 – المسار التاريخي للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية :

لم تكن الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وليدة القرن 16م ، وإنّما هي امتداد للتاريخيين القديم والإسلامي ، وقد ورثت الدولة العثمانية هذا النوع من المعاهدات عن الدولة البيزنطية [2]، فقد كان البيزنطيون يتخذون تلك المعاهدات كشرط أساسي للتبادل التجاري ومن اجل استمرار سياستهم الداخلية والخارجية ، لذا كان من الطبيعي أن يتبنى العثمانيون هذا النظام خاصة بعد أن توسعت رقعة الدولة العثمانية في كل من آسيا وإفريقيا وأوروبا [3].

أمّا عن المسار التاريخي لهذه الإمتيازات في الدولة العثمانية فإنّنا نجدها تتعامل بهذا النظام منذ المرحلة الأولى من تاريخ تأسيسها–ولو بصورة ضيقة– وفيما يخصّ طبيعة الامتيازات فقد كانت في

---

[1] G . Pelissie du rausas **, Régime des Capitulations dans l’empire Ottoman** , mise aucourant de la legisiation et de lajuris prudence internationales , Paris 1911, p1.

[2] هذا حسب رأي اغلب المؤرخين ، اما عن عبد العزيز محمد الشناوي فهو يرى أن هذا القول لايمثل الحقيقة وذلك ان الدولة العثمانية كانت حريصة على تطبيق إحكام الشريعة الإسلامية ، ومنها معاملتها مع أهل الذمة والأجانب في بلادها حسب الدين الإسلامي وبالتالي لا يعد عقد المعاهدات من قبل الدولة العثمانية تقليدا اعمى لبيزنطة . للمزيد انظر : عبد العزيز محمد الشناوي ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص40 .

[3] وليد العريض ، المرجع السابق ، ص 147 .

معظمها ذات طابع تجاري ، منها المعاهدة التي عقدتها الدولة العثمانية مع جمهورية راجوسا [1] الايطالية عام 1365م والرامية إلى إحياء تجارة الشرق ، كما حصلت جنوة [2] الايطالية أيضا على امتيازات لهل نفس الطبيعة التجارية من طرف الدولة العثمانية سنة 1387م، وعندما تمكن السلطان محمد الفاتح من فتح القسطنطينية سنة 1453م ابقى على تلك الامتيازات التجارية التي كانت قد حصلت عليها البندقية [3] وجنوة وفلورنسا [4] في العهد البيزنطي ،كما وقع معاهدة مع جمهورية البندقية عام 1454م منحهم فيها حق حرية التجارة ، كما سمح لباقي المدن الايطالية بالاستفادة من نفس الامتيازات ، بهدف تشجيع وتنشيط التجارة الخارجية مع أوروبا والشرق عموما، وحينما تمكن السلطان سليم الأول[5] من ضم الشام ومصر، فإنه أبقى على تلك الامتيازات التي منحها المماليك للتجار الفرنسيين والايطاليين[6].هكذا كانت الامتيازات في التاريخ العثماني اغلبها تجارية .

3 – دوافع منح الامتيازات الأجنبية بالدولة العثمانية :

الملاحظة التي يجب أن نذكر بها قبل التطرق إلى أهم تلك الدوافع التي جعلت السلاطين العثمانيين يمنحون الامتيازات إلى الدول الأوروبية ، هي ان هذا النظام لايزال إلى يومنا هذا ، محل بحث عن مبررات مقنعة ، تقدم لتبرير سبب منح العثمانيين تلك الامتيازات ، دون ان يطالبوا بمثلها،كما أنهم تركوا باب هذه المعاهدات مفتوحا، لكل من انجلترا وبابا روما للاستفادة منها،ان رغبوا وهم في أوج الصراع بينهم،كلها تساؤلات لاتزال تبحث عن ايجابات وافية،وتؤدي إلى فهم حقيقة

---

[1] راجوسا : شبه جزيرة تقع على شاطئ البحر الادرياتيكي ،كانت هذه المدينة من عام 1403 –1809م عاصمة لجمهورية ارستقراطية ، وقد أثرت ثراء كبيرا من تجارتها مع الدولة العثمانية ، وقد أصبحت تسمى الآن ب " دوبرفنيك " . للمزيد انظر : خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني ، **الدولة العثمانية والغزو الثقافي حتى عام 1327هـ / 1909م** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في التاريخ الإسلامي الحديث ، إشراف : عبد اللطيف عبد الله بن دهيش ، جامعة مكة المكرمة ، 1410هـ / 1990م ، ص 45 .

[2] جنوة : مدينة تقع في شمال غربي ايطاليا ، بين خليج جنوة وجبال الألب وجبال الابناين وهي اكبر الموانئ الايطالية وأكثرها ازدحاما ،كانت تمثل مركزا تجاريا هاما ، عرفت بتبادلها التجاري مع الدولة العثمانية .

[3] البندقية : مدينة في ايطاليا تقع على الجهة الشمالية للبحر الأدرياتيكي ، ولقد ساعدها موقعها على البحر الأدرياتيكي أن تكون مركزا تجاريا مهما ، لتصل بذلك خلال القرن 15م إلى أوج قوتها وأصبحت تسيطر على التجارة في الجانب الشرقي من حوض البحر المتوسط ، إلا أنها عرفت تراجعا كبيرا بعد تغير الطريق التجاري إلى رأس الرجاء الصالح .

[4] فلورنسا : مدينة ايطالية تقع على ضفاف نهر أرنو في وسط ايطاليا ، عرفت قديما باسم " فلونتيا " ،كانت تمثل مركزا تجاريا هاما خاصة في تعاملاتها مع الدولة العثمانية

[5] سليم الأول : (1467 – 1520م) هو تاسع سلاطين الدولة العثمانية ، ارتقى الى تولي الحكم عام 1512م ، اهتم بتجديد معاهدات الصلح مع الدول الأوروبية ، من أعماله انه أوقف محاولات الصفويين لضم العراق وانتصر عليهم في معركة جالدران عام 1514م ، دخل تبريز ، وقضى على دولة المماليك في الشام ومصر وضم إليه الحجاز ، في عهده بدا مد النفوذ إلى شمال إفريقيا ، خاصة الجزائر ، بنى المساجد أشهرها مسجد السليمية .

[6] وليد العريض ، المرجع السابق ، ص 147 .

هذه الامتيازات .اما عن الدوافع التي نحن بصدد ذكرها ، فقد اختلفت مضامينها بين اقتصادية وسياسية وعسكرية وحتى الدينية .

أ – الدوافع الاقتصادية :

لقد كان للوضع السياسي المعقد الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية ، في علاقاتها مع الدول الأوروبية ، من جهة والدولة الصفوية من جهة أخرى ، أثرا كبيرا انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية للدولة العثمانية ، وتراجع مداخليها ، سواء داخليا أو في علاقاتها التجارية الخارجية ، وذلك بعد أن أصبحت تواجه أخطار البرتغاليين ، وتطويقهم البحري ، الذي استهدف المحيط الهندي ، كما أنهم عملوا على تحويل طريق التجارة ، وبالتالي تضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند ، اتجاه المشرق العربي ومن ثم إلى أوروبا ، بالإضافة إلى أخطار الإستنزاف الصفوي من البرّ الشرقي ، زيادة على تلك التحالفات التي أقامها الصفويون مع البرتغاليين. وفي نفس هذه الظروف عرفت الدولة العثمانية ، انخفاضا كبيرا في حركة التجارة البحرية بين المرافئ الإفريقية الواقعة على الساحل الشرقي للجزيرة العربية ، ممّا نتج عنه تناقص في النقد الذهبي في العالم الإسلامي ، كلّ هذه الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية ، جعلها تعقد معاهدات مع الدول الأوروبية ، من أجل منحهم امتيازات تخدم مصالح الدولة العثمانية بالدرجة الأولى،من خلالتنشيط الدورة الاقتصادية خاصة الجانب التجاري[1].

ب – الدوافع السياسية :

سعى السلطان سليمان القانوني [2]، إلى استغلال تلك الظروف التي كانت تعانيها أوروبا من صراع وتنافس كبيرين من اجل تزعمها العالم،وقد كان قائما بين أسرتي آل فالوا [3]التي كان يمثلها الملك

---

[1] إدريس الناصر رائسي ، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر** ، ط1 ، دار الهادي للطباعة والنشر ، لبنان ، 1428هـ / 2007م ، ص ص 258 ، 265 .

[2] سليمان القانوني : (1494 ـ 1566م) هو عاشر سلاطين آل عثمان اعتلى عرش السلطنة سنة 1520م ، بلغت الدولة العثمانية في عهده أوج قوتها ،كان ذا مقدرة كبيرة على التنظيم والتشريع حتى عرف بالقانوني ، شارك بنفسه في 13 حربا ، وكان من ابرز فتوحاته الاستيلاء على بلغراد عصمة الصرب عام 1521م ، واستولى على جزيرة رودس سنة 1522م ، انتصر على المجر في معركة موهاكس عام 1526م ، وحاصر فيينا ، حمى تونس من خطر البرتغاليين والأسبان ، منح الامتيازات إلى الدول الأوروبية ، خاصة فرنسا عام 1536م ، ضم اليه صنعاء وعدن عام 1538م ، قضى أيضا على نفوذ الصفويين بالعراق ، ودخل تبريز للمرة الثانية . للمزيد انظر : احمد مهدي محمد الشويخات ، **الموسوعة العربية العالمية** ، ط3 ، د د ن ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ / 2004م ، موسوعة الكترونية .

[3]اسرة ال فالوا : : هي أسرة حكمت فرنسا من عام 1328 إلى عام 1589م ، وقد سميت بفالوا نسبة إلى مقاطعة تقع شمال فرنسا . ولقد كان لها دورا كبيرا في تحريك العالم خلال القرن السادس عشر. للمزيد انظر : زينب عصمت راشد ، **تاريخ أوروبا الحديث** ، ج 1 ، دط ، دار الفكر **العربي** ، القاهرة ، د ت ، ص 16

الفرنسي فرانسوا الأول [1]، وأسرة آل هابسبورج [2]، التي كان يقودها شارل الخامس [3] ، وأيضا ذلك التمزق الديني الذي نتج عن ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر ، هذه الأخيرة التي أدت إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية ، وهنا برز دور الدولة العثمانية ، أين عملت على تقديم المساعدات لتلك الاتجاهات المذهبية المنشقة منها أصحاب المذهب البروتستانتي ، الذين أقامت معهم علاقات سلمية مبينة لهم ذلك التشابه بين هذا المذهب والدين الإسلامي ، ليكون هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك إضعاف قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة [4]، وتفكيك وحدتها ، لتبقى بعد ذلك أوروبا مقسمة والحيلولة اتحاد القوى الأوروبية الموجهة للقضاء على الدولة العثمانية . فاستغل السلطان سليمان القانوني هذا الانقسام ، وقرب منه الملك الفرنسي فرانسوا الأول عن طريق منحه امتيازات سنة 1536م ، ليكون وسيلة استخدمها لتحقيق غايته وهي عرقلة الحلف المقدس ، كما كانت تلك الصراعات الأوروبية بمثابة العامل المساعد على إنجاح الفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا الوسطى [5].

ج – الدوافع العسكرية :

لقد كان أيضا من ضمن الدوافع التي شجعت السلاطين العثمانيين على منح تلك الامتيازات إلى الدول الأوروبية عموما وفرنسا بصفة خاصة ، هي من اجل استخدامها كحليف بواسطته تأخذ

---

[1] فرانسوا الأول : (1494 ـ 1547م) أصبح ملكا لفرنسا عام 1515م ،كانت مصالحه تتعارض مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وقد هناك صراع مرير بينه وبين شارل الخامس إمبراطور الإمبراطورية المقدسة ، دام عدة سنين وأدى بفرانسوا الأول إلى انهزامه في معركة بافيا عام 1525م لينتهي بأسره ، ومن ثم يرغم على توقيع معاهدة مدريد المجحفة في حقه ، عام 1526م ، لتنتهي الحب بين فرانسوا الأول وشارل الخامس عام 1544م ، اهتم بالجمال والفنون والآداب ، حتى لقب ب راعي النهضة . للمزيد انظر : احمد مهدي محمد الشويخات ، المرجع السابق ، موسوعة الكترونية .

[2] أسرة آل هابسبورج : هي عائلة من أشهر العائلات الملكية في أوروبا ، تولى افراد هذه العائلة الحكم في الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، ما يقرب من 400 عام ، كما تولى أفراد من هذه العائلة الحكم على عروش مختلفة في أوروبا ، من القرن 13م إلى غاية أوائل القرن 20م، يأتي اسم العائلة من اسم إحدى أولى القلاع التي امتلكتها ، وهي قلعة هابسبورج او قلعة الصقر ، التي بنيت في سويسرا حوالي عام 1020م ، وكان رودلف أول فرد من العائلة ينتخب عام 1273م ، إمبراطورا للإمبراطورية الرومانية المقدسة ، ومن ثم أصبحت النمسا الموطن الجديد للعائلة . للمزيد انظر : نفسه ، موسوعة الكترونية .

[3] شارل الخامس : (1500 ـ 1558م) حكم دولا اكثر من ملك آخر ،كان حفيدا لفرديناند وايزابيللا ملكي اسبانيا ،اصبح الملك الأول لاسبانيا عام 1516م ، والإمبراطور الروماني المقدس في عام 1519م ، حارب شارل الخامس الملك الفرنسي فرانسوا الأول ، بسبب ما يدعيه كل منهما ان لهم حقوق في ايطاليا ، وحارب كذلك العثمانيون الذين كانوا يهددونه باجتياح وسط أوروبا ، وفشلت محاولاته لكبح جماح أتباع المذهب البروتستانتي . للمزيد انظر: نفسه، موسوعة الكترونية .

[4] الإمبراطورية الرومانية المقدسة : قامت هذه الإمبراطورية عام 962م ، غربي ووسط أوروبا واتخذت من المانيا قاعدة لها ، واستمرت حتى عام 1806م ، وقد كانت متصلة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، الا انها عانت كثيرا بسبب النزاعات بين أباطرتها والباباوات ، وقد حكمت أسرة هابسبيرج هذه الإمبراطورية حوالي 400 سنة . للمزيد انظر : نفسه، موسوعة الكترونية .

[5] إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص ص 258 ، 261 .

الشرعية بالتدخل العسكري لمحاربة شارل الخامس ، وصد توسعاته على حساب بلاد الإسلام ، وذلك عن طريق استخدام قوة أسطولها البحري وجيشها النظامي ، وبهذا تكون الدولة العثمانية قد أوجدت فرصا سانحة تمكنها من أداء دور عسكري مهم على الساحة الأوروبية ، والوقوف في وجه نفوذ شارل الخامس عن طريق حث فرنسا على عدم الاشتراك في تلك العمليات البحرية المسيحية ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط[1] .

د – الدوافع الدينية :

1 . تطبيق الشريعة الإسلامية في حق أهل الذمة :

تبدو معاهدات الامتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية كأنها مذكرة توضيحية لقوانين متعلقة بكيفية معاملة الأجانب في الأراضي العثمانية ، إذ نجد مثلا معاهدة الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية إلى فرنسا تنص على بعض البنود تهدف إلى حماية هؤلاء الأجانب مثل تحرير أسرى الحرب ، عدم القيام بأعمال السخرة . وبهذا فان معظم تلك البنود كانت حقوقا كفلتها الشريعة لأهل الذمة ، سواء التجارية أو غيرها وعليه مايمكن قوله في هذا الجانب هو أن سياسة السلاطين قد كانت تخضع لرقابة المفتي ومن ورائه طائفة الانكشارية المتصوفة وفي ذلك ضمانة ضد مخالفة الأحكام الشرعية[2].

2 . نشر الإسلام في أوروبا :

إنّ العثمانيين كانت لديهم عدة أهداف مهمة يسعون إلى تحقيقها وهي العمل على نشر الإسلام بين شعوب القارة الأوروبية ، فكان لابدّ من استخدام الوسائل السلمية وتحديدا عن طريق عقد معاهدات الامتيازات التي منحتها الإمبراطورية العثمانية ، وبذلك تمّ دخول الإسلام إلى أوروبا عبر البوابة الجنوبية الشرقية وبواسطة التجار المسلمون الذين كانوا يتعاملون مع تلك الدول الأجنبية ، وقد نتج عن هذه الامتيازات تخلّي مجموعة من الأوروبيين عن المسيحية واعتناق الإسلام هروبا من سياسة شارل الخامس وبطشه والاحتماء بالسلاطين العثمانيين .

---

(1) قيس جواد العزاوي ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط 2 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2003م ، ص ص 22- 23 .

(2) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** ، رسالة لنيل درجة الدكتورة في التاريخ الحديث، إشراف : يوسف بن علي الثقفي ، ج1 ، جامعة أم القرى ، 1422هـ / 2001م ، ص 1 .

المبحث الأول

معاهدات الإمتيازات العثمانية الأوروبية

المطلب الاول : المعاهدة العثمانية الفرنسية 942هـ/1536م

1. – ظرزف إبرام المعاهدة .
2. – طبيعة المعاهدة العثمانية الفرنسية 942هـ/1536م
3. – تحليل بنود المعاهدة

المطلب الثاني: المعاهدة العثمانية البريطانية 987هـ/ 1580م

1. – ظروف عقد المعاهدة
2. – طبيعة المعاهدة العثمانية البريطانية 987هـ/ 1580م
3. – تحليل بنود المعاهدة

المطلب الثالث :المعاهدة العثمانية الروسية 1188هـ/1774م

1. – ظروف إبرام المعاهدة
2. – طبيعة المعاهدة العثمانية الروسية 1188هـ/1774م
3. – تحليل بنود المعاهدة

المطلب الأول : معاهدة الامتيازات العثمانية – الفرنسية 942هـ / 1536م

تعود الجذور الأولى لقيام العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا إلى النصف الأول من القرن السادس عشر[1] ، وهي المرحلة التي شهدت تغيّرا واضحا في توازن القوى بين الشرق الذي كان ممثلا في الدولة العثمانية وهي في ذروة القوة والتوسع وحسن التأثير على السياسة العالمية ، بقيادة السلطان سليمان القانوني[2] ، والغرب الذي مثّلته أوروبا والتي شهدت أحداثا طغى عليها الصراع حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدّسة بين الملك شارل الخامس والملك الفرنسي فرانسوا اللذان بلغ التنافس بينهما إلى شدّته[3] ، مما دفع بالملك الفرنسي إلى طلب المساعدة من السلطان سليمان القانوني ، ومن هنا تبدأ سياسة التقارب العثماني الفرنسي تتّخذ وتيرة متصاعدة[4]، وتطورا ملحوظا في العلاقات بين الطرفين وأهميّة بارزة في السياسة الجديدة للدولة العثمانية اتجاه الدول الأوروبية [5] ، وسوف تتجسّد بوضوح وبصفة رسمية خلال عقد معاهدة عام 942 هـ/ 1536م[6] ، أين يتمّ توقيع أول معاهدة امتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا ، هذه المعاهدة التي أخذت شكلا مغايرا لتلك المعاهدات التي أبرمها العثمانيون قبل ذلك التاريخ ، كما أنّها احتوت أغراضا عديدة وأصبحت تمثّل أساس المعاهدات اللاحقة التي استندت عليها بقيّة الدول الأوروبية فيما بعد لتنال نفس تلك الامتيازات التي حازت عليها فرنسا[7].

---

[1] يرجع الكثير من المؤرخين البدايات الأولى للعلاقات العثمانية الفرنسية إلى سنة 1536م عندما تم توقيع معاهدة الامتيازات بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول ، إلا أن سياسة التقارب بدأت قبل تلك السنة وبالضبط عندما أراد فرانسوا الأول أن يقيم تحالفا مع سليمان القانوني عن طريق بعثات سرية أرسلها في سنتي 1525م و1531م ، إلا أنها لم تأت بنتيجة إلى غاية معاهدة 1536م . للمزيد انظر : مرادجه دوهسون ، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون أي أواخر القرن 18 واوائل 19م** ، تر: فيصل شيخ الأرض ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، 1847م ، ص 212.

[2] كمال حسنة ، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789 ـ 1807 م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، إشراف : عائشة غطاس ، جامعة الجزائر ، 2005 ـ 2006م ، ص 1 .

[3] فاطمة بوجلطي ، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف : الغالي غربي ، جامعة الجزائر 2 ، 2010 ـ 2011م ، ص 14 .

[4] كمال حسنة ، المرجع نفسه ، ص 1 .

[5] جلال يحيى ، **أوروبا في العصور الحديثة** ، دط ، هـ م ع ك ، الإسكندرية ، 1981م ، ص 340 .

[6] اختلف كثير من المؤرخين في تحديد تاريخ معاهدة الامتيازات بين الدولة العثمانية وفرنسا ، فهناك من يرجعها الى سنة 941 هـ/ 1535م وأكثرهم يعيدها إلى تاريخ 942 هـ / 1536م وهو التاريخ الأقرب إلى الصحة مقارنة بين تلك النسخ سواء الأجنبية أو التي ترجمت إلى العربية فكلها ترجع التاريخ الرسمي لعقد هذه المعاهدة الى سنة 942هـ / 1536م .

[7] إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 288 .

1 – ظروف إبرام المعاهدة:

كان لإبرام معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية سنة 942هـ / 1536م جملة من الأسباب كانت تحدها المصلحة تعلقت بكلا الطرفين سواء لفرنسا أو الدولة العثمانية أدت بهم في الأخير إلى التحالف وتوقيع هذه المعاهدة نجملها فيما يلي[1]:

أ ـ بالنسبة للجانب الفرنسي :

شهدت أوروبا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر صراعات وصلت إلى أوجها بين أسرة آل هابسبورغ ممثلة في شخص شارل الخامس الذي كان يهدف الى تقسيم العالم والاحتفاظ بأوروبا لنفسه وبين أسرة آل فالوا التي مثلها فرانسوا الأول[2].

أمّا عن سبب ذلك الصراع فقد كان حول من له الأحقيّة في حمل تاج الإمبراطورية الرومانية المقدّسة والذي انتهى إلى شارل الخامس سنة 1519م[3]،ليفتح بابا جديدا للحروب ، سببه إصرار فرنسا بعدم بعدم الخضوع لهذا الإمبراطور وعدم تقبّل ذلك الوضع الذي وجدت فيه فرنسا نفسها محاطة بمناطق كلّها كانت خاضعة لحكم شارل الخامس،وبالتالي أصبحت فرنسا تعيش تطويقا جعلها تبحث عن حليف لها خارج أوروبا من أجل فكّ حصارها ودعم قوتها لمواجهة الإمبراطور شارل الخامس خاصة وأنّ فرنسا قد شهدت حروبا منذ عام 1521م ،تلقّت على إثرها هزائم عديدة فكانت الدولة العثمانية المنافس الوحيد للإمبراطورية الرومانية المقدّسة لزعامة العالم،ومنها كان لقيام علاقات ودّية بين العثمانيين وفرنساأمر ضروري لأنّهمااشتركا فينفس العدو والهدف[4].

ومن خلال تلك التطورات التي عرفتها أوروبا مجتمعة ، جعلت من الملك الفرنسي فرانسوا

---

[1] الملاحظة التي يجب أن ننوه إليها هي ان الدولة العثمانية قبل ان تعقد مع فرنسا معاهدة عام 1536م كانت قد عقدت معاهدة قبلها سنة 1532م تم فيها التحالف بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا ، منحت فرنسا من خلال هذه المعاهدة حق حماية الرعايا الكاثوليك في الدولة العثمانية ، لتكسب بذلك فرنسا مكانة مرموقة في الدولة العثمانية وتصبح لها فرص التقرب أكثر من الدولة العثمانية اكثر من بقة الدول الأوروبية الاخرى . للمزيد انظر : إسماعيل احمد ياغي ، **العالم العربي في التاريخ الحديث** ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1418هـ/ 1997م ، ص 180 .

[2] Scipion Marin , **Conduite de France envers la Turquie** ,Grimbert et Dopez Libraires Paris , 1840, P1

[3] أكمل الدين إحسان اوغلى ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، تر: صالح سعداوي ،ج1 ، دط ،مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون والثقافة ، اسطنبول ، 1999م ، ص 36 .

[4] يعقوب لاندوا ، **تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517 . 1914م)** ، تر : جمال احمد الرفاعي و احمد عبد اللطيف حماد ، دط ، المجلس الأعلى للثقافة ، د د ب ، 2000م ، ص ص 533 . 534 .

الأول أن يغير في سياسته من التعاون مع الدول الأوروبية الكبرى وتكوين وحدة مسيحية إلى التعاون مع السلطان العثماني سليمان القانوني ، هذا أدّى في المقابل إلى حلف كبير على رأسه الإمبراطور شارل الخامس لمواجهة الملك الفرنسي وقد حقق شارل ماكان يصبو إليه والحق بالملك فرانسوا الأول هزيمة قاسية في موقعة بافيا [1]سنة 1525م والتي وقع فيها أسيرا وفرض عليه توقيع معاهدة "مدريد" [2] سنة 1526م تلك المعاهدة التي احتوت بنودا مجحفة فيما يخص مكاسب فرنسا ومكانتها أهمها أن يشارك فرانسوا الأول في حملة صليبية ضد الدولة العثمانية،بينما كان الملك الفرنسي قد عزم على التخلص من المعاهدة التي فرضت عليه بحد السيف وقرّر أن يحتمي تحت جناح الإمبراطورية العثمانية وقوتها ومن هنا يبرز الدور العثماني في تحريك العلاقات الدولية وتفكيك الوحدة الأوروبية[3].

ب – بالنسبة للجانب العثماني :

إنّ الدوافع التي جعلت السلطان العثماني سليمان القانوني يمنح الامتيازات إلى الملك الفرنسي فرانسوا الأول تختلف تماما عن الأسباب التي جعلت فرنسا تُوقّع تلك المعاهدة تمثلت فيما يلي:

1 -أنّ هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة هو إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة وإبقاء أوروبا مقسمة ، و الحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضد الدولة العثمانية القوية فكان التعاون مع فرنسا السبيل الوحيد لتحقيق هذا الغرض[4].

2- سعي الدولة العثمانية لبقاء سياستها الخارجية الرامية إلى استمرار العلاقات مع الغرب ومن ثمّ الإسترسال في التجارة البحرية مع البنادقة و الجنويين والفرنسيين ثم الانجليز فالهولنديين[5].

3- انتهاز السلطان سليمان القانوني فرصة ذلك النزاع بين الإمبراطور شارل الخامس والملك الفرنسي فرانسوا الأول عن طريق الانفراد بفرنسا واتخاذها قوة مساندة لتوسعاته في أوروبا[6].

---

[1] بافيا : منطقة تقع شمال ايطاليا فيها تم هزم الملك الفرنسي فرانسوا الأول من طرف الإمبراطور شارل الخامس ومن ثم أسره سنة 1525م.

2 معاهدة مدريد : تم توقيع هذه المعاهدة سنة 1526م في قصر مدريد بين شارل الخامس والملك الفرنسي فرانسوا الأول تم فيها تحرير الملك الفرنسي

[3] عبد العزيز سليمان نوار ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، دط ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، دت ، ص ص 130 -131 .

[4] نادية محمود مصطفى ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ،ج 11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 27.

[5] احمد عبد الرحيم مصطفى ، **في أصول التاريخ العثماني** ، ط 3 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1424هـ/ 2003م ، ص 94 .

[6] محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، د ط ، م م د ع ب ع ت ، القاهرة ، 1414هـ /1994م ، ص 67 .

4 –كان لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح [1] أثره الكبير في التقليل من الأهمية التجارية للبحر الأبيض المتوسط ، لذا سيكون لعقد تحالف مع فرنسا أهمّيّة إستراتيجية في إعادة تنشيط التجارة بالبحر المتوسط ، وبالتالي ازدهار التجارة العثمانية على حساب المنافسة البرتغالية التي احتكرت طريق رأس الرجاء الصالح[2].

بعد الهزيمتين التي مُنيّ بها الملك الفرنسي فرانسوا الأول في كلّ من موقعة "بافيا" 1525م ومعاهدة "مدريد" 1526م ، أصبح الاستنجاد بقوة السلطان العثماني الحل الوحيد لتخلّيص الملك الفرنسي من غطرسة شارل الخامس و تكثيف الجهود للتصدّي له ، فتمّ إرسال 3 بعثات من قبل فرنسا إلى السلطان العثماني [3] . البعثة الأولى أُرسلت مباشرة بعد انهزام الملك الفرنسي أمام شارل الخامس في معركة "بافيا "، إلا أنّ الوفد لم يصل و تم قتله عند وصوله إلى البوسنة .

أمّا البعثة الثانية فقد نجحت في الوصول إلى اسطنبول حاملة معها رسالتين إلى السلطان العثماني سليمان القانوني واحدة من عند ام الملك الفرنسي " لويز دو سافوا " راجية منه تخليص ابنها من السجن ، والثانية من عند الملك والتي كتبها وهو في السجن طالبا من الإمبراطور سليمان القانوني المساعدة ، فقبل هذا الأخير مساعدته بإعادة بعث رسالة من طرفه[4].

وبعد اقتناع الملك الفرنسي فرانسوا الأول بفكرة التحالف مع العثمانيين بعث بعثة ثالثة ممثلة في شخص"جون دو لا فوري Jean de la foret " [5]الذي ذاع صيته وموهبته السياسية في السفارة ، فذهب إلى اسطنبول كسفير مقيم بها وأعطيت له صلاحيات التفاوض من قبل الملك الفرنسي مع السلطان العثماني سليمان القانوني ، طالبا منه المحافظة على تلك الامتيازات التي منحتها الدولة إلى

---

[1] طريق رأس الرجاء الصالح : هو الطريق الذي اكتشفه الرحالة فاسكو داجاما عام 1497م للوصول الى الهند ، وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا ويقع جنوبها اتخذته الدول الأوروبية ليكون طريقا تجاريا بديلا لها عن البحر الابيض المتوسط ، وذلك من أجل التخلّص من احتكار تجار البندقية و التجار المسلمين .للمزيد انظر : اشرف صالح محمد سيد ، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث** ، ط1 ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، الكويت ، 1517هـ/ 2009 م ، ص 72.

[2] كمال حسنة ، المرجع السابق ، ص 6

[3] ليلى الصباغ ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر و السابع عشر** ، ج1 ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1409 هـ/ 1989م ، ص 138 .

[4] كمال حسنة ، المرجع السابق ، ص ص 2 ، 4 .

[5] jaen de la foret : هو سفير فرنسي يقيم بالدولة العثمانية ، كان على اطلاع وثقافة واسعة بها ، اهتم بالمسائل الاجنبية ، بعث في فيفري سنة 1536م لابرام معاهدة صداقة بين الملك الفرنسي فرانسوا والسلطان العثماني سليمان القانوني للمزيد انظر:

M . Lecote De Saint –Priest , **Mémoire sur l’ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français dans le levant** , Librairie de la société asiatique , Paris , p 181 .

إلى فرنسا ، والعمل من أجل الحصول على تسهيلات أخرى لرعاياها داخل السلطنة العثمانية [1]، خاصة فيما يتعلق بالجانب التجاري وحريّة الملاحة البحرية بالنسبة للطرفين العثماني والفرنسي لتكون بذلك أساسا لكل المعاهدات اللاحقة والتي لها نفس الطبيعة [2].

وبذلك تمّ الإتّفاق على إبرام معاهدة إمتيازات جديدة منحت فرنسا الحماية لرعاياها وحق التجارة في الشرق [3]، وتمّ ذلك في سنة 942هـ الموافق لأول شهر فيفري من عام 1536م والتي وقّعها على الجانب العثماني الصدر الأعظم إبراهيم باشا ، أمّا عن الجانب الفرنسي فقد وقّعها السفير Jaen de la foret [4]، وبهذا تكون هذه المعاهدة الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية بصفة عامة وفرنسا على وجه الخصوص .

2 –طبيعة المعاهدة العثمانية الفرنسية سنة 942هـ / 1536م :

حظيت معاهدة الامتيازات التي تم إبرامها بين الدولة العثمانية وفرنسا عام 942هـ / 1536م باهتمام كبير من طرف دارسي العلاقات العثمانية الأوروبية ، وذلك لأنها مثلت نقطة تحول في تقريب العلاقات العثمانية الفرنسية وليس هذا فحسب بل كانت بمثابة حجر الزاوية التي على أساسها ستمنح بقية الدول الأخرى البعض من هذه الامتيازات المماثلة لتلك التي حصلت عليها فرنسا وفيما يخص أهميتها فتكمن في كونها تناولت مظاهر متنوعة [5]،سياسية ، عسكرية،اقتصادية وحتى القضائية القضائية والدينية،لتتصدر بذلك المعاهدة العثمانية الفرنسية المكانة في قائمة المعاهدات العثمانية

---

(1) كمال حسنة، المرجع السابق، ص 6.

(2) J. de Hammer , **Histoire de l’empire ottoman de puis son origine jusqu'à nos jour de puis l’avénement de souleiman 1 jusqu’au premier traité de paix de l’Autriche avec la porte ottomane 1520 – 1547** , Traduite : j . j. Hellbert , 1995, p 228

(3) Georges Carles , **la Turquie economique etude comparative de commerce français et les étranger** , Paris , 1906 , p 71

(4) Le Baron i . De Testa , **Recueil des Traités de la Porte Ottoman avec les Etrangeres** , Amayot éditeur des archives diplomatique , T 1 , Paris , s d , p 15

(5) إنّ مايثير جدلا كبيرا في تلك المعاهدة العثمانية الفرنسية لسنة 942هـ / 1536م هو نوعيتها ، فقد كانت مهمة السفير " جون دو لا فوري " التي بعث على أساسها إلى اسطنبول ذات طابع سياسي وهو طلب المساعدة والدعم ومواجهة شارل الخامس ، إلا أنها أخذت فيما بعد منحى تجاري وهنا ذهبت الباحثة ليلى الصباغ الى تفسير ذلك بقولها أن تعليمات فرانسوا الأول الكتابية إلى "دو لا فوري " لاتنص على الأمور التجارية في الشرق ، ولكن هذا لا يعني حسبها بأنه لم يكن مكلفا شفويا بالبحث في هذه الأمور ، فاتجاه فرنسا نحو تقوية تجارتها في الشرق كان واضحا في القرن 16م ، كما أن صراعاتها في ايطاليا ورغبتها في فرض سيادتها البحرية والتجارية بالتعاون مع الدولة العثمانية لدليل واضح . للمزيد انظر: ليلى الصباغ، المرجع السابق، ج1 ، ص 140 .

الأوروبية التي أبرمت خلال القرن السادس وما بعده، كما أنها أخذت طابعا مختلفا عن المعاهدات التي تم توقيعها فيما بعد مع بريطانيا 1580م وهولندا عام 1612م.

3- تحليل بنود المعاهدة :

جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية عام 942هـ / 1536م في ظروف سياسية خاصة مثّلت طابعها الظاهري ، فقد اتّسمت بالقوة والمنافسة التي كانت تمثّلها الإمبراطورية العثمانية في الشرق ، والقوى الأوروبية في الغرب من جهة، وبين الدول الأوروبية فيما بينها من جهة ثانية .

أمّا المظهر الثاني فيتعلق بمحتوى تلك المعاهدة ومضمون بنودها الذي احتوى 16 بندا [1]، والذي تناول عدّة جوانب سياسية عسكرية اقتصادية وقضائية وحتّى المسائل الدينية ، بعضها كان لصالح المتعاقدين والبعض الآخر كان لصالح فرنسا وحدها ممّا مكّنها أن تحظى بمكانة مرموقة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى [2].

أمّا إذا جئنا إلى تحليل بنود هذه المعاهدة فإنّنا نجدها أنّها كانت في البداية ذات طبيعة سياسية من خلال الإتّفاق الذي أبرمه كل من السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول من أجل الحد من توسّع الإمبراطور شارل الخامس، ومواجهة قوّته عن طريق تشكيل حلف قوّي ، ولهذا أُطلق على هذه المعاهدة تسمية " **معاهدة صداقة وتجارة** " [3]ويظهر ذلك جليّا في البند الأول وهذا مقتطف منه " **قد تعاقد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما ...**"[4].

أمّا المحور الثاني من مضمون المعاهدة فقد تعلّق بالجوانب الاقتصادية التي برزت بوضوح في البنود التالية : الثاني ، الرابع ، السابع ، الثامن ، والتي كان محتواهافيما يخص الطرفين العثماني والفرنسي . فيمايلي : يصبح لكلا الجانبين العثماني والفرنسي حرية الانتقال والمتاجرة في كلا البلدين دون جباية الضرائب على اية الطرفين في بلاد الآخر اكثر مما يدفع رعاياه .

---

[1] انظر أنموذجا لهذه المعاهدة في الملحق رقم 1.

[2] كمال السعيد حبيب ، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (622 -1908م / 1 -1325هـ)** ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002م ، ص 364 .

[3] عبد العزيز محمد عوض ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 -1914م** ، تقديم : احمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، القاهرة 1969م، ص 321 .

[4] محمد فريد بك المحامي ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، تح : إحسان حقي ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1401هـ / 1981م ، ص 224 .

. منحت فرنسا تسهيلات وضمانات لحماية رعاياها وزيادة حصتها من التجارة العالمية . .
استفادة فرنسا من ناحية الملاحة البحرية لكونها الطرف الأضعف في خضم الأحداث المتعاقبة وعليها وعلى أمنها واستقلالها وذلك حسب المادة الثانية [1].

أمّا عن الدولة العثمانية فلقد وجدت في فرنسا الأداة الجديدة التي سخّرها السلاطين العثمانيين ، لصالح الإقتصاد العثماني من أجل التعاون معا وإعادة وتنشيطه في الطرق التجارية التقليدية[2] .

وفيما يخصّ الجانب العسكري الذي تضمنته هذه المعاهدة فقد كان واضحا ذكره من خلال البنود : 1 ، 10 ، 11 ، 12 وهي تنصّ على تعاون العثمانيين والفرنسيين عسكريا ،بتوحيد جهود كلا الأسطولين عند خوض أيّة معركة اتجاه الإمبراطور شارل الخامس ، مثلما حدث في تلك المعركة التي شارك فيها الأسطول العثماني والفرنسي ضد نابولي سنة 1537م ، ومنها فإنّ هذه المعاهدة لم تهمل معاملة الأسطولين لبعضهما البعض في عرض البحر والموانئ ، وموقف كلّ طرف من الآخر في حالة غرق الأسطولين، كما تعرضت إلى كيفية معاملة الأسرى والعبيد،بالإضافة إلى تناولها لقضية رفع العلم وقد تمّ ذكر كل هذا في البنودالتالية:14،13،12،11إطار القوانين الفرنسية [3].

احتوت المعاهدة أيضا على مواد ذات طبيعة قضائية متمثّلة في البنود التالية : الثالث والرابع والخامس والتاسع والرابع عشر تعلّقت في مجملها بالإحكام المدنيّة والقضايا الجنائية [4] التي يكون الرعايا الفرنسيين طرفا فيها ، فمنح ملك فرنسا الحقّ في تعيين القناصل بالدولة العثمانية من أجل تولّي مهام القاضي لمحاكمة رعايا فرنسا دون تدخّل الدولة العثمانية ،

ولم تغفل هذه المعاهد الجانب الديني وذلك لما له أهميّة كبيرة في تنظيم شؤون الأجانب بالدولة العثمانية دون الخروج عن الأحكام الشرعية للدين الإسلامي، وعلى هذا الأساس جاء البند السادس الذي تناول ضرورة محاكمة التجار الفرنسيين من قبل الإمبراطورية العثمانية فيما يخصّ المسائل الدينية ، كما تركت لهم كما تركت لهم الدولة العثمانية حرية إقامة شعائرهم الدينية دون إجبارهم على تطبيق أحكام الدين الإسلامي ، كما تركت لهم

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ج1، ص ص227 – 228.
(2) نفسه ، ص 228 .
3) Paptstin Pouyoulet ,**Histoire de Constantinople de puis le bas l'empire ottoman** , T 2, paris, 1835 , p 83 .

(4) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع نفسه ، ج1 ، ص 229 .

حرية الديانة دون إكراههم على ترك ديانتهم واعتناق الإسلام [1] وهذا هو محتوى البند السادس " **لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أما القاضي او السنجق يبك[2] أو الصوباشي[3]...بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام...**"[4].

أمّا عن البند الذي أثار جدلا كبيرا بين المؤرخين فهو البند 15 الذي أعطى الحقّ لكل من البابا وملك انجلترا في الإشتراك في منافع هذه المعاهدة إن أرادوا ،وهذا ما سيؤثّر عليها مستقبلا حينما تصبح الدولة العثمانية في مرحلة انحطاط،فتتحول هذه المعاهدة من وسيلة بناء إلى وسيلة هدم[5].

من خلال ما سبق ذكره تبيّن لنا أنّ هذه المعاهدة قد تكوّنت من قسمين متكاملين" **التجارة**" و" **الإقامة** " وذلك أنّ حرية التجارة قد فرضت حرية الإقامة، وهذا حسب ماذهبت إليه الباحثة ليلى الصباغ [6].

أمّا عن الملاحظة التي يمكن أن نقولها عن هذه المعاهدة هي أنّها قد مكّنت كل من الدولة العثمانية وفرنسا ، من أن تحقّقا ما كان بحاجته ، وما يخدم مصالحهما ، خاصة فيما يتعلّق بالجانب التجاري ، فرغم أنّ معظم البنود كانت مجحفة في حق الدولة العثمانية ، إلاّ أنّ الأمر الذي لا يمكن إنكاره عن هذه المعاهدة ، هو أنّها مكّنت الدولة العثمانية من أن تجسّد السياسة الجديدة ، التي ميّزت العلاقات العثمانية الأوروبية،من القوة إلى السلم والتقارب والعمل من أجل الإتّفاق وتحقيق المصالح ، وبهذا كانت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للشعوب الأوروبية الوسيلةالضرورية لتجاوز تلك المتغيرات التي كانت تعيشها الدولة العثمانية بصفة خاصة،وأوروبا على وجه العموم .

---

[1] ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج1 ، 144 .

[2] بيك : مصطلح تركي يطلق على كبار القادة وقد اعتمده العثمانيون كلقب لحاكم الولاية او المقاطعة ولم يشع هذا المصطلح إلا بعد سيطرة الأتراك العثمانيين على البلاد العربية ، للمزيد انظر : محمد عامر ، << المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية >>، **مجلة دراسات تاريخية** ، العددان 117 ـ118 ، كانون الثاني 2012م ، ص 369 .

[3] الصوباشي : لفظ فارسي مركب من" صو" ومعناه الجند و"باشي" معناه رئيس ، وهي مرتبة ادارية عسكرية تواجدت في العهد العثماني قبل إلغاء الانكشارية. للمزيد انظر: مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، 1416هـ / 1996م، ص 196.

[4] محمد فريد بك ، المصدر السابق ، ص 226 .

[5] نفسه ، ص 229 .

[6] ليلى الصباغ ، المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 144 .

المطلب الثاني: المعاهدة العثمانية البريطانية 987 هـ – 1580م.

1 ـ ظروف عقد المعاهدة :

تشير أغلب الدراسات إلى أن العلاقة بين الدولة العثمانية وانجلترا علاقة يكتنفها الغموض، نظرا لقلة الدراسات التي تناولتها ، غير أن المتفق عليه هو أن طبيعة النشاط التجاري الانجليزي هو الذي حال دون وجود علاقة بين الطرفين ، فالتجارة القائمة بين انجلترا وشرقي البحر الأبيض المتوسط احتكرتها كل من إمارة جنوة ومملكة البندقية المتحكمتان آنذاك في المبادلات التجارية الدولية[1] .

لكن مع مطلع القرن الخامس عشر تغير الوضع، حيث طرأت تغيرات جديدة أسفرت عن انفتاح التجارة الانجليزية على العالم الخارجي، وذلك ابتداء من سنة 1511م حيث بدأت تظهر بوادر التبادل التجاري بين انجلترا و الشرق ، وذلك بعد أن أقام الانجليز علاقات تجارية مع بعض الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية[2].

وعلى الرغم من أن أول اتصال جمع بين الدولة العثمانية وانجلترا كان ذو صبغة عسكرية [3]، إلا أن المصالح الاقتصادية الانجليزية اقتضت ضرورة اقامة علاقات مع الدولة العثمانية ، وعلى هذا الأساس، جاءت المحاولات الأولى محاولات فردية، قام بها التاجر الانجليزي :"انطوني جنكسون" [4] الذي التقى بالسلطان العثماني " سليمان القانوني " سنة 1553م في مدينة حلب ، حيث تمكن من الحصول على حرية التجار الانجليز في مزاولة نشاطهم التجاري في أقاليم الدولة العثمانية ، لكن تحت راية العلم الفرنسي [5] ، والجدير بالذكر أن اغلب الدول التي مارست التجارة في أقاليم الدولة العثمانية في القرن السادس عشر كان ت تحت الحماية الفرنسية ومرد ذلك إلى النفوذ القوي الذي كانت تتمتع به هذه الأخيرة لدى الباب العالي.

---

[1] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1، ص 270.

[2] ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج1، ص 169.

[3] شاركت انجلترا في الحملة الصليبية التي دعا اليها البابا في هنغاريا عام 947هـ – 1540م بالإضافة الى ذلك ساندت "شارل الخامس " في حملته على الجزائر والتي كانت سنة 949هـ – 1542م . للمزيد انظر : إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 155.

[4] هو تاجر بريطاني سعى لإقامة علاقات مع الدولة العثمانية ، نظرا لاتساع النشاط التجاري الانجليزي في الاقاليم العثمانية .

[5] صلاح احمد هريدي علي ، **الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني** ، دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية 923هـ – 1213هـ / 1517م – 1798م ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988م ، ص 22.

ورغم أن انجلترا حصلت على امتياز ممارسة التجارة في أقاليم الدولة العثمانية ، إلا أن العلاقة المباشرة بين الطرفين لم تبدأ إلا بعد ثلاثين سنة من ذلك التاريخ ، وبالتحديد سنة 1580م ، وهذه المرة كانت بدعم من الملكة الانجليزية "اليزابيت الأولى " [1] التي طلبت التحالف مع الدولة العثمانية للتصدي لخطر "الإمبراطورية الرومانية المقدسة " الذي كانت تسعى إلى السيطرة عليها وضمها إلى ممتلكاتها [2] .

ولهذا فقد دخلت العلاقات العثمانية الانجليزية في سنة 1578م مرحلة أكثر تطورا إذ تمكن المبعوث الانجليزي "وليام هاربورن " [3] من إقناع السلطان العثماني "مراد الثالث " [4] بتوجيه رسالة إلى ملكة انجلترا ، حيث مهدت هذه الرسالة للإبرام المعاهدة بين الطرفين في 1580م ، بعد أن أعربت الملكة من جانبها عن استعدادها التام لمنح الرعايا العثمانيين المقيمين في انجلترا تسهيلات مماثلة [5].

وقد اختلف المؤرخون حول الدوافع والأسباب التي أدت إلى التقارب العثماني الانجليزي الذي توج بإبرام معاهدات الامتيازا ت لسنة 1580م ، إذ ارجع البعض هذه الدوافع إلى حاجة الدولة العثمانية الماسة إلى الموارد الحربية اللازمة لتغطية متطلبات الحرب المتجددة مع الصفويين ، علاوة على ذلك سعى السلطان "مراد الثالث " إلى بناء تحالف عسكري ضد إمبراطورية "هابسبورغ " التي مافتئت تهدد البلاد الإسلامية وخاصة في جنوب البحر الأبيض المتوسط ، أما التفسير الثالث فهو رغبة الدولة العثمانية في كسر الاحتكار الفرنسي على التجارة في الشرق [6]

---

[1] اليزابيت الأولى : 1533م-1603م ، ملكة انجلترا ، ارتقت العرش سنة 1558م ، دخلت في صراع مع ملك اسبانيا " فليب الثاني "كما انتهجت سياسة خاصة اتجاه الدول الأوروبية ، حيث أضعفت مركز فرنسا الدولي ، وألحقت هزيم ة بحرية باسبانيا وذلك بإغراقها الأسطول الاسباني في شمالي الأطلسي قرب السواحل الانجليزية ، أصبحت انجلترا في عهدها من أقوى الدول الأوروبية ، أعادت المذهب الانجليكي لانجلترا، للمزيد انظر : محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، م 1، ط1، المطبعة العصرية ، لبنان ، 2009م ،ص ص406 -407 .

[2] إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 157.

[3] وليام هاربورن : تاجر انجليزي اسند ت إليه مهمة التفاوض مع السلطان العثماني "مراد الثالث" من اجل الحصول على امتيازات تجارية في أقاليم الدولة العثمانية ، وهو يعد أول سفير انجليزي يعين لدى الباب العالي سنة 1581م ، انظر : ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج1، ، ص ص 175 ، 179 .

[4] مراد الثالث : سلطان عثماني ارتقى العرش عام 1544م ، شهد عصره عدة تمردات قام بها الجيش الانكشاري ، أصبحت بولونيا في عهده تحت الحماية العثمانية ، قام بإنهاء الوجود البرتغالي في المغرب ،كما جدد الامتيازات للدول الأوروبية كفرنسا وانجلترا ، اندلعت في عهده الحرب مع الدولة الصفوية في 1577 م . انظر محمد فريد بك ، المصدر السابق ، ص ص259 ، 261.

[5] فاروق عثمان اباضة ، **اثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر،** ط2 ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت ، ص 89.

[6] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 1، ص ص 287 – 288 .

هذا فيما يخص الدوافع العثمانية ، أما فيما يتعلق بالدوافع الخاصة ببريطانيا و التي جعلتها تسعى الى اقامة علاقات تجارية مع الدولة العثمانية ، فقد اقتضت المصالح الاقتصادية الانجليزية التحالف مع الدولة العثمانية ، نظرا للفوائد المترتبة عن ذلك وفي مقدمتها تحقيق أرباح تجارية طائلة والتخلص من الوسطاء التجاريين ، فضلا عن رفع مستوى البحرية التجارية الانجليزية[1]

وتجدر الإشارة إلى أن توتر العلاقة بين الدولة العثمانية و إمبراطورية الهابسبورغ ساهم بشكل فعال في التقارب العثماني الانجليزي الذي توج بمعاهدة الامتيازات في سنة 987هـ- 1580م ، وهذا بالنظر إلى كون إمبراطورية الهابسبورغ تمثل العدو المشترك للطرفين .

كما ساهمت عوامل أخرى في حدوث التقارب العثماني الانجليزي ، فقد اغتنمت انجلترا توتر العلاقات العثمانية الفرنسية بسبب أزمة الحكم في "بولونيا " [2] وسارعت إلى عقد معاهدة الامتيازات ، التي حصلت بموجبها انجلترا على امتيازات خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التجارية[3].

وقد أدى عقد الاتفاقية بين الدولة العثمانية وانجلترا إلى إثارة مخاوف فرنسا ، التي بذلت جهودا كبيرة للحيلولة دون حدوث التقارب العثماني الانجليزي ، خشية منها من ظهور منافس جديد لها في الليفانت ، خاصة وأنها كانت الدولة المتحكمة والمهيمنة على التجارة في الشرق ، وكإجراء احترازي قامت بتجديد الامتيازات الممنوحة لها سابقا وكان ذلك في سنة 988هـ -1581م .[4]

ولم تكن فرنسا الدولة الوحيدة التي عارضت الاتفاق العثماني الانجليزي ، فقد سعت البندقية من جانبها إلى عرقلة استقبا ل السفير الانجليزي "وليام هاربورن" في اسطمبول وذلك بالتعاون مع السفير الفرنسي ، لكن كل الجهود المبذولة باءت بالفشل[5] .

---

[1] ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 177.

[2] في بداية عام 1575م ترك ملك بولونيا "هنري دي فالوا " الحكم في بولونيا وعاد إلى فرنسا ، وفي ظل هذه الظروف قامت الدولة العثمانية بفرض الحماية عليها وقد أدى هذا الإجراء إلى توتر العلاقة بين الطرفين ، للمزيد : انظر : فريد بك المحامي ،المصدر السابق ، ص 259.

[3] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 240.

[4] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ،المرجع السابق ، ج1،ص 290.

[5] ليلى الصباغ ، المرجع نفسه، ص 179 .

2 – طبيعة المعاهدة العثمانية البريطانية 987هـ/ 1580م:

اتسمت معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية المبرمة سنة 987هـ –1580م بطابع تجاري ، إذ و بمقتضى هذه المعاهدة حصلت انجلترا على امتيازات على درجة كبيرة من الأهمية أبرزها تلك التي تعلقت بحرية التجار الانجليز في مزاولة نشاطهم التجاري في أقاليم الدولة العثمانية ، وحق رفع العلم الانجليزي على السفن التجارية الانجليزية بدلا من العلم الفرنسي ، فضلا عن تخفيض نسبة الرسوم الجمركية ،وقد مكنت هذه التسهيلات انجلترا من تثبيت مركزها التجاري في الليفانت[1] .

وقد دفع اتساع نطاق التجارة الانجليزية في أقاليم الدولة العثمانية " اليزابيت الأولى " إلى تأسيس هيكل إداري من شأنه تنظيم أمور التجارة في الشرق ، ولهذا عرفت سنة 988هـ –1581م تأسيس شركة الليفانت[2] .

ونظرا لما كانت تدره التجارة من أرباح وفوائد فقد سعت هولندا هي الأخرى للحصول على امتيازات تجارية مماثلة للامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا، والأمر المتفق عليه هو أن هولندا كانت تمارس النشاط التجاري في"اسكالات "[3] الدولة العثمانية تحت راية العلم الفرنسي ، لكن ابتداء من 1595م ، أصبحت الحماية من نصيب انجلترا التي تبوأت مكانة كبرى في الليفانت ، غير أن الحماية الانجليزية لم تدم طويلا ، إذ وبحكم المهارة التجارية التي يتمتع بها الهولنديون تمكنوا من إبرام معاهدة امتيازات تجارية سنة 1612م [4]، وبذلك أصبحت هولندا من اكبر الدول المنافسة لفرنسا وانجلترا خاصة بعد تأسيسها لشركة الهند في سنة 1694م ، ما جعلها تظهر كدولة كبرى في الليفانت [5].

---

[1] خليل اينالجيك ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** ، تر، محمد – م –الاورناؤوط ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2001م ، ص ص 214 - 215 .

[2] كلمة الليفانت (LEVANT) باللغة الانجليزية تعني الشرق بمعنى شركة الشرق التي تأسست في 11 سبتمبر 1581م من طرف ملكة انجلترا " اليزابيت الأولى "بغية تنظيم التجارة الانجليزية في أقاليم الدولة العثمانية ، اشرف عليها "اوزبورون " وهو أول حاكم يعين على رأس هذه الشركة ، ويساعده في مهامه مجموعة من كبار التجار ، تتكفل بحماية المصالح الاقتصادية الانجليزية في الدولة العثمانية ، خاصة فيما يتعلق بالجاليات الأوروبية . للمزيد انظر: ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج1 ،ص 178.

[3] اختلف المؤرخون حول تحديد أصل كلمة اسكالة ، فقد أرجعها البعض إلى أصل ايطالي أما البعض الأخر ، فأرجعها إلى أصل تركي ، والراجح أنها ايطالية الأصل تبناها الأتراك ، وهي تعني سلم ثم عممت على الموانئ و المدن التي تقيم بها الجاليات و يمارس فيها النشاط التجاري ، للمزيد انظر : نفسه ، ص ص 233 – 234.

[4] نفسه ، ص187.

[5] خليل اينالجيك وآخرون ، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية** ، م 2، ط 1، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2007، ص 187.

3 ـ تحليل بنود المعاهدة .

اجمع المؤرخون على أن معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية التي تم إبرامها من طرف السلطان العثماني " مراد الثالث " وملكة انجلترا " اليزابيت الأولى " معاهدة تجارية مكنت الانجليز من تثبيت تجارتهم في الليفانت وهي في شكلها العام لا تختلف عن تلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا في عصر السلطان " سليمان القانوني".

تضمنت المعاهدة اثنين وعشرين بندا [1] وبالتعمق في هذه البنود يتضح أنها تناولت جانبين أساسيين ، الجانب الأول يتعلق بالنشاط التجاري ، أما الجانب الثاني فيشمل الإحكام القضائية المتعلقة بالرعايا الانجليز المقيمين في أرجاء الإمبراطورية العثمانية ، والملاحظ على هذه المعاهدة هو عدم التطرق إلى المسائل الدينية وهذا إذا دل على شيء فانه يدل على الطابع التجاري الذي تنفرد به معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية [2].

وإذا ما جئنا لتحليل بنود المعاهدة فإننا نجد البنود السبعة الأولى نصت في مجملها على حرية التجارة الانجليزية في أقاليم الدولة العثمانية ، وأكدت على ضرورة توفير الحماية اللازمة للتجار الانجليز وبضائعهم وسفنهم وعدم التعرض لهم مع ضرورة تقديم الدعم اللازم للسفن التجارية والبحرية اذا ما تعرضت لأي خطر ، غير أن تمتع التجار الانجليز بهذه التسهيلات مرتبط بدفع الضرائب المفروضة عليهم وعدم الانخراط في أنشطة أخرى غير التجارة وهذا ما نص عليه البند الرابع عشر من المعاهدة العثمانية الانجليزية.

أما البند الخامس عشر فهو على درجة كبيرة من الأهمية حيث أتاح لانجلترا إمكانية تعيين سفراءوقناصل في بعض الولايات العثمانية كالاسكندريةوطرابلس الغرب ودمشق [3].

وقد اعتمدت الدولة العثمانية هذا الإجراء محاولة منها لإنعاش التجارة العثمانية في هذه الأقاليم بعد الضرر الذي لحق بها على اثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي كانت له انعكاسات خطيرة على التجارة في هذه الأقاليم.

---

(1) انظرا نموذج المعاهدة في الملحق رقم 2.

(2) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 1،ص ص 304-305

(3) إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 320.

أما فيما يخص الأحكام القضائية المتعلقة بالرعايا الانجليز المقيمين في الإمبراطورية العثمانية فقد وردت الإشارة إليها في البند الثامن والتاسع و العاشر ، حيث تم توضيح الإجراءات المتعلقة بأوضاع العبيد وتحصيل الديون ، فالبند العاشر م ن المعاهدة ألزم التجار الانجليز بضرورة تسجيل أنشطتهم التجارية لدى القضاة العثمانيين ، وهذا الإجراء انفردت به المعاهدة البريطانية عن باقي المعاهدات الأخرى.

كما أكد البند السادس عشر من نفس المعاهدة على عدم سماع الدعاوي الخاصة بالرعايا الانجليز إلا في حضور القناصل و المترجمين المكلفين بحماية المصالح الانجليزية في الدولة العثمانية . أما فيما يخص باقي بنود المعاهدة العثمانية الانجليزية فهي مماثلة لما تضمنته معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية التي ابرمها السلطان العثماني " سليمان القانوني " في القرن السادس عشر [1]

وفي الأخير يمكن القول أن معاهدة الامتيازات العثمانية البريطانية التي تم إبرامها في عصر السلطان مراد الثالث هي معاهدة امتيازات اقتصرت على الجانب التجاري فحسب ،عكس المعاهدة الفرنسية التي تضمنت امتيازات مختلفة مكنتها من كسب مكانة هامة في الدولة العثمانية ، وقد قد كان وراء التقارب العثماني البريطاني أهداف تعلقت بالطرفين حيث سعت الدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدة إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تنشيط الحركة التجارية وكسر الاحتكار التجاري الذي تفرضه فرنسا في الليفانت ،وقد حققت الدولة العثمانية هذا الهدف إذ أصبحت بريطانيا من اهم الدول المنافسة لفرنسا في اليفانت خاصة بعد تأسيسها لشركات تجارية كبرى استطاعت من خلالها أن تتحكم في الحركة التجارية في الولايات العربية وبالتالي اصبحت بريطانيا من أكبر الدول ممارسة للنشاط التجاري في الليفانت.

---

[1] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1،ص 306.

المطلب الثالث : المعاهدة العثمانية الروسية .1188هـ– 1774 م .

تعدّ معاهدة السّلام العثمانية الروسية المعروفة ب" كوتشوك قينارجة "والتي تمّ إبرامها عام 1188 هـ/ 1774م ، من أخطر المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية في تاريخها ، فبمقتضى هذه المعاهدة فقدت الدولة العثمانية بعضا من أقاليمها و هيبتها، أمّا عن روسيا فقد إرتقت إلى مصاف الدول الأوروبية التي كان لها دورا كبيرا في تحريك السياسة الدولية خلال هذه المرحلة الكبرى .

وقبل التطرّق إلى هذه المعاهدة تجدر الإشارة إلى أنّ معاهدة " كوتشوك قينارجة " تختلف إختلافا كاملا عن تلك المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في زمن السلم . فقد تمخّضت عن مواجهة عسكرية قامت بين الطرفين، الأمر الذي جعل المعاهدة تتسم بطابع خاص ، فهي معاهدة صلح وامتيازات.

1_ ظروف عقد المعاهدة :

لقد غلب على العلاقات العثمانية الروسية في القرن الثامن عشر طابع العداء و التوتّر الدائم بسبب سياسة التوسّع التي إنتهجها " بطرس الاكبر "[1] ، والتي كان يهدف من خلالها إلى إحكام السيطرة على المضائق و الممرّات و الإستيلاء عن العاصمة العثمانية " إسطنبول " ،سعيا منه للوصول إلى المياه الدافئة ، غير أنّ تحقيق هذه الأهداف قد إصطدم بمصالح الدولة العثمانية، هذا ما أدّى إلى نشوب حروب طويلة بين الطرفين ، انتهت في الغالب بتوقيع " معاهدات صلح " [2]. ولم تختلف السياسة الروسية في عهد " كاترين الثانية " [3]، إذ ارتكزت على ضرورة إضعاف الدولة العثمانية و التوسّع على حسابها ، تنفيذا لوصية " بطرس الأكبر " الهادفة إلى إعادة مجد بيزنطة باعتبار روسيا وريثة لها و حامية للمذهب الأرثوذكسي.

---

[1] بطرس الأكبر : إمبراطور و قيصر روسيا ، 1721م. 1725م ، مؤسس الدولة الروسية الحديثة ، استولى على ازوف 1696م ، قام بعدة زيارات إلى أوروبا بهدف الوقوف على أسباب التقدم وأدخل برنامجا إصلاحيا فأسس نظما جديدة للإدارة ، وشجع الصناعة و التجارة و شارك في الحرب الشمالية 1700 م . كان هدفه إعادة مجد بيزنطة من خلال تدمير الدولة العثمانية، للمزيد انظر : حسين محمد نصار، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ج 2 ، ط 3 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2009، ص ص 722 ، 724 .

[2] من أشهر معاهدات الصلح التي أبرمتها الدولة العثمانية مع روسيا نذكر : معاهدة " فلكزن " و معاهدة " أدرنة " فأما الأولى فكانت عام 1123هـ . 1711م و تنازلت بموجبها روسيا عن ميناء " أزوف " ، أما المعاهدة الثانية فقد تم إبرامها 1125هـ – 1713م و تنازلت فيها روسيا عن المناطق الواقعة شمال شاطئ البحر الأسود . للمزيد انظر : محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص ص 288- 289.

[3] كاترين الثانية : قيصرة روسيا من 1763م – 1796م إستهلت عهدها بإدخال إصلاحات جذرية على الإدارة ، قامت سياستها الخارجية على التوسع ، ففي 1763م فرضت حمايتها على بولندا وأبرمت معاهدة" كوتشوك قينارجة " كما ضمّت القرم سنة 1783م . انظر : حسين محمد نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ج 5 ،ط3 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2009م ، ص ص 2216 – 2217.

ولهذا ظلّت العوامل السياسية والإقتصادية و الدينية تتحكم دائما في سير العلاقة بين الجانبين .[1]

ورغم أنّ العلاقة بين الدولة العثمانية و روسيا عرفت حالة من الهدوء ابتدءا من 1133هـ /1739م ، تاريخ إبرام معاهدة " بلغراد "[2] إلاّ أنّ الوضع لم يستمر، فسرعان ما عرف تطورات خطيرة على إثر قيام روسيا بخرق معاهدة" بلغراد "، و على إثر ذلك تجدّدت الحرب بين الجانبين، والتي كان أحد أهمّ أسبابها هو ازدياد التدخّل الروسي في شؤون "بولندا "وذلك بعد وفاة ملك بولندا، حيث سعت " كاترين الثانية " إلى فرض سيطرتها على هذه المملكة من خلال تعيين "ستايا توسكي" ملكا عليها [3]

ونظرا لتعاظم الخطر الروسي على الدولة العثمانية دخل الجيش العثماني في مواجهة إندلعت سنة 1768م دون أن يكون على استعداد لها ، وهذا بعد أن استنجد الائتلاف البولندي[4] بالسلطان العثماني ، وقد ألحقت القوات الروسية عدة هزائم بالجيش العثماني حيث كان أحد أهم فصول هذه المواجهة العثمانية الروسية هو انتقال الأسطول الروسي إلى السواحل العثمانية التي دخلها عن طريق مضيق جبل طارق [5]،وما زاد الأمر صعوبة هو تحالف روسيا مع أعداء الدولة العثمانية وبهذا التحالف تمكنت من إلحاق هزائم برية وبحرية بالجيش العثماني ، مما اضطر الدولة العثمانية إلى طلب الهدنة ، وعلى إثرها بدأت المفاوضات في سنة 1772م[6]، وقد تقدمت روسيا بمجموعة من المطالب نصت في مجملها على استقلال القرم ، وحق التجارة والملاحة في البحر الأسود .[7]

غير أنّ هذه المطالب قوبلت بالرفض من طرف السلطان العثماني " مصطفى الثالث "[8] ، فاندلعت الحرب من جديد بين الطرفين ، إلا أنّ الجيش العثماني كان يشهد في هذه الفترة يشهد تراجعا في ظل الهزائم العسكرية التي تعرّض لها .

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 164.

(2) عقدت هذه الاتفاقية بين الدولة العثمانية وروسيا في سنة 1739م ، تم بموجبها أن تنازلت روسيا عن كل ما حصلت عليه من خلال صلح " فيسارفيتز " وفي مقابل ذلك تحصل على ميناء أزوف ، للمزيد انظر : محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ، ص 299.

(3) يلماز اوزتونا ، المرجع السابق ، ص 623.

(4) الإئتلاف البولندي : هي تسمية تطلق على السلطة الحاكمة في بولندا .

(5) جبل طارق : مضيق يقع جنوب إسبانيا يصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأطلنطي ،تسيطر عليه بريطانيا منذ سنة، 1704م .

(6) روبرت مانتران ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر: بشير السباعي ، ج1 ، ط1 ، دار الفكر ، القاهرة ، 1992م ، ص 410.

(7) Paptstin poujoulet , obcit, p 390.

(8) مصطفى الثالث : هو ابن السلطان " مراد الثالث " ، تولى العرش سنة 1129 هـ – 1717م ، إستهل عهده بإدخال إصلاحات مست مختلف جوانب الحياة خاصة منها العسكرية ، حيث أنشأ مدرسة الهندسة والبحرية ، عاصر الحرب مع روسيا 1768م–1774م . للمزيد انظر : أحمد اق كوندوز ، **الدولة العثمانية المجهولة** ، د ط ، 2008م ، ص ص 355- 357 .

وقد مكّن هذا الوضع المتردّي للجيش العثماني روسيا من تحقيق عدّة إنتصارات ، وصلت حتى نهر الدانوب [1] ، وفي ظلّ هذه التطوّرات، اضطر السلطان العثماني " "عبد الحميد الأول [2] إلى طلب الصلح ، وعلى إثر ذلك بدأت المفاوضات بين الجانبين في "كوتشوك قينارجة " [3] ،أين إلتقى الوفد الوفد الروسي بالوفد العثماني ، وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة صلح عُرفت تاريخيا باسم " كوتشوك قينارجة " في 9 جمادى الأولى 1188هـ الموافق لثامن عشر تموز 1774م [4].

2– طبيعة المعاهدة العثمانية الروسية سنة 1188 هـ / 1774م .

إنّ المعاهدة التي أبرمتها الدولة العثمانية مع روسيا اتّخذت شكل مغاير ومختلف عن سابقاتها من المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية و الدول الأوروبية، فهي معاهدة هدنة، ترتّبت عن مواجهة عسكرية ، أُبرمت بين الطرفين لإنهاء حالة الحرب التي دامت حوالي أربع سنوات ، وهي أيضا تعتبر معاهدة امتيازات لكونها تضمّنت عدّة تسهيلات استفادت منها روسيا ، خاصة فيما يتعلّق بالتجارة في البحر الأسود،بالإضافة إلى امتياز حماية الطوائف الأرثوذكسية في الدولة العثمانية ، وبطبيعة الحال أظهرت معاهدة " كوتشوك قينارجة " مدى الضعف الذي بلغته الدولة العثمانية في هذه المرحلة ، فعلى إثر تلك الهزيمة التي مُنيت بها هذه الاخيرة ، اضطرّت إلى تقديم عدّة تنازلات سياسية و إقتصادية ودينية ، مكّنت روسيا من الظهور كدولة كبرى في المنطقة، وبالتالي تمكّنت من منافسة فرنسا وبريطانيا ، أمّا الدولة العثمانية فقد تقلّصت مساحتها بعد أن انتزعت منها أقاليم ذات أهميّة كبرى[5] ، وبذلك تراجع دورها الريادي ، وبهذا يمكن القول أن المعاهدة العثمانية الروسية كانت تحمل مضمون هدنة وهي في نفس الوقت معاهدة إمتيازات إتخذت عدة أشكال سياسية وإقتصادية ودينية.

---

[1] بيتر شوجر، **أوروبا العثمانية ، 1354م –1804م**، تر:عاصم الدوسقي ، ط1 ، دار الثقافة الجديدة ، مصر ، 1998م ، ص 229.

[2] عبدالحميد : هو ابن السلطان أحمد الثالث ، ولد سنة 1137هـ –1724م ، ارتقى العرش سنة 1774م ، تزامن عصره مع الحرب العثمانية الروسية ، قام بتوقيع معاهدة "كوتشوك قينارجة" التي انتهت على إثرها الحرب ، وقد تجددت الحرب مع روسيا في عهده سنةَ 1785م وكان الإنتصار فيها من نصيب الدولة العثمانية ،كما شهد عهده الحملة الفرنسية على مصر .للمزيد انظر : إسماعيل أحمد ياغي ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، ط 1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض، 1996م ، ص 124 .

[3] هي المدينة التي جرت فيها المفاوضات بين الدولة العثمانية وروسيا أين تم توقيع الصلح، وهي تقع في الساحل الغربي للبحر الأسود وبالضبط في بلغاريا للمزيد أنظر : محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني** ، ج 8 ، الطبعة الرابعة ،المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1421هـ – 2000م ، ص 151.

[4] أحمد اق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 358 .

[5] تمثلت هذه الأقاليم المهمة في كل من : شبه جزيرة القرم ، والافلاق والبغدان.

3– تحليل بنود المعاهدة :

تضمّنت معاهدة السّلام العثمانية الروسية التي عقدت سنة 1188هـ – 1774م ثمانية وعشرين بندا وبندين سريين [1]، حيث كانت روسيا في هذه المعاهدة هي الأكثر استفادة مقارنة بالدولة العثمانية التي أُجبرت على التنازل عن أهمّ أقاليمها وهو شبه جزيرة القرم [2] .

وبالنظر إلى أغلب البنود يتضح أنها عالجت الأمور المتعلقة بتسوية أمور الحرب بين الجانبين إذ نصت على إصدار عفو عام عن المتورطين في الحرب ، وإطلاق سراح جميع الأسرى من رعايا الدولتين وحق كل طرف في إنشاء القلاع والحصون[3] .

أمّا الجوانب المهمّة من هذه المعاهدة فهي التي ورد الإشارة إليها في البنود العشرة الأولى إضافة إلى البند الثالث عشر والرابع عشر ، حيث عالجت القضايا الحسّاسة والمتنازع فيها بين الطرفين ، ويمكن تصنيف هذه القضايا إلى ثلاث مجالات أساسية هي: المجال السياسي و الاقتصادي والديني .

أما الجانب السياسي فهو على درجة كبيرة من الأهمية فقد أقرت معاهدة الصلح بحسب ما جاء في البند الثالث على إستقلال بلاد القرم ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية [4] في حين تقتصر الحماية العثمانية على المسائل الدينية فحسب ، ونصّت نفس المعاهدة على إلغاء جميع المعاهدات التي سبق وأن تمّ إبرامها بين الطرفين باستثناء البند الذي يتعلّق بميناء " أزوف " الذي تضّمنته معاهدة بلغراد [5] .

فضلا عن ذلك نصّ البند الخامس من نفس المعاهدة على تعيين سفير روسي دائم في اسطنبول، وتمكينه من حماية الكنيسة الأرثوذكسية ، كما تمّ منح إقليمي" الأفلاق والبغدان " [6] الإستقلال الذاتي ويعد هذا الإجراء سابق لأوانه في تاريخ الدولة العثمانية .

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وبالتحديد الجانب التجاري فقد حصلت روسيا استنادا إلى معاهدة " كوتشوك قينارجة " ، على تسهيلات تجارية هامّة في الأقاليم العثمانية ، أبرزها حريّة

---

(1) انظر أنموذجا عن المعاهدة في الملحق رقم 3 .

(2) القرم : شبه جزيرة تقع في أكرانيا حاليا ، كانت ميدانا للحرب العثمانية الروسية 1854– 1856م والتي انتهت بتوقيع معاهدة باريس ، وقد كان الانتصار في هذه الحرب من نصيب الدولة العثمانية وذلك بعد أن ساندتها كل من فرنسا وبريطانيا.

(3) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية** ، ج2 ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ، إشراف يوسف بن علي الثقفي ، جامعة أم القرى ،1422هـ/ 2001م، ص 396.

(4) مراد جه د وسون ، المصدر السابق ، ص 209.

(5) J - Von Hammer , **Hi stoire de l'empire Ottoman de Puis son Origine jusqu' ano jour** ,traduit par ,j-j hellbert , t 16 , paris,p 393.

(6) يتواجد هذان الإقليمان في شبه جزيرة البلقان وبالتحديد في رومانيا حاليا .

حريّة التجارة والملاحة في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط [1]،كما نصّ البند الثاني عشر على ضرورة تمكين روسيا من إقامة علاقات تجارية مع بعض الأقاليم التابعة للدولة العثمانية،والواقع ة شمال إفريقيا،وهذا البند ساعد روسيا على تحقيق أطماعها في الوصول إلى المياه الدافئة [2].

أمّا على الصعيد الديني فكانت بنود المعاهدة أشّد ضررا على الدولة العثمانية نظرا لما سيترتب عنها من آثار في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فبموجب هذه المعاهدة حصلت روسيا على حقّ حماية الطوائف الأرثوذكسية وهو ما نصّ عليه البند السابع [3] الذي جاء فيه "... **تتعهد الدولة العلية أن تصون حق الديانة المسيحية صيانة قوية وتمنح سفراء الدولة الروسية الرخصة بإبرام التفهيمات المتنوعة** ... " [4] .كما جاء البند الثامن ينصّ على السماح للرعايا الروس بزيارة الأماكن المقدّسة دون التعرّض لهم أو إلزامهم بدفع الجزية ، أمّا البند الرابع عشر من المعاهدة فقد نصّ هو الآخر على الترخيص لروسيا ببناء كنيسة أرثوذكسية في إسطنبول وهذا ما انفردت به المعاهدة الروسية العثمانية[5] .

ولم تقتصر معاهدة "كوتشوك قينارجة" على هذه الامتيازات فحسب بل تضمّنت بندين سريين ، ألزم الأول الدولة العثمانية بدفع غرامة حربية تقدر بخمسة عشر ألف كيس يتمّ دفعها على ثلاث دفعات ، أمّا البند الثاني فقد أقرّ بتقديم الدعم اللازم لروسيا للانسحاب من الجزر التي احتلتها أثناء الحرب الروسية العثمانية [6] .

وبهذه الامتيازات التي حصلت عليها روسيا ، استطاعت أن تغير موازين القوى خدمة لمصالحها ، في مقابل ذلك دخلت الدولة العثمانية في حراك سياسي، تميز بالتنافس الشديد حول من يستطيع الحصول على أكثر قدر من الامتيازات .

---

(1) Gaston de monicault, **la Question d'orient, le Traite de paris (1856- 1871) ,** these pour doctorat, paris ,1898, p 10**.**

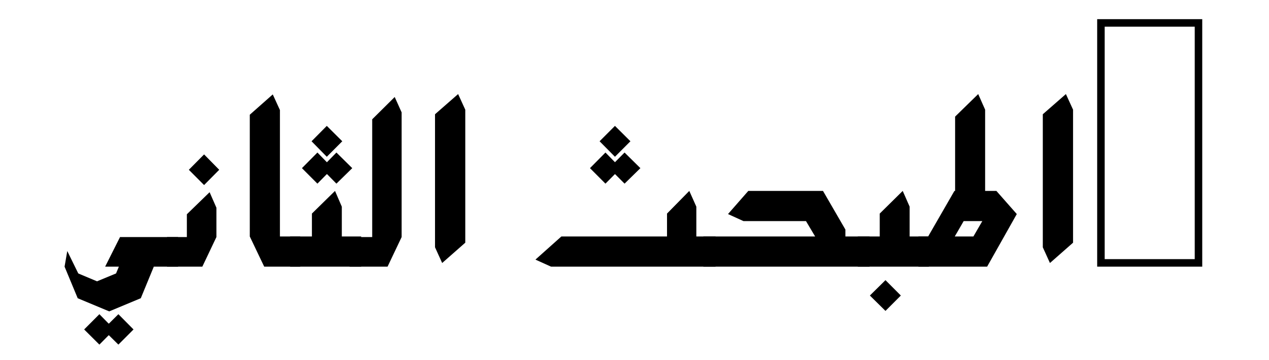
(2) محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 348.

(3) Théophile la vallée **Histoire de l'empire ottoman de puis les temps anciens jusqu'a nos jour,** garnier fréres libraires editeurs , paris , 1855, p 405**.**

(4) محمد فريد بك المحامي ، المصدر نفسه ، ص 343

(5) بان أحمد الصائغ ، »سياسة بريطانيا اتجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (1839م – 1914م) ، **مجلة التربية** والعلم ، م 19، ع 5، جامعة الموصل ، العراق ،2003 ، ص 3.

(6) محمد فريد بك المحامي ، المصدر نفسه ، ص 342.



الآثار الإيجابية للإمتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية

المطلب الأول: الآثار السياسية و العسكرية

1. – **الآثار السياسية**
2. – **الآثار العسكرية.**

المطلب الثاني : الآثار الإقتصادية

المطلب الثالث : الآثار الدينية و الفكرية

1. – **الآثار الدينية**
2. – **الآثار الفكرية**

المطلب الأول: الآثار السياسية و العسكرية

يشير معظم المؤرخين الذين اهتموا بدراسة نظام الامتيازات الأجنبية داخل الدولة العثمانية و أثرها عليها أنّها كانت من أولى الأسباب التي أدت إلى إضعافها وسقوطها ، إلا أنّنا لا يمكن إنكار أنّه كان لهذا النظام آثارا ايجابية خدمت مصالح الدولة العثمانية من خلال استخدامه كوسيلة لضرب الدول الأوروبية بعضها ببعض،كما أن هذا النظام جاء كحل بديل لعدم استمرار الصراع العسكري وظهور العمل الدبلوماسي وهو ما انعكس بالإيجاب على الدولة العثمانية في مختلف جوانبها: السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الدينية والفكرية طيلة فترات منحها اللامتيازات

1 – الآثار السياسية:

لقد استطاعت الدولة العثمانية ، بواسطة موقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام الذي مكّنها من بسط سيطرتها على المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومد نفوذها على البلاد العربية بضمها لمصر وبلاد الشام ، بالإضافة إلى التفاتها نحو الشمال وتحويل البحر الأسود إلى بحيرة عثمانية ثم سيطرتها على المناطق المجاورة ووصول فتوحاتها إلى غاية وسط أوروبا [1]، أن تتصدّر مكانة معنوية مرموقة في أوساط الدول الأوروبية والعالم ، تجلّت بوضوح من خلال اعترافهم بتلك القمّة التي وصلت إليها شوكة الدولة العثمانية والهيبة التي فرضتها بين الأوروبيين [2]، وحتى تثبّت الإمبراطورية العثمانية تسيير شؤونها الخارجية وعلاقاتها مع مختلف الدول الأوروبية ، انتهجت أسلوبا جديدا يعبّر عن نمط مغاير فيما يخص معاملة الدولة العثمانية للأوروبيين الأجانب ، تمثّل هذا الأسلوب في تلك التسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية ،وهي بمثابة امتيازات تضمّنت مختلف الجوانب لكي تكون وسيلة جذب إليها من اجل التحالف معها ضد القوى المنافسة ، فكانت هذه الامتيازات الأجنبية عاملا مساعدا في تغيير موازين القوى السياسية لصالح الدولة العثمانية ، كما أنّها مثّلت تباينا واضحا في زيادة اندماج العثمانيين في نظام التحالفات الأوروبية ،وفهمها الجيّد في استغلال الأطماع الأوروبية بتحفّظ [3].

كما أنّ مجيء الدول الأوروبية إلى الدولة العثمانية وتنافسها من أجل الحصول على الامتيازات

---

(1) إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 332 .

(2) نادية محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص 110 .

(3) نفسه ، ص ص110 – 111 .

لدليل واضح عن تلك المكانة العالمية التي وصلت إليها [1]، كما أنّ سياسة منح الامتيازات اعتبرت من أعمال السيادة قدّمها السلاطين العثمانية كمنحة وبعمل إرادي إلى الدول الأوروبية ، هذه الأخيرة التي أصبحت تتودّد إلى الدولة العثمانية من أجل إقامة علاقات رسمية مع سلاطينها [2].

والجدير بالذكر من خلال ما سبق أنّ هذه الامتيازات قبل أن تتحول إلى آثار سلبية كانت لها آثارا ايجابية ،نتجت عن معاهدات الامتيازات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع مختلف الدول الأوروبية – فرنسا وانجلترا وهولندا وروسيا– أثناء مرحلتي :"القوة ومرحلة الانحطاط والضعف "

أ – مرحلة القوة :

كانت هذه المرحلة خلال القرن 16م ، وهي الفترة التي وصلت فيها الدولة العثمانية إلى أوجّ عظمتها وتفوّقها مقارنة بالدول الأوروبية المقسمة ، كما أنّها مثّلت المرحلة التي بدأ فيها منح الامتيازات من قبل السلاطين العثمانيين إلى الدول الأوروبية بصفة رسمية [3]. فكانت في مقدمة هذه الدول فرنسا خلال سنة 942 هـ/ 1536م بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول ، ثم انجلترا سنة 987هـ / 1580م بين السلطان العثماني مراد الثالث وملكة انجلترا اليزابيت الأولىفيما بعد هولندا سنة 1612م. لقد استطاعت الدولة العثمانية من خلال المعاهدات أن تحقق عدةآثار ايجابية كانت تصبو للوصول إليها ، فهي كانت بمثابة دعم جديد أدّى إلى تقوية صف الدولة العثمانية،من خلال إيجاد حلفاء لها من داخل أوروباو من ثمّ استخدامها كقوة مساعدة لمواجهة شارل الخامس ملك الإمبراطورية الرومانية المقدسة،الذي كان يعتبر نفسه انّه لايهزم وأنّ جميع الشعوب الأوروبية سوف تقف إلى جانبه لتشكيل وحدة صليبية [4].

---

[1] من الأمور التي بينت تلك المكانة و السيادة الدولية التي حظيت بها الدولة العثمانية وسط الدول الأوروبية بعد منحها تلك الامتيازات لهم وتمكنها من التغلب على قدرة شارل الخامس ، هي تلك المعاهدة التي أبرمتها الدولة العثمانية مع ملك اسبانيا والتي عرفت باسم معاهدة " اسطنبول " وقد تم عقدها في عام 954هـ / 1547م بين السلطان سليمان القانوني وشارل الخامس ، حيث اعتبرت هذه المعاهدة بمثابة انتصار كبير للسياسة العثمانية في مجال العلاقات الدولية ، من خلال اعتراف شارل الخامس في هذه المعاهدة بفتوحات الدولة العثمانية ، ومنعت الإمبراطور شارل الخامس من استخدام هذه الصفة ـ الإمبراطور ـ في مكاتباته مع الدولة العثمانية واقتصاره على لقب ملك اسبانيا فقط ، ليصبح بذلك لقب الإمبراطور صفة يكتسبها السلطان العثماني وحده دون سائر ملوك أوروبا . وان دل ذلك على شئ ، يدل على تلك المكانة التي استطاعت الدولة العثمانية ان تفرضها وسط الأوروبيين .للمزيد انظر : ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 240 .

[2] احمد علي سالم ، رؤية المسلمين للغرب وأثرها في وحدتهم السياسية من الدولة العثمانية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ، **مجلة المسلم المعاصر** ، العدد 124 ، 29 يونيو 2007م ، ص 3 .

[3] يوسف الحكيم ، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** ، ط1 ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1991 ، ص 23 .

[4] أكمل الدين إحسان أغلى، المرجع السابق، ج 1، ص 226.

إلا أنّ أهدافه جاءت لغير صالحه وتمكّنت الدولة العثمانية ،من خلال سياسة سلاطينها أن تمزّق تلك الوحدة وتبعث الفُرقة بين الأوروبيين ،عن طريق إغرائها لكل من فرنسا و انجلترا بمنحها تلك الامتيازات وبالتالي إبعادها عن أي تحالف مسيحي، وفي نفس الوقت يتسنّى للدولة العثمانية تحقيق أهدافها في الفتح خاصة على الجبهة الشرقية [1].

كما أنّ منح الامتيازات لكلا الدولتين – فرنسا وانجلترا – قد ساعد الدولة العثمانية كثيرا على مواجهة التطورات التي كانت تمرّ بها بعض الشعوب الأوروبية ، عن طريق استنزاف جهودها في مواجهات داخلية سياسية بين أسرة آل هابسبورغ وآل فالوا ، ودينية بين المذهب الكاثوليكي و المذهب البروتستانتي، والحيلولة دون إعادة الوحدة المسيحية التي أصبحت تشكّل خطرا على مكانة الدولة العثمانية [2].

أيضا من الآثار الايجابية التي استفادت منها الدولة العثمانية أثناء إبرام معاهدات الامتيازات أثناء هذه المرحلة ، وهو ذلك الدور الذي قام به القناصل والسفراء بعد أن سمحت لهم المعاهدات بالإقامة في الدولة العثمانية ، من خلال مساهماتهم في تمرير الأفكار والآراء التي خدمت العثمانيين سياسيا واقتصاديا ، وليس هذا فحسب بل أن هؤلاء القناصل والسفراء كانوا بمثابة وسطاء بين الدولة العثمانية ودول أوروبا ، هذا الدور أدّى إلى تخفيف التوتّر بين الشرق والغرب ، وتعريف العالمين ببعضهما البعض ، لينتج عنه خفض درجة الحقد المتبادل ، وبالتالي المساهمة في عملية الاحتكاك ومن ثمّ تحقيق مصالح مشتركة بدل الحروب والمواجهة العسكرية [3].

ب- مرحلة الانحطاط والضعف:

بدأت هذه المرحلة بعد النصف الثاني من القرن 16م ، حيث عرفت فيها الدولة العثمانية تراجعا كبيرا فيما يخص القوّة والهيمنة إذا ما قورنت بالدول الأوروبية التي شهدت تطورا واضحا. بالإضافة إلى ظهور قوى جديدة كان لها أثرا كبيرا في تغيّر موازين القوى من بينها روسيا ، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تجد موطئ قدم لها في الدولة العثمانية في محاولة لها لأخذ امتيازات مماثلة لتلك التي حصلت فرنسا وانجلترا وغيرها.

---

[1] أكمل الدين إحسان أغلى ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 226 .

[2] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 317 .

[3] نفسه ، ص 317 .

إنّ الظروف التي منحت فيها الدولة العثمانية الامتيازات إلى روسيا تختلف تماما عن سابقاتها التي كانت في مرحلة القوة ، وعليه لقد أبرمت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة صلح عرفت بمعاهدة " كوتشك قينارجة"عام 1774م بعد هزيمة قاسية تلقتها ،حيث أُجبرت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة على التنازل عن عدة أقاليم مثّلت الضربة القاضية بالنسبة لهاحسب رأي المؤرخين [1].

رغم كل ذلك لا يمكننا أن نتجاهل بأنّ هذه المعاهدة كانت فيها بعض الآثار الايجابية ، ولو أنّها بنسبة قليلة، إلاّ أنّها استطاعت أن تزيد في عمر الدولة العثمانية لفترة طويلة بعد إبرامها [2] ، كما أنّها أبقت على وجود الدولة العثمانية كحاجز منيع في وجه القوى الأوروبية ،التي كانت تسعى إلى بسط هيمنتها على ولاياتها ، كما أنّه بفضل تلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية إلى روسيا زاد الصراع بين الدول الأوروبية وروسيا ، بسبب عدم قبولها كمنافس جديد يشاركهم في أملاك الدولة العثمانية ، وفي هذه الظروف الدولية تمكّن العثمانيون من إعادة مراجعة أوضاعهم والعمل على النهوض بها إلى الأحسن ، فكانت أفضل وسيلة في ذلك هي القيام بعدة بإصلاحات مسّت مختلف الجوانب [3].

وخلاصة القول هي أنّ الدولة العثمانية استطاعت بواسطة حنكتها السياسية وتكتيكها الدبلوماسي أن تتحرك في كل الاتجاهات ،مدركة لطبيعة تلك المراحل التي كانت تمنح فيها الامتيازات للأجانب، وما مثّلته من منافسات محتدمة بين مختلف القوى الأوروبية ،لذا كانت الامتيازات الأجنبية تُمثّل نهجا سياسيا للسيرورة وفقا للظروف التي كانت تعيشها أوروبا واستغلالها لصالح العثمانيين حتى يحافظوا على وجودهم كقوة تهيمن على العالم،ويتمكّنوا من فرض هيبتهم على كل قوّة تنافسهم.

2 – الآثار العسكرية:

إنّ معاهدات الامتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع مختلف الدول الأوروبية لم تخلو في طياتها من التطرّق إلى الجوانب العسكرية ، التي كان لها فوائد كبيرة فيما يخص استمرار قوة الدولة العثمانية وسيطرتها العسكرية البحرية العالمية ، إضافة إلى كسب حلفاء إلى جانبها عن طريق منح تلك الامتيازات ، ومن ثمّ العمل على التعاون العسكري بتكثيف الجهود وتجسيد كل الإمكانات

[1] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص ص 296 ـ 297 .
[2] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 370 .
[3] نادية محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ص 109 ـ 110 .

الحربية اللازمة بين الطرفين المتعاقدين،وتسخيرها كقوّة واحدة من أجل مواجهة العدو المشترك [1].

وتُعدّ معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية المبرمة عام 1536م ،من أهمّ المعاهدات التي استفادت الدولة العثمانية كثيرا من بنودها ، خاصة فيما يتعلّق بالجانب العسكري ،فبواسطتها حصل هناك تحالف عثماني فرنسي خدم المصالح العسكرية من خلال توسيع مجال تبادل الخبرات العسكرية بين الطرفين من جهة ، واتحاد الأسطولين بالعمليات البحرية لمواجهة قوة شارل الخامس من جهة ثانية ، كما ساعد وجود فرنسا كحليف إلى جانب الدولة العثمانية كثيرا العثمانيين في تدعيم قوّتهم وإبراز وجودهم في البحر الأبيض المتوسط ،خاصة في مجال العمليات العسكرية ، وقد برز ذلك التعاون جليّا عندما لم تستطع فرنسا أن تواجه آل هابسبورغ في ايطاليا ، فطلبت من السلطان العثماني العمل سويّا على إضعاف قوة شارل الخامس ، فكانت فرصة بالنسبة للعثمانيين الذين طالما أرادوا إيصال توسعاتهم إلى ايطاليا إلّا أنّهم لم يستطيعوا تحقيق ذلك دون حليف ، فوجدوا رغبتهم في فرنسا وقرّروا مواجهة شارل الخامس عام 1538م ،ولكن هذا المشروع لم ينجح بسبب توقيع الملك الفرنسي معاهدة هدنة مع شارل الخامس ، ورغم ذلك فقد مثّل هذا العمل مظهرا من مظاهر التعاون العسكري العثماني[2] .

لم يتوقف التعاون العسكري بين الدولة العثمانية وفرنسا بعد فشل مشروعهم في الهجوم على ايطاليا عام 1538م ، بل عاودوا الإتّفاق ولكن هذه المرة في شمال إفريقيا عندما قام شارل الخامس بحملة على الجزائر سنة 1541م ، للإنتقام من السلطان العثماني سليمان القانوني ،الذي أبعد عنه فرنسا لصالحه [3]، وقد انتهت تلك الحملة بتوقيع معاهدة هدنة مع الجزائر عام 1548م عزم فيها شارل الخامس على توقيف العمليات العسكرية فيها [4]. أيضا من ضمن الجوانب التي بيّنت التعاون العثماني الفرنسي العسكري ،عزمهم على شن حملة ضد النمسا عام 1553م فيها تستفيد الدولة العثمانية من الغنائم التي تتحصل عليها من السفن الحربية ،بالإضافة إلى ذلك اختيار المواقع الهامة لنشاطهم العسكري[5]أيضا بفضل هذه المعاهدة المبرمة بين الطرفين استطاع السلاطين العثمانيين أن

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1، ص ص240 – 241 .

(2) نفسه ، ص 241 .

(3) نادية محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص 27 .

(4) نيقولاي ايفانوف ، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 ـ 1574 م** ، تر : يوسف عطا الله ، ط 1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 1988 م ، ص 117 .

(5) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع نفسه ، ص **240 .**

يوظّفوا جيشا مسيحيا ضدّ جيش مسيحي آخر، تمكّنوا من الحصول على مكاسب في أراضي الإمبراطورية الرومانية المقدسة،من خلال تمكّنهم من الوصول إلى وسط أوروبا، وبهذا وبواسطة تلك المعاهدة العثمانية الفرنسية ازداد الدور العثماني في تغيير الخريطة السياسية للقارة الأوروبية بفرض العثمانيين تواجدهم بها وبروزهم كقوة عسكرية تسيطرعلى البحر المتوسط [1].

أمّا عن الفوائد التي تحصّلت عليها الدولة العثمانية أثناء عقدها لمعاهدة الامتيازات مع انجلترا سنة 1580م ، فإنّها اختلفت من حيث الأغراض التي أرادت تحقيقها من قبل مع فرنسا عسكريا ، لعلّ ذلك راجع إلى تراجع الدولة العثمانية في قوّتها وهيمنتها خاصة الجانب العسكري الذي عرف ضعفا واضحا بسبب تعرّض العثمانيين إلى عدّة هزائم منها معركة "ليبانتو" عام 1571م [2]، إضافة إلى تلك الحروب العثمانية الصفوية التي استنزفت كل إمكانياتها الحربية ، فأصبحت في أمسّ الحاجة إلى المستلزمات الحربية في مقدمتها الأسلحة ، فوجدت الدولة العثمانية في منحها تلك الامتيازات التجارية لانجلترا ما يحقّق غرضها وهو شراء الأسلحة من عندها وكل المواد الحربية اللازمة لمواجهة العجز المتصاعد وتعويض تلك الخسائر التي تعرّضت لها [3]

أمّا عن معاهدة كوتشك قينارجة عام 1774م وآثارها الايجابية على الدولة العثمانية ،فقد كانت ضئيلة من حيث الإستفادة في الجانب العسكري، وذلك لأنّها كانت ظرفية ووُقّعت بعد هزيمة قاسية لها ، ورغم ذلك فقد أدرك السلطان عبد الحميد الأول أنّه لابد من إنقاذ الموقف والدفاع عن إمبراطوريته،من خلال إعادة إصلاح أجهزتها خاصة العسكرية و عن طريق الاستعانة بالخبرات الأوروبية والاقتباس من تلك الوسائل المتطورة في مجال الحرب فتمّ إنشاء جيش جديد قادر على حماية الدولة العثمانية ، كما تمّ إنشاء مدفعية حربية بطراز أوروبي ، إضافة إلى تلك البعثات العثمانية التي تمّ إرسالها إلى أوروبا للإستفادة من تطوّراتها ،في مقابل ذلك تمّ استدعاء خبراء عسكريين أنشأوا مدارس بالدولة العثمانية لتلقين الفنون العسكرية [4]،لتكون بذلك هذه المعاهدة وسيلة إحياء للدولة العثمانية بعد الهزيمة مع روسيا أدّت بالسلاطين إلى ضرورة الإصلاح [5].

---

[1] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص ص 240 ـ 241 .

[2] عائشة غطاس وآخرون ، **الدولة العثمانية ومؤسساتها** ، طبعة خاصة ، م م و د ب ح و ث ا ن ، 1954م ، 2007م ، ص 103 .

[3] أكمل الدين إحسان أغلى ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 227 .

[4] روبير مانتران ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر : بشير السباعي ، ج 2 ، ط 1 ،دار الفكر ، القاهرة ، 1992 م ، ص ص 6 ، 9 .

[5] Guy lemarchand , Elements de la Crise de L'empire Ottoman Sous Sélim 3 (1789 -1807), **Annales Historiqus de la Révolution Francaise** , V 329 , 2002 , p 143 .

-

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية

شهد العالم خلال أواخر القرن الخامس وبداية القرن السادس عشر ، نقلة نوعية في المجال التّجاري تمثّلت في ظهور حركة الكشوف الجغرافية[1] ،كانت لها آثارا ايجابية وسلبية على دول حوض البحر الأبيض المتوسط ،برزت بوضوح في تغيّر الطرق التّجارية التي كان يعرفها العالم قديما في الضفة الشرقية للبحر المتوسط ، وهي تحت سيطرة الدولة العثمانية لتنتقل إلى الضفة الغربية من البحر المتوسط ، ولكن أصبحت في قبضة الأوروبيين ، أدّى هذا التغيّر إلى اكتشاف طرق تجارية جديدة أبرزها طريق رأس الرجاء الصالح الذي أصبح يشكّل خطرا على التّجارة في شرق البحر المتوسط بعد تحويلها إلى المحيط الأطلسي و الهندي [2].

فقد أصبحت الدولة العثمانية تعرف أزمة اقتصادية سببها تراجع الموارد المالية التي كانت توفّرها من عائدات التجارة ، والتي كانت تمثّل مصدر الدخل الأساسي للخزينة العثمانية ، كما أنّ التجارة العثمانية لم يعد لها أهميّة كبيرة وسط تلك التطورات التي عرفها العالم ، وكانت لصالح الدول الأوروبية ، فيما يتعلّق بتنمية اقتصادها بحُريّة بعدما كانت مقيّدة بتلك الضرائب التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على السفن قبل مرورها على طرقها التجارية [3]. من خلال تراجع الأوضاع الإقتصادية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية خاصة تجارتها الخارجية ، أصبح لزاما عليها أن تعيد إنعاش تجارتها وتنشيط طرقها التقليدية كما كانت ، وأن تقوم بعملية جذب التجّار الأوروبيين إليها ، ولا يتحقق ذلك إلاّ إذا قامت الدولة العثمانية بتقديم تسهيلات تجارية ، تتمثل في منح الامتيازات إلى الدول الأوروبية ، تهدف إلى تشجيع التجارة في الدولة العثمانية وإعادة ربط الصلات بين شرق البحر المتوسط و الغرب الأوروبي والتخلّي عن الطريق الجديد رأس الرجاء الصالح [4]، والعمل على إحياء التبادل التجاري مع مصر وبلاد الشام وشرق البحر المتوسط ككل، وأن تساهم هذه الامتيازات في إرجاع الأوضاع الإقتصادية إلى سابق عهدها .

---

[1] الكشوف الجغرافية : هي رحلات اكتشافيه قام بها مجموعة من الملاحين والرحالة من اجل اكتشاف أماكن جديدة ، كمحاولة منهم للتخلص من الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها كل من مصر وبلاد الشام على السلع الشرقية عند مرورها في هذه الأراضي ، بالإضافة إلى الرغبة في ضرب الاحتكار الذي كان يمارسه تجار جمهورية البندقية ، زيادة إلى الرغبة في تحقيق أرباح مالية وأغراض دينية ،وقد ازدادت هذه الرحلات خلال القرن 15م مثل اكتشاف أمريكا عام 1492م واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . للمزيد انظر : اشرف صالح محمد سيد ، المرجع السابق ، ص ص 64 -65 .

[2] نادية محمود مصطفي ، المرجع السابق ، ص 32 .

[3] إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 279 .

[4] نفسه ، ص ص 279- 280 .

وبهذا كان نظام الامتيازات عاملا إيجابيا لإعادة فتح باب التجارة في الشرق ، كما كان قصد الدولة العثمانية من وراء منح هذه الامتيازات هو محاولة تنشيطها للحركة التجارية بولاياتها ، بالإضافة إلى تحسين علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية من خلال التسهيل لهم بممارسة التجارة و التنقل داخل الدولة العثمانية بحرية ودفع الضرائب بأقلّ تخفيض [1]. وبتطبيق الدولة العثمانية لهذا النظام – الامتيازات – استطاعت أن تحقّق جذبا كبيرا للعديد من الدول الأوروبية ، من أجل طلب عقد معاهدات تجارية تقوّي الصلة بين الطرفين المتعاقدين ، وتحقّق أرباحا تجارية لكلا الجانبين مستفيدين من تلك العلاقة التي أقاموها .

ولقد بدأ تجسيد إبرام المعاهدات ومنح الامتيازات خاصة التجارية إلى الدول الأوروبية بوضوح خلال القرن 16م أين أصبحت الدولة العثمانية إمبراطورية مترامية الأطراف بفضل شخصية السلطان سليمان القانوني ، والذي عمل جاهدا على تحسين أوضاع الدولة العثمانية في جميع المجالات منها الاقتصادية،لذلك لجأ إلى منح كل من فرنسا عام 1536م وانجلترا 1580م ثم هولندا سنة 1612م تسهيلات تجارية [2]،أدّت دورا ايجابيا فيما يخصّ إعادة الحركة التجارية إلى الدولة العثمانية ، وقد ظهر ذلك جليّا عندما استغل السلاطين العثمانيين مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري فأوفدوا تجُّارا يعملون لحسابهم مُعفون من الضرائب ويتمتّعون بحماية خاصة، كما أقامت هذه الدول الأوروبية بعد حصولها على الامتيازات ، قنصليات داخل الدولة العثمانية ساهمت في إعادة الحياة الاقتصادية إلى الدولة العثمانية ، وإعادة تنشيط تجارتها في مختلف موانئ الولايات العثمانية ، التي عرفت قبل ذلك تراجعا كبيرا في نسبة الأرباح التي كانت تدرها التجارة الخارجية ، مثل ميناء الإسكندرية بمصر الذي عرف نشاطا تجاريا أعاده إلى سابق عهده ، كما ساهمت معاهدات الامتيازات في إخراج الموانئ الشامية من تلك العزلة التي عرفتها بسبب الكشوف الجغرافية [3]، من خلال ممارسة التجار الفرنسيين نشاطهم التجاري مع المناطق الجنوبية لبلاد الشام خاصة ميناء صيدا [4].

---

(1) ا حمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 95

(2) يرجع الكثير من المهتمين بدراسة العلاقات العثمانية الأوروبية ، أن البدايات الرسمية لتطبيق نظام الامتيازات قد بدا مع المعاهدة العثمانية الفرنسية سنة 1536م ، الا ان هناك معاهدة مهمة عقدت قبلها بين السلطان سليم الأول وجمهورية البندقية عام 1517م ، أقرت لتجار البندقية جميع التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك ، ثم تم تجديدها عام 1521م وكانت المعاهدة تضم 30 بندا . للمزيد انظر : إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 280 .

(3) نفسه ، ص ص 237 ـ 238 .

(4) ميناء صيدا: يقع على البحر المتوسط بلبنان على بعد 47 كم جنوب بيروت، اشتهر بالتجارة والملاحة، أعاد بناءه الأمير فخر الدين المعنى، أصبح هذا الميناء ذا أهمية اقتصادية كبيرة خلال القرن 16م، أين أصبحت الدول الأوروبية تتوافد عليه لممارسة تجارتها فأنعشته. للمزيد انظر حسين محمد نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج4، الطبعة الثالثة المحدثة، ج م ن ث ع، صيدا. بيروت، 1431هـ/ 2010م، ص 2120.

وبواسطة إيجاد علاقات تجارية جديدة مع دول أوروبا أعيدت إلى ولايات الدولة العثمانية حركة أسواقها النشيطة بعد الانحطاط الكلّي لتجارتها الخارجية ، كما أن معاهدات الامتيازات التجارية مع فرنسا وانجلترا وهولندا لم تعد تربط الدولة العثمانية وولاياتها مع البحر الأبيض المتوسط الذي فقد أهميته وقيمته بعد ظهور طريق رأس الرجاء الصالح فحسب ، وإنّما ربطتها بغرب أوروبا وأصبحت تجارة العثمانيين تمثّل مركز الثقل الاقتصادي العالمي .

أيضا كان لتلك الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية آثارا ايجابية ليس من حيث تعاملها مع الأوروبيين فحسب ، بل حتى الولايات العثمانية فيما بينها عرفت انتعاشا كبيرا في مجال التبادل التجاري الداخلي،فأخذت بلاد الشام تتّصل بمصر من جهة وبأزمير والقسطنطينية من جهة أخرى بوساطة الطرق البحرية الساحلية ،وبتواجد المراكب الأوروبية بكثرة أوجدت حركة أوسع من أجل التنقّل والمتاجرة ،فنشطت التجارة الداخلية في الولايات العثمانية ، كما ظهرت موانئ تجارية جديدة كان لها دورا في زيادة الدخل في خزينة الدولة العثمانية: أشهرها ميناء الاسكندرون [1].

بالإضافة إلى ظهور مناطق جديدة أصبحت تسيطر على التجارة في منطقة الشرق الأوسط والتجارة الخارجية مع أوروبا منها مدينة حلب ، التي بقيت سوقا هاما بمثابة حلقة وصل تجاري مزدوج من جهة في تلقّي بضائع أوروبا من البحر المتوسط ثم توزيعها في الشرق ، ومن جهة أخرى في تجميع المواد الواردة إليها من الهند والعراق وآسيا الصغرى وتوزيعها إلى الغرب الأوروبي

بهذا يكون لبعث حركة التجارة الخارجية أثرا في تنشيط الحركة التجارية الداخلية ، وهذا ما جعل السلاطين العثمانيين يهتمّون بوضع طرق المواصلات وإقامة الجسور مستعينين في ذلك بمهندسين وخبراء أوروبيين ، وذلك كله من أجل تسهيل حركة التنقّل للتجار [2].

ومن الآثار الإيجابية أيضا الناتجة عن منح العثمانيين الامتيازات لكل من فرنسا وانجلترا وهولندا فيما يتعلق بالجانب التجاري ، هي أنّ الدولة العثمانية استطاعت أن تنوّع في مصادر البضائع المستوردة إليها ، وحتى الولايات العثمانية في شمال إفريقيا تقوّت بمكاسب تجارية جديدة في وجه القوة البرتغالية والإسبانية من الناحية الغربية للبحر الأبيض المتوسط [3].

---

(1) ميناء الاسكندرون : مدينة تقع في الجنوب الغربي من تركيا ،كانت منفذ على البحر الأبيض المتوسط ،عرف خلال القرن 16م حركة تجارية كبيرة ، وأصبح هذا الميناء يمثل مركزا تجاريا هاما في عملية التبادل بين الولايات العثمانية والدول الأوروبية .

(2) ليلى الصباغ ، **الجاليات الاوروبية في بلاد الشام** ، ج2 ، ط1 ،مؤسسة الرسالة ، دمشق ، 1989م ، ص ص 853 ، 856 .

(3) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 237 . 238 .

كما أن هناك اثر إيجابي آخر نتج عن المعاهدة العثمانية الانجليزية عام 1580م ، هو كسر الإحتكار التجاري الذي مارسته البندقية وفرنسا لعقود طويلة،وبالتالي تحرير اقتصاد الدولة العثمانية من هيمنة التجار الكاثوليك الموالين للإمبراطورية الرومانية ، وفي نفس الوقت تنويع البضائع ومصادر الدخل مما يؤدي في الأخير إلى زيادة مدخول خزينة الدولة العثمانية[1].

أيضا بواسطة تلك الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية تكون قد حقّقت نجاحا كبيرا أكسبها قوّة تجارية،بفضل النشاط التجاري الكبير الذي كانت تقوم به موانئها مثل : اسطنبول ، أزمير ، الاسكندون ، الإسكندرية ، حلب وغيرهم من الموانئ ، التي أثبتت أهميّة تواجد التجارة العثمانية في تحريك الإقتصاد العالمي وتوثيق الصلة بالتطورات الإقتصادية الدولية من خلال التأثير والتأثر، فمعاهدات الامتيازات كانت بمثابة عامل ضغط أيضا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية منها إسبانيا التي اضطرّت إلى تغيير طرق تعاملها التجاري ، إلى أماكن أخرى غير البحر المتوسط ، أي إنّها انتقلت إلى أراضي جديدة تمثّلت في أمريكا الشمالية ، بحثا عن بدائل للموارد المالية التي خسرتها في أوروبا بعد هزيمة الإمبراطور شارل الخامس في شمال إفريقيا ووسط أوروبا، لتخرج الدولة العثمانية أكبر المستفيدين إقتصاديا من خلال إبرام تلك المعاهدات التي حملت في مضامينها إمتيازات أسالت لُعاب الأوروبيين ولكن حقّقت أهداف العثمانيين [2].

كما لاننسى أنّ معاهدة كوتشك قينارجة عام 1774م التي أبرمتها الدولة العثمانية مع روسيا رغم أنّها كانت مجحفة في حق العثمانيين وأنّ معظم بنودها جاءت لتعبر عن هزيمة الدولة العثمانية في جميع المجالات ،بعد التنازلات التي قامت بها لصالح روسيا ،الاأنّها احتوت جوانب إيجابية لم يُصرّح بها في بنود المعاهدة ولكن حقّقت نتائج لصالح العثمانيين ، أبرزها توجّه الدولة العثمانية إلى القيام بإصلاحات مسّت مختلف المجالات حتى يتسنى لها الوقوف على قدميها مجددا ومواكبة ذلك التطور الذي وصلت إليه أوروبا، فوجّه السلاطين جهودهم إلى تحسين الأحوال الاقتصادية عن طريق الاقتباس من الحضارة الأوروبية ، التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، خاصة الجانب الصناعي الذي عرف عدّة تطورات،من حيث الوسائل المستعملة أو من حيث النوعية ثم العمل على تطبيق ذلك في الدولة العثمانية من خلال تشجيع الصناعات المحلية وغيرها [3].

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 328 .

(2) نفسه ، ص 239 .

(3) روبير مانتران ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 9 .

خلاصة القول لكل ماسبق هي أنّ الدولة العثمانية وسلاطينها لقد نجحوا في استغلال نظام الامتيازات التي منحوها إلى الدول الأوروبية بذكاء في تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة العثمانية،كما استطاعت هذه الأخيرة عن طريق منحها لتلك الامتيازات التي أتاحت لها ربط صلاتها مع الغرب وإقامة علاقات سلمية معهم، أن تستقطبهم ليكونوا عامل تنشيط وتحريك للتجارة العثمانية سواء الخارجية أو الداخلية، كما ساهم ذلك الاحتكاك العثماني الأوروبي الناتج عن سياسة الامتيازات ، إلى زيادة التعاون في المجال الإقتصادي ، خاصة العمل على إعادة تلك الحركة التجارية الكبيرة التي كانت تعرفها الدولة العثمانية سابقا في الضفة الشرقية للبحر المتوسط ، ليس هذا فحسب ، بل أنّ ذلك التعاون الذي جمع الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية ، قد أدّى إلى ظهور موانئ جديدة ، أصبحت هي الأخرى ، من الموانئ المهمّة ذات الثقل التجاري بفضل ذلك الدور الذي أبدته ، ومن خلال تلك الأرباح التي حقّقتها .

كما لاننسى ذلك التعاون في المجال الصناعي ، والذي نتج عن ذلك التقرّب العثماني الأوروبي ، مما أدّى إلى حصول تبادل بين مختلف الصناعات عن طريق التصدير والاستيراد ، أخرج لنا في الأخير صناعة ذات طراز عثماني ، بمؤثّرات أوروبية ، خاصة وأنّ أوروبا عرفت في هذه الفترة نهضة نوعية مسّت مختلف ميادين الحياة ، بما فيها الجانب الصناعي .

وبهذا تكون الامتيازات الأجنبية قد ساهمت مساهمة فعّالة في إعادة النشاط والحركية للحياة الاقتصادية ، خاصة التجارة والصناعة ، لتتمكّن بذلك الدولة العثمانية من القضاء على تلك الأزمة الإقتصادية التي عرفتها معظم ولاياتها ، والتي كادت أن تؤدّي بها في الأخير إلى فقدان مكانتها الإقتصادية وهيبتها العالمية .

كما أنّ هناك أمرا آخر كان ايجابيا بالنسبة للدولة العثمانية ، بعد منحها تلك الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية ، وهو أنّ معظم الدول التي غيرّت تعاملها تجاريا مع الدولة العثمانية ، بعد تغيّر طرق التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، قد عادت مجددا من اجل التعامل مع الدولة العثمانية ، سواء في الجانب التجاري أو الصناعي ، لنستنتج بعد ذلك أنّه فعلا لقد استطاع نظام الامتيازات الأجنبية من أن يحدث تغييرا كبيرا في العلاقات الدولية ،كما انّه استطاع أن يحكم نهجا جديدا يتعامل به الشرق مع الغرب .

المطلب الثالث : الآثار الدينية والفكرية

إنّ الملاحظة التي يمكن أن ننوّه إليها قبل أن نتطرّق إلى دراسة هاذين الجانبين ، هي أنّ تلك الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية ، لم تكن لها آثارا ايجابية فيما يخصّ الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي فحسب ، بل تعدّت ذلك وحقّقت للدولة العثمانية فوائد مسّت حتى المجال الديني والفكري ، وكان لها أثرا ايجابيا على المدى الطويل ، وإن دلّ هذا على شيء يدلّ على ذلك الاحتكاك الذي جمع العثمانيون والأوروبيون في بوتقة واحدة ، أساسها ذلك التعاون والتعايش الذي فرضته الامتيازات الأجنبية ،ممّا أدّى إلى حصول التأثير والتأثّر ، من خلال السماح للأوروبيين بالإقامة في أراضي الدولة العثمانية وممارسة نشاطاتهم المتنوعة بحُريّة ، هذا ما أطلق العنان لتجاوز الجانب التجاري إلى الجانب الثقافي ، هذا الأخير سوف يعكس لنا حقيقة ذلك الرأي الذي يقول بأنّ الامتيازات في الدولة العثمانية لم تحقق لها فائدة ، ويُبيّن لنا مدى مساهمة الأجانب الأوروبيين الذين حازوا على تلك الامتيازات في بلورة الوعي داخل الأوساط العثمانية ، ومساهمتهم في نشر ذلك التطوّر الذي وصلت إليه أوروبا .

1 –الآثار الدينية :

رغم أنّ معاهدات الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية إلى الأوروبيين لم تتطرّق في بنودها إلى الجوانب الدينية المتعلّقة بالدين الإسلامي ، كما أنّها لم تكره المسيحيين على ترك ديانتهم واعتناق الإسلام ، بل تركت لهم حرية الديانة وهذا ما أكّدته معظم مواد معاهدات الامتيازات ذات الطبيعة الدينية ، إلّا أنّ انتشار الإسلام بقي متواصلا ولو بصورة قليلة ، أيضا إنّ الامتيازات الأجنبية التي قدّمها السلاطين العثمانيين بطريقة مسالمة ، ودون ضغط من أجل تحقيق تلك الأغراض التي كانت تهدف الدولة العثمانية إلى الوصول إليها [1]، بيّنت للعالم الوجه الحسن للمسلمين وذلك التعايش الديني الذي يتميز به الدين الإسلامي من خلال حثّه على عدم إكراه غير المسلمين في اعتناق الإسلام ، كلّ هذه الميزات جعلت بعض الأوروبيين يخرجون عن ديانتهم المسيحية ويعتنقون الإسلام لسماحته وتعاطفه مع غير المسلمين [2].

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 1 ، 112 .

(2) نفسه ، ص 112 .

وخلال القرن السادس عشر الذي عرف أحداثا متنوعة وتغيّرات واضحة ومتباينة في ميزان القوى بين العالم الإسلامي الذي كانت تقوده الدولة العثمانية، والعالم المسيحي الذي كان يضمّ مجموعة من الشعوب الأوروبية ، طغت عليها الصراعات السياسية بين أسرة آل هابسبورج التي تمثّلت في شخص شارل الخامس وأسرة آل فالوا التي كان على رأسها فرانسوا الأول، وخلافات دينية بين الكاثوليك و البروتستانت ، جعل العديد من الأوروبيين ينظرون إلى الإسلام على أنّه الوسيلة الوحيدة للتخلّص من جميع تلك الصراعات التي كانت تشهدها أوروبا، فقد رأوا في الإسلام الأمن والسلام،كما أنّهم رأوا في السلطان العثماني سليمان القانوني الإمبراطور العادل والقوّي الذي يستطيع التغلّب على قوة شارل الخامس من خلال سياسة منح الامتيازات التي انتهجها من أجل جذب الشعوب الأوروبية ، ممّا ساهم في تخلّي بعض الأوروبيين عن مسيحيتهم واعتناق الدين الإسلامي خاصة وأنّ معاهدات الامتيازات ضمّنت لهؤلاء الأجانب الإقامة بها والتقرّب أكثر من المسلمين، وهذا ما حقّق للعثمانيين رغبتهم في نشر الإسلام في أوروبا [1].

أيضا عندما منحت الدولة العثمانية الامتيازات إلى الدول الأجنبية من أجل إعادة تنشيط التجارة في أراضي الدولة العثمانية ، قد توافد عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الولايات العثمانية لممارسة نشاطاتهم التجارية ، إلاّ أنّهم بالإضافة إلى استفادتهم من الأرباح التي تحصلوا عليها من التجارة ، احتكوا بالمسلمين أثناء إقامتهم في الأراضي العثمانية وتعرفوا على مبادئ الإسلام أكثر فجعلوه هؤلاء التجار الأجانب ديانة جديدة لهم . وبهذا تكون الامتيازات قد ساهمت بطريقة غير مباشرة في نشر الدين الإسلامي في الأوساط الأوروبية [2].

من ناحية أخرى وأثناء إبرام معاهدة كوتشك قينارجة عام 1774م بين الدولة العثمانية وروسيا أدركت الدولة العثمانية أنّه لا جدوى من محاولة فرض قوتها العسكرية ، ومكانتها لأنّها أصبحت محطّمة بعد توقيع تلك المعاهدة ، التي احتوت بنودا كانت في هزيمتها من جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية ، لذا رأت الدولة العثمانية من الأهمية بمكان أن تجد حلا بديلا لتلك الأوضاع التي أصبح عليها المسلمون شرط أن يكون له أثرا قويا في نفوس المسلمين يعيد لم فرقتهم ويجمعهم على مبدأ واحد وهو الإسلام [3]، فظهر مصطلح الخلافة الإسلامية والخليفة ، هذا الأخير

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 112 .

(2) ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 878 .

(3) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 379. 380 .

الذي أقرّته معاهدة كوتشك قينارجة لفظيا للسلطان العثماني ، ليكون له الحق في فرض وصايته وحمايته على المسلمين في أراضي الدولة العثمانية التابعة لها وعلى الممالك المستقلة من جهة ، وكذلك على هؤلاء المسلمين الخاضعين لسيادة الدول المسيحية في قارتي أوروبا وآسيا من جهة ثانية، فكان هذا أهم نتيجة ايجابية حققتها الدولة العثمانية ، ولو أنها كانت ذات توجه روحي إلاّ أنّ أثرها كان كبيرا في نفوس المسلمين ،ومن ثمّ في إعادة الوحدة الدينية والإنضواء تحت راية الإسلام وفي نفس الوقت كان هذا التوجّه السلاح المعنوي الناجع للردّ على الأطماع الروسية ، بهذه الطريقة لم تخلو معاهدات الامتيازات في كل مرّة من أن تترك أثرا ايجابيا [1].

2 . الآثار الفكرية:

رغم أنّ معاهدات الامتيازات الأجنبية أهملت الاهتمام بالجوانب الفكرية والتبادل الثقافي بين الطرفين المتعاقدين، إلاّ أنّ أثرها قد تجسّد على الواقع، من خلال ذلك الإحتكاك الذي تمّ بين العثمانيين والأوروبيين ، وبالرغم من أنّه كان ذا طابع سياسي و تجاري و عسكري، حقّق آثارا فكرية من خلال ذلك المجال الذي فتحته الدولة العثمانية للتجار الأوروبيين ، من أجل ممارسة التجارة ولكنّه بقي مفتوحا أيضا لمختلف الجاليات الأجنبية الأخرى ، خاصة الجاليات الدينية المتمثلة في الإرساليات التبشيرية[2]، التي رغم أنّ هدفها كان هو التبشير والسعي إلى إقامة المدارس وغيرها من مراكز التعليم من أجل نشر المسيحية ، إلاّ أنهّا حملت معها تأثيرات هامة تمثّلت في إدخال الثقافة الأوروبية الغربية والتي أدّت إلى تغيرات فكرية شملت معظم الولايات العثمانية ، خاصة التي كانت تتعامل تجاريا مع أوروبا مثل بلاد الشام ومصر [3].

أيضا لقد أدّت تلك الإرساليات التبشيرية دورا بارزا من حيث الإكثار من بناء المدارس ومراكز التعليم الهادفة إلى نشر الرسالة التي جاءوا من أجلها وهي المسيحية ، إلاّ أنّ هذه الخطوة قد أثّرت بالإيجاب على الدولة العثمانية ، وبطريقة غير مباشرة أسّست تلك المدارس مبادئ العلم

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 380 .

(2) الإرساليات التبشيرية : يقصد بها تلك المنظمات الدينية ، التي كانت تحمل شعار تعليم المسيحية ونشرها في دولة ما أو خارجها ، وقد مر دور هذه الإرساليات بعدة مراحل ، الأولى : تم فيها نشر المسيحية في أوروبا عبر آسيا الصغرى وعن طريق بلاد اليونان وروما . والمرحلة الثانية من الدور التبشيري لتلك الإرساليات تم في كل من اسكتلندا وايرلندا ووسط أوروبا ، أما المرحلة الثالثة : كانت في القرن 16م في أمريكا لتكون المرحلة الأخيرة من تكثيف الجهود لإنجاح غرض نشر المسيحية من قبل الإرساليات فقد كان خصيصا في كل من آسيا وإفريقيا ، خاصة الشرق الأوسط . للمزيد انظر: حسين محمد نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، م 1 ، ص 227 .

(3) ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 882 ـ 883 .

الصحيح وأدّت إلى تنوير الأذهان [1]، كما مثّل ذلك التعليم العنصر الهام الذي حرّك المجتمع العثماني من ركود فكري كان في بوتقة تقليدية محافظة لا تحب التجديد ، إلى حركة فكرية انبهرت بتلك التطورات التي عرفتها أوروبا ، وبالتالي العمل على التغيير والنهوض بالدولة العثمانية وولاياتها من أجل الإقتباس من ذلك التفتّح الأوروبي [2]، ومن هنا ومن خلال اهتمام الإرساليات التبشيرية بالمجال التعليمي وبنائها للعديد من المؤسسات و المدارس التعليمية في كلّ ولايات الإمبراطورية العثمانية كدمشق والأناضول وبغداد والقاهرة وبيروت وفلسطين وغيرها ، استطاعت أن تساهم في تشكيل طبقة مثقفة كوّنت الطبيب والمحامي والتاجر والصحافي والفلكي على مبدإ واحد أساسه حب الوطن والعمل من أجله [3] .

كما كان لتلك المدارس التي أقامتها الإرساليات دورا كبيرا ومهما في إخراج المجتمعات العثمانية من تلك الأميّة التي كانت تعيشها ، إلى عالم العلم والمعرفة ،كما ساهمت كثيرا في بعث نهضة فكرية وتفتّح ثقافي بواسطة تلك العلوم والفنون التي أدخلتها الجاليات الأوروبية ولم تعرفها الدولة العثمانية من قبل بسبب عزلتها عن معرفة المستجدات والتطورات التي وصل إليها العالم ، فلم تكتشف ذلك إلاّ عندما فتحت باب المعاهدات، وسمحت للأجانب بالتوافد إليها ونقل مختلف المؤثّرات الحضارية خدمت الدولة العثمانية [4].

أيضا كان هناك عاملا آخر ساعد على نشر الأفكار الجديدة وكوّن وعيا ثقافيا مُطّلعا على حضارة الأوروبيين ،وأصبح يحاول تطبيق ذلك على الأراضي العثمانية ، وذلك من خلال إدخال الطباعة ومساهمتها في بعث حركة النسخ وتأليف الكتب ثم طبعها ونشرها من جهة ، والعمل على نشر حركة الترجمة التي أعطت اللغة العربية وقيمتها من جهة ثانية،أمّا عن أهم المراكز التي عرفت إدخال الطباعة من قبل الإرساليات التبشيرية فهي كل من سوريا ولبنان في القرن18م [5].

وعليه فإنّ الموانئ الساحلية للولايات العثمانية لم تنقل إلى داخلها البضائع والتجار فحسب

---

(1) محمد كرد علي ،« المدارس الأجنبية » ، **جريدة المقتبس** ، ع 391 ، دمشق ، 30 جمادى الاولى 1328هـ / 1910م ، ص 2 .

(2) جورج انطونيوس ، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية** ، تر : ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، ط 4 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1987م ، ص ص 99 . 100 .

(3) ايمان عبد الرحمان هياجنة و حنان سليمان ملكاوي ،« التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذجا) » ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** "، م41 ، قسم التاريخ ، الجامعة الأردنية ، 06 / أكتوبر / 2013 م ، ص 727 .

(4) محمد علي كرد ، **خطط الشام** ، ج 4 ، د ط ، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1926م ، ص 79 .

(5) اندري ريمون ، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني** ، تر: لطيف فرج ، ط 1 ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، 1991م ، ص 82.

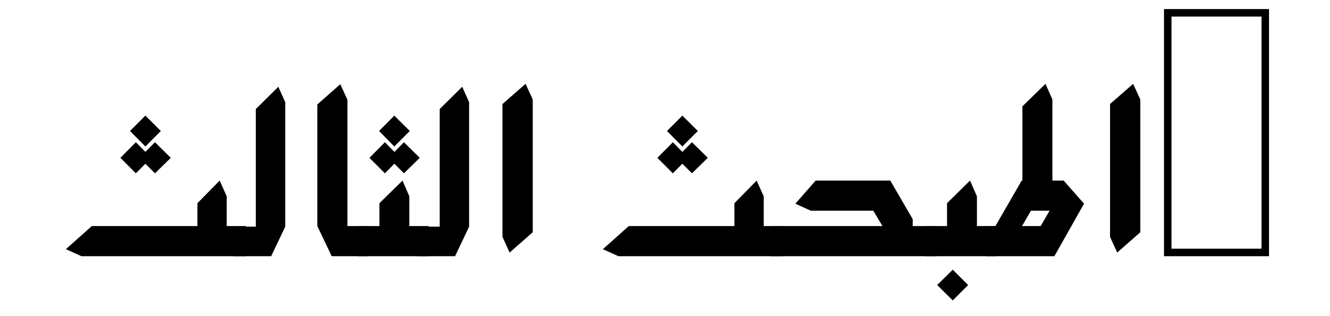
بل حملت معها حتى المثقّفون والعلماء الذين برز دورهم ، من خلال إقامتهم للمدارس ذات المستويات المختلفة إلى غاية الدراسات العليا ، كما أنّهم أدخلوا عدّة أفكار أدّت إلى نمو فكر متعطّش إلى المزيد من الاطّلاع والاستفادة ، ممّا فتح المجال بتشجيع بعثات علمية مختصة فقط لدراسة الحضارة الأوروبية والأخذ من منابعها العلمية ، ثم نقل ذلك الكم الهائل من المعارف إلى الأراضي العثمانية [1].

وما يمكننا قوله في الأخير هو أنّ معاهدات الامتيازات الأجنبية قد أفادت الدولة العثمانية في مختلف مجالات الحياة فيها ، كما أنّها حقّقت عدّة أهداف لطالما سعت الدولة العثمانية إلى تحقيقها، سواء في الجانب السياسي بضرب الأوروبيين بعضهم ببعض ، أو في الجانب الاقتصادي من خلال إعادة إنعاش اقتصادها بإرجاع النشاط التجاري الذي كانت تعرفه تلك الطرق التجارية التقليدية من قبل ، أو عسكريا من خلال تلك التحالفات العسكرية التي جمعتها ببعض الدول ونخص بالذكر فرنسا التي كانت من أولى المستفيدين من هذه الامتيازات، فقد ساعد ذلك التحالف العسكري الدولة العثمانية كثيرا في تنقلاتها وتوسعاتها خاصة في الضفة الغربية للبحر المتوسط التي كانت تعرف هي الأخرى حركة نشيطة خاصة في المجال التجاري ، إضافة إلى ذلك تلك الآثار الايجابية التي حققتها دينيا بإعادة الاعتبار إلى الدولة العثمانية الإسلامية والإسلام من خلال حمل راية الخلافة الإسلامية ، لتكون بذلك الحامي الشرعي الوحيد للإسلام والمسلمين ، مهما حاولت الدول الأوروبية أن تنشر مسيحيتها من خلال تلك الإرساليات التبشيرية ، وأن تخرج الدين الإسلامي عن شرعيته .

فمعاهدة كوتشك قينارجة قد أكّدت ذلك الوجود المعنوي للدولة العثمانية وأهميتها في تحريك نفوس المسلمين جميعا باعتبارها حاملة راية الإسلام . كما استطاعت الدولة العثمانية أيضا ومن خلال منحها لتلك الامتيازات الأجنبية أن تحقّق ايجابيات حتى في الجانب الفكري ولو بطريقة غير مباشرة ، إلاّ أنّها تمكّنت من أن تبلور فكرها بتبنّي حضارة الأوروبيين ، ومن ثمّ بعث حركة ثقافية أدّت في الأخير إلى تحسين المستوى الثقافي والقضاء على الأميّة التي كانت تخيّم على معظم المجتمعات العثمانية وفي مختلف الولايات، فبفضل منح الامتيازات وتزايد وفود الأوروبيين خاصة الإرساليات التبشيرية استطاعت الدولة العثمانية أن تكسب كم هائل من المدارس التعليمية في مختلف المستويات أدّت إلى نشر أفكار التفتّح على الغرب والسعي لمعرفة كل ماهو موجود ، لتنتشر بذلك ثقافة المطالعة وحب الاكتشاف ليؤدّي كل ذلك في الأخير إلى انتشار حب التعلّم ونبذ الأميّة والقضاء عليها .

---

[1] ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 852 .



الإنعكاسات السلبية للإمتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية

المطلب الأول:التدخل في شؤون الدولة العثمانية

المطلب الثاني: الهيمنة على إقتصاد الدولة العثمانية

1. – التجارة
2. – الصناعة

المطلب الثالث:الإرساليات التبشيرية و الغزو الثقافي

1. – الإرساليات التبشيرية
2. – الإستشراق .

المطلب الأول : التدخل في شؤون الدولة العثمانية .

لقد إنتهجت الدولة العثمانية خطوات هامة في سياسة الإنفتاح التجاري مع بعض الدول الأوربية وذلك بعد أن منحتها إمتيازات متنوعة (تجارية ، دينية ، قضائية ، و سياسية)، ولم تظهر إنعكاسات و آثار تلك السياسة إلا في مطلع القرن الثامن عشر و التاسع عشر ميلادي ، حيث تزامن ذلك مع حالة الركود و التراجع التي شهدتها الدولة العثمانية على كافة الأصعدة ، فنظام الإمتيازات الأجنبية الذي إعتمدته الدولة العثمانية أدى إلى تغيير موازين القوى لصالح الدول الأوربية التي إستفادت من النهضة الأوربية و الثورة الصناعية التي عرفتها .

أما الدولة العثمانية بعد أن كانت قوة عالمية في القرن 16م يحسب لها حسابها ، أصبحت على درجة كبيرة من الضعف من جراء القيود التي فرضتها الإمتيازات الأجنبية ، إذ أضحت أداة تنخر كيانها بعد أن أساءت الدول الأوربية إستغلالها ، فهي الباب الذي ولجت منه هذه الدول لتحقيق أغراضها ومصالحها في الدولة العثمانية .

و إذا ما تتبعنا آثار الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية فإننا نجد أن انعكاساتها كانت وخيمة و ذلك بالنظر إلى كونها مست مختلف الجوانب السياسية ، الإقتصادية ، الفكرية .

لم تشكل الإمتيازات الأجنبية أي خطر على الدولة العثمانية في مرحلة قوتها غير أنه ، ومع حالة الضعف التي أصابت كيان الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر تغير طابع تلك الإمتيازات حيث أصبحت الدول الأوروبية تنتزعها من الدولة العثمانية تحت طائل الضغط ، فتحولت بذلك إلى أداة هدم، خاصة و أن المواثيق التي تم إبرامها بين الدولة العثمانية و الدول الأوروبية تحولت من إمتيازات تجارية بين الدولتين إلى امتيازات تتمتع بها دولة واحدة [(1)]. فأساءت بذلك الدول الأوروبية إستغلالها حيث إعتبرتها حقوقا مكتسبة ، وكانت الأقليات التي المسيحية التي عاشت تحت سلطة الدولة العثمانية الوسيلة التي استندت عليها هذه الدول لبسط نفوذها عبر كامل أرجاء الإمبراطورية العثمانية ، فشكلت وسيلة ضغط خارجي خاصة وأن الدول الأوروبية اعتمدت على الامتيازات الممنوحة لها في فترات مختلفة لتفرض حمايتها على الأقليات [(2)] .

---

(1) محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 579 .

(2) غانية بعيو ، **التنظيمات العثمانية وأثارها على بلاد الشام والعراق نموذجا 1839م – 1876م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، مرقونة ، إشراف الغالي غربي ، جامعة الجزائر ، 2008م – 2009م ، ص 54.

و قد ترتب عن تطور نظام الإمتيازات في مرحلة ضعف الدولة العثمانية نتائج سلبية ، حيث أضحت تلك الإمتيازات نظم إلزامية تفرضها المؤتمرات الدولية بعد أن كانت من قبل منحة يقدمها سلطان عثماني قوي إلى أمير أوروبي ضعيف [1]. و بذلك ساهمت الإمتيازات الأجنبية في إختلال ميزان القوى الذي أصبح لصالح الدول الأوروبية ، و التي وجدت في نظام الامتيازات الأجنبية المنفذ الذي وفر لها الظروف المناسبة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية .[2]

وعليه نلاحظ أن مظاهر التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية قد إستفحل أمره خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، حيث إستندت الدول الأوروبية في ذلك إلى عدة ووسائل في مقدمتها القناصل و السفراء ، حيث كان لهم دور بارز في تنفيذ المخططات الأوروبية الهادفة إلى تحطيم الإمبراطورية العثمانية . [3] فبحكم الإمتيازات العديدة التي تمتعت بها هذه الفئة تمكنت من كسب ولاء الأقليات، و قد شكلت القنصليات الأوروبية المنتشرة في كامل أرجاء الإمبراطورية العثمانية خطرا كبيرا هدد كيان الدولة العثمانية، و ذلك بالنظر إلى دورها ،إذ كانت مركزا لإثارة الاضطرابات و الفتنة فضلا على أنها كانت تعمل باستمرار على تحريض الطوائف المختلفة على الثورة والعصيان الأمر الذي شكل تهديدا على الحكم العثماني في الولايات العربية[4] .

و على صعيد أخر جعلت الإمتيازات الأجنبية سفراء الدول الأوروبية في الأستانة شركاء للدولة العثمانية في قراراتها السياسية و الإقتصادية و حتى العسكرية [5] و يتجلى ذلك بوضوح في مختلف الأزمات التي تعرضت لها الدولة العثمانية في مرحلة ضعفها. حيث أدت الضغوط الأوروبية المستمرة على الدولة العثمانية إلى إنتهاج هذه الأخيرة سياسة إصلاحية كان الهدف الأول منها هو الحد من التدخل الأوروبي، غير أن ذلك لم ينجح حيث ساهمت مختلف الفرمانات الإصلاحية التي أصدرها السلاطين "كخط كلخانة " [6]، في إزدياد التدخل الأوروبي وذلك بعد إقرارها لمبدأ المساواة

---

[1] قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 27 .

[2] حسين العودات ، **العرب النصارى : عرض تاريخي** ، ط 1 ، دار الاهالي للطباعة و النشر ، دمشق ، 1992 م ، ص 160.

[3] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 320 - 321 .

[4] الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م – 1916م** ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007 ، ص 205.

[5] قيس جواد العزاوي ، المرجع نفسه ، ص 27.

[6] خط شريف كولخانة : نسبة إلى قصر " كولخانة " قصر الزهور ، أصدره الصدر الأعظم " مصطفى رشيد باشا في 3 نوفمبر 1839م ،وذلك بحضور ممثلي الدول الأوروبية ورؤساء الطوائف المسيحية ، تضمن تغييرات جذرية مست جميع مؤسسات الدولة العثمانية ، حيث اقرمبدأ المساواة بين جميع رعايا الدولة وأكد على ضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب و الجندية ،كان الهدف منه تنظيم شؤون الدولة العثمانية من خلال الإقتباس من النظم الغربية. انظر سهيل صابان ، المرجع السابق ، ص ص101 – 102.

بين جميع رعايا الدولة العثمانية، حيث إستغلت الدول الأوربية هذا المبدأ و راحت تطالب في كل مرة بامتيازات جديدة باعتبارها حامية للأقليات المسيحية في الدولة العثمانية ، و قد مكنها هذا الأمر من إكتساب نفوذ سياسي كبير في الدولة العثمانية(1) .

وبالعودة إلى التدخل الأوروبي في شؤون الداخلية للدولة العثمانية نلاحظ أن مظاهره تعددت حيث إقترن ذلك بفترة ضعف الدولة العثمانية و لعل أبرز ملامح التدخل الأوروبي قد تجسدت في الفتنة الطائفية التي شهدها جبل لبنان في سنة 1860(2) ، هذه الفتنة التي تعود جذورها إلى سنة 1845 م على اثر الصراع الذي نشب بين الطائفتين " المارونية (3)" من جهة و الدروز (4) ، من جهة جهة ثانية ، وقد وجدت الدول الأوروبية في هذا الصراع فرصة سانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، حيث طالبت فرنسا وبريطانيا الدولة العثمانية منح لبنان الحكم الذاتي وقد رضخت الدولة العثمانية لهذه المطالب وعلى إثر ذلك هدأت الأوضاع في لبنان .

غيرأن ذلك الهدوء لم يدم طويلا ففي سنة 1860م تجدد الصراع بين الموارنة والدروز ، وقد أخذت الأحداث بعدا خطيرا حيث تدخلت الدول الأوروبية وقامت بتسليح الطرف الذي كانت تؤيده ، ففرنسا أيدت الموارنة أما بريطانيا فقد ساندت الدروز (5) ، لينتج عن تلك المجازر التي إرتكبها إرتكبها الدروز في حق الموارنة تدخل فرنسا خاصة وانها كانت حامية للطائفة المارونية، حيث إقترح وزير خارجيتها إرسال حملة عسكرية إلى لبنان ، غير أن بريطانيا أبدت معارضتها لهذه الحملة وسعت جاهدة للحيلولة دون حدوثها وفي هذا الإطار بذلت مساعي حثيثة لعقد مؤتمر دولي وبالفعل تم عقد مؤتمر في فرنسا سنة 1860م(6)وكان من أبرز نتائجه هوإتفاق الدول المجتمعة على منح لبنان نظاما خاصا فأصبح سنجقا تابعا لاسطمبول،وتم أيضا تعيين متصرف مسيحي للإشراف عليه وبهذا أصبح لبنان يعرف ب: متصرفية جبل لبنان (7) .

---

(1) قيس جواد العزاوي ،المرجع السابق ، ص 65 .

(2) ساطع الحصري ، **البلاد العربية و الدولة العثمانية ،** ط 1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1965م ، ص 147.

(3) الموارنة : طائفة مسيحية كاثوليكية ، أسسها القديس " مارون " استقرت في جبل لبنان منذ وقت مبكر ، اندمجت في المجتمع العربي و كان لها نشاط ثقافي ملحوظ ،قامت فرنسا بحماية هذه الطائفة في ظل الصراعات المتجددة بينها وبين الدروز .

(4) الدروز : فرقة إسلامية إسماعيلية فاطمية تؤمن بإمامة الحاكم بأمر الله الفاطمي ، يرتكز تواجدها في سوريا ولبنان وبالأخص في جبل لبنان ،في القرن التاسع عشر دخلت في صراع مع الموارنة الأمر الذي مهد للتدخل الأجنبي . للمزيد انظر : حسين محمد نصار ، الموسوعة العربية الميسرة ،م 3، ط3 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2009م ، ص 1502.

(5) فاطمة بوجلطي ، ص ص 105 ،107 .

(6) نفسه ، ص 107 – 108 .

(7) قيس جواد العزاوي ، المرجع نفسه ، ص ص 100- 101.

ومن خلال هذا الصراع الطائفي يتضح أن للدول الأوروبية دور بارز في إثارة الفتن ، حيث إستغلت الصراعات الطائفية وجعلت منها ذريعة ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وهذا يدل على أطماعها الاستعمارية الهادفة إلى القضاء على الدولة العثمانية [1] .

كما يتضح لنا أيضا أن الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية قد لعبت دورا مهما في ترسيخ النفوذ الارروبي وذلك من خلال ارتباطها وعلاقتها الوثيقة بالدول الأوروبية ، هذه الأخيرة تنافست فيما بينها لكسب ولاء الأقليات ، وقد ظهر هذا التنافس جليا في القرن التاسع عشر بين كل من فرنسا و روسيا ،فروسيا بسطت حمايتها على الطائفة الأرثوذكسية وذلك بعد أن حصلت على إمتياز ديني من خلال معاهدة " كوتشوك قينارجة " والتي شكلت منعطفا خطيرا في تاريخ الدولة العثمانية ، فإبتداء من ذلك التاريخ بدأت ملامح الضعف تظهر على الدولة العثمانية هذا الضعف الذي شمل مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية ، أما فرنسا فقد بسطت حمايتها على الطائفة الكاثوليكية والتي كانت لها مكانة هامة في الدولة العثمانية خاصة وأن هذه الطائفة قد كانت من أهم الطوئف التي استقرت في أقاليم الدولة العثمانية .

ولم يقتصر التنافس بين الدول الأوروبية على حماية الأقليات بين كل من فرنسا وروسيا بل سعت انجلترا هي الأخرى إلى حماية الأقليات ، وفي هذا الإطار فرضت حمايتها على الدروز في جبل لبنان وقد شكل التنافس الأوروبي خطرا كبيرا على الدولة العثمانية خاصة عند منتصف القرن التاسع حيث أدت سياسة التسامح الديني التي إنتهجتها الدولة العثمانية إلى أثار وخيمة ، إذ كانت بمثابة المنفذ الذي سهل للدول الأوروبية الولوج إلى الدولة العثمانية ومن ثم التدخل في وشؤونها بذريعة حماية مصالح الأقليات [2] .

وعليه يمكن القول أن الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية قد إشتد ارتباطها بالدول الأوروبية وذلك سعيا منها إلى الانفصال و الاستقلال عن الدولة العثمانية ، حيث حافظت على كيانها السياسي والثقافي والديني والاجتماعي ، وهذا في ظل " نظام الملة " الذي انتهجته الدولة العثمانية اتجاه الأقليات المنتشرة في أرجاء الإمبراطورية العثمانية [3] . وقد سمح نظام الملة العثمانية للأقليات المسيحية بالاندماج في المجتمع العثماني ، وقد وجدت الدول الأوروبية في هذا النظام فرصة

---

[1] مفيدة محمد إبراهيم ، **عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم** ، ط1، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999م ، ص 75.

[2] بان أحمد الصائغ ، المرجع السابق ، ص 15- 16.

[3] قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 89.

سانحة إستغلتها لفرض وصايتها على الأقليات ، حيث أتاحت لها التسهيلات الدينية و التجارية ، إختراق البنية الاجتماعية العثمانية ، وذلك بتحويلها لنظام الملل من نظام للحريات الدينية إلى نظام ساهم في ربط هذه الأقليات بالدول الأوروبية ، فتحول ولاء كثير من أفراد الأقليات إلى الدول الأوروبية ، وهذا في ظل استفادتها من منافع كثيرة وفرتها لها القنصليات الأجنبية .

وهكذا نجحت الدول الأوروبية في بسط نفوذها السياسي والاقتصادي في الدولة العثمانية مع فرض وجودها بالقوة متحججة في ذلك بأحقيتها في حماية رعاياها ، وفي نفس الوقت العمل على تحطيم وإضعاف الدولة العثمانية خاصة في ظل توافر العوامل المساعدة على ذلك ، كالحصول على امتيازات التي فتحت لها أبواب الولوج من أين شاءت في ولايات الدولة العثمانية ، ليؤدي كل ذلك في الأخير إلى التمهيد للإستعمار وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية .

المطلب الثاني : الهيمنة على اقتصاد الدولة العثمانية .

لقد شكّل الجانب الاقتصادي في الدولة العثمانية إحدى أهمّ الدّعامات الكبرى التي استندت عليها لضمان استمرار قوّتها العالمية وبقائها، فانتهجت لذلك سياسة منح الامتيازات إلى الدول الأوروبية من أجل جذبها إليها، لتساهم في إعادة الحياة الاقتصادية إلى الدولة العثمانية وإنعاش تجارها مجدّدا بعد أن عرفت تراجعا كبيرا، على إثر تغيّر الطريق التّجاري التقليد ي الذي كان يمرّ في البلاد العثمانية إلى طريق رأس الرجاء الصالح،وهذا ما حقّقته فعلا الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، حيث أصبحت تتمتّع باقتصاد متين ، وصلت فيه تجارتها إلى تصدّر التّجارة العالمية النشطة، وفي نفس الوقت مثّلت مركزَ تبادل تجاري كبير، تتنافس عليه الدول الأوروبية من أجل إيجاد مكان لها فيه ، ولا يتمّ دخول ذلك التنافس إلاّ عن طريق حصولها على امتيازات من قبل الدولة العثمانية .

غير أنّه ومع حلول القرن السابع عشر قد تغيّرت الأوضاع الإقتصادية من حالة رخاء واستقرار اقتصادي، إلى كثير من مظاهر التدهور والانهيار،ولعلّ نظام الامتيازات الأجنبية الذي اعتمدته الدولة العثمانية أيّام قوتها كان أهمّ العوامل التي أدّت إلى حدوث ذلك التغيّر، و قد انعكس سلبا على الدولة العثمانية، و تجلىّ ذلك بوضوح من خلال تلك الأزمات الاقتصادي ة العديدة التي أصابت الإقتصاد العثماني وهزّت كيانه، في وقت أصبحت فيه الدول الأوروبية تعرف قفزة نوعية في هذا المجال[1]، مستغلّة في ذلك تلك الامتيازات التي منحتها لهم الدولة العثمانية والتي زادتهم دعما للولوج أكثر إلى الاقتصاد العثماني من أجل اختراقه وتحطيمه ، كلّ هذه الانعكاسات كانت نتيجة تراجع مكانة الدولة العثمانية وضعفها ، ممّا جعلها غير قادرة على مواجهة تلك التغيرّات الناتجة عن تغيّر أدوار الامتيازات الأجنبية من عامل قوة وبناء إلى عامل خرق وهدم ، ولعلّ أولى الأزمات التي اصطدمت بها الدولة العثمانية بعد تغير طبيعة تلك الامتيازات هي تدنيّ دخل التّجارة الخارجية وتراجعها[2].

1 – التجارة:

لقد أدّت التطورات الإقتصادية التي شهدتها أوروبا بعد حركة الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية إلى حدوث عدّة تحولات، تمثّلت في ظهور الاقتصاد الرأسمالي الذي كان له هو الآخر إنعكاسات سلبية على الوضع الإقتصادي في الدولة العثمانية، حيث إستغلّت الدول الأوروبية ،

---

[1] إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص ص 332– 333.

[2] قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 69 .

الإمتيازات الممنوحة لها،وجعلت منها وسيلة للتغلغل الإقتصادي الأوروبي بداخل الولايات العثمانية لتحوّلها بعد ذلك إلى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، وقد ترتّب عن ذلك الوضع برو ز أزمات مالية جعلت الدولة العثمانية في تبعية شبه دائمة للدول الأوروبية، فبعد أن كانت إمبراطورية عالمية في القرن السادس عشر، تحوّلت إلى دولة شبه مستعمرة في القرن الثامن عشر[1].

وهنا يبرز ذلك الدور الكبير الذي قامت به الجاليات الأوروبية بعد استقرارها في الأقاليم العثمانية، حيث أنّها قامت بإحكام سيطرتها على الحياة الإقتصادية فيها،مستندة في ذلك على تلك الإمتيازات الممنوحة لها، لتتمكّن في الأخير من إحتكار التجارة الخارجية للدولة العثمانية لصالحها، وذلك ما أدّى إلى عزوف العديد من التجّار المحليين وتخلّيهم عن ممارسة هذا النّشاط ، إلى ممارسة نشاطات أخرى ،ليُفسحوا بذلك المجال إلى هؤلاء الأجانب للاستغلال تل ك التّجارة واستفادتهم منها بفعل حصولهم على تلك الامتيازات، وهذا ما أثّر سلبا على تراجع مردود التجارة الخارجية الذي كانت تستفيد منه خزينة الدولة العثمانية[2].

و لقد أدّى تراجع ذلك الدّخل الذي كان يحصل عليه العثمانيون من خلال نشاطهم التجاري الخارجي، إلى إحداث أزمة مالية بالإمبراطورية العثمانية كانت بدايتها خلال القرن السادس عشر، وتفاقم أمرها في القرنيين السابع عشر والثامن عشر ، ليؤدي بعد ذلك تدفّق المعادن الثمينة من العالم الجديد إلى إحداث ثورة في الأسعار [3] فامتلأت بذلك الأسواق العثمانية بالعملات النقدية المزيّفة، الأمر الذي نتج عنه انخفاض وانهيار في العملة المحلية " الأقجة " [4]، مما تسبّب في إلحاق العجز بالميزانية العامّة للدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي لم تجد من وسيلة للخروج من هذه الأزمة المالية سوى فرض ضرائب جديدة على الرعية وهذا ما أدّى إلى إثقال كاهلهم [5]

أيضا لقد أحدثت تلك الأزمة المالية انخفاضا كبيرا في أسعار المواد الأولية للإمبراطورية العثمانية، لتستفيد بذلك الدول الأوروبية، وبمقتضى الامتيازات الممنوحة لها من الوضع فتمتّعت بنفوذ إقتصادي كبير في الدولة العثمانية [6]، أكسبها احتكار التجارة في معظم الولايات العثمانية، ومن

---

(1) وليد العريض، المرجع السابق، ص 154.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 163 .

(3) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516– 1999م** ، د ط، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، د ت ، ص 117.

(4) الأقجة : عملة عثمانية تم إصدارها في عهد السلطان العثماني " أورخان " تعرضت إلى عدة أزمات خلال العهد العثماني الأمر الذي جعلها تفقد قيمتها وذلك في ظل التطورات التي عرفتها أوروبا والتي امتدت تأثيراتها على الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية .

(5) غانية بعيو، المرجع السابق ، ص ص 33- 34.

(6) إسماعيل أحمد ياغي ، **العالم** ....، المرجع السابق ، ص 183.

أبرز هذه الدول الأجنبية فرنسا وبريطانيا عن طريق تلك الشركات التي أنشأتها لتحقيق هذا الغرض"كشركة الليفانت"، التي أحكمت سيطرتها على عمليات التبادل التجاري في الولايات العربية العثمانية [1]. ليس هذا فحسب فقد تنافست الدول الأوروبية فيما بينها للحصول على مزيد من الإمتيازات ، فأبرمت الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والدانمارك وإيطاليا معاهدات إمتيازات تجارية حيث مكّنتها هذه الإمتيازات من إحكام سيطرتها على الإقتصاد العثماني واستغلاله لتحقيق مصالحهم على حساب مصالح الدولة العثمانية[2] .

كما ساهمت حركة الكشوف الجغرافية في إثراء الدول الأوروبية وتقويتها بعد أن حصلت على كميّة هائلة من المعادن الثّمينة ،والتي اكتسحت بها معظم الأسواق بما فيها السوق العثماني حتى أصبحت بذلك ،تلك الدول الأوروبية تُعتبر سيّدة البحار والأسواق الدولية [3]،لتزيدها الامتيازات الأجنبية أكثردعما في تثبيت وجودها أكثر بالدولة العثمانية، هذه السياسة التي عصفت بالاقتصاد العثماني وأدّت في النهاية إلى القضاء على التجارة الخارجية وحتىّ الدّاخلي ة،هذا النّشاط الاقتصادي الذي أصبح يتحرّك ببطء نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا ،فاختفى بذلك دور الدولة العثمانية كوسيط تجاري بين الشّرق والغرب وارتبطت التّجارة العثمانية بالتّجارة الأوروبية [4] .

2 – الصناعة:

لم تقتصر آثار الامتيازات الأجنبية التي استفادت منها الدول الأوروبية في مراحل ضعف الدولة العثمانية على الجانب التجاري فحسب، بل كان لهذا النظام تداعيات خطيرة في مجال الصناعة أيضا،إذ ساهمت في ركود نظام الحرف الذي كان يشكّل دعامة أساسية للمجتمع العثماني، حيث أدّت التحولات التي عرفتها أوروبا في الجانب الصناعي إلى تطوّر منتجاتها الصناعية، الأمر الذي تطلّب موادا أوليّة كثيرة، وقد تواجدت هذه الأخيرة في بلاد الشام ، وهذا ما جعل العثمانيين عاجزين بصناعاتهم المحليّة، عن منافسة الصناعات الأوروبية الحديثة التي دخل ت الأراضي العثمانية بفعل الامتيازات،وأصبحت تعتمد في الأساس على التقنيات الحديثة التي جاءت بها تلك النهضة الأوروبية والتي شملت جميع المجالات بما فيها المستجدّات الصناعية، فانكمشت بذلك الصناعات العثمانية وعجزت حتى عن تمويل نفسها بالمواد الأولية في ظل سيطرة الأجانب عليها [5] .

---

[1] فاطمة بو حلطي ، المرجع ا السابق ، ص 112.

[2]جورجي زيدان ، << الامتيازات الأجنبية أصلها وتاريخها >> ، **مجلة الهلال المصرية** ، ع 2، دار الهلال ، مصر ،1892م ،ص 45.

[3] إدريس الناصر رائسي ، المرجع السابق ، ص 334 .

[4] ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج2، ص 861.

[5]وليد العريض ، المرجع السابق ، ص 158.

وعلى العموم يمكن إجمال مظاهر ضعف الصناعات العثمانية المحليّة في عدّة عوامل: فالعامل الأول يمكن إرجاعه إلى الثّورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، حيث أحدثت تغييرات جذرية في مجال الصناعة،تمثّل في إدخال طُرق ووسائل جديدة،عكس تلك الصناعة العثمانية التقليدية المحافظة، الأمر الذي مكّنها من منافستها والتفوّق عليها،أمّا العامل الثّاني الذي ساهم في ركود الصناعات الحرفية العثمانية، فيكمن في طبيعة النّظام الإقتصادي الذي تبنته الدولة العثمانية، والذي كان مستمدّا من الحضارة البيزنطية والإسلامية ،حيث لم تقم الدولة العثمانية بأيّ محاولة أو إجراء لتجديد وتطوير تلك الأُسس من أجل مواكبة تلك التطورات التي شهدها أوروبا في مجال الصناعة ، وفيما يخصّ العامل الثالث المتعلّق بجانب الصناعة العثمانية دائما،فيكمن في طبيعة المجتمع العربي الذي ظلّ متقوقعا على ذاته يتجنّب الإحتكاك مع كل ما هو خارجي وبالتالي أفضت كل هذه العوامل إلى ضعف الصناعة العثمانية وتفوّق الصناعة الأوروبية [1] .

ولم تكن الزراعة بأحسن حال، حيث تأثّر هذا القطاع بالتطوّرات الأوروبية من جهة ، وتوافد الأجانب للإقامة بالأراضي العثمانية وممارستها بعد حصولهم على امتيازات من جهة ثانية،مما أدّى إلى احتكاره.

ومن خلال كلّ ما سبق يتّضح أنّ نظام الامتيازا ت الأجنبية الذي انتهجته الدولة العثمانية في القرن السادس عشر كأداة سياسية، الهدف الأول منها هو تنشيط الحركة التجارية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، قد نتج عنها عدّة آثار سلبية هزّت مكانة الإقتصاد العثماني وحوّلته من عنصر فاعل في تحريك السيطرة العثمانية ونفوذها العالم ي، إلى عامل تدخّل استغلته الدول الأوروبية كحجّة للولوج إلى الدولة العثمانية بواسطة جالياتها، التي كانت تمُثّل أحد أهمّ الوسائل التي استخدمتها من أجل بسط هيمنتها وتسيير ليس اقتصادها فحسب ، بل اعتبرت نفسها أنّ لها الحق في الأراضي العثمانية بعد أن اعتبرت تلك الامتيازت الممنوحة لها حقوقا مكتسبة ،كما أنّها استغلّت تلك الامتيازات كحامية لتلك الأقلّيات المقيمة بالدولة العثمانية . وبذلك أصبحت الدولة العثمانية مجالا مفتوحا للدول الأوروبية التي بسطت نفوذها الإقتصادي، وأثبتت تفوّقها وبيّنت ذلك الضعف الذي وصلت إليه الدولة العثمانية ، حيث أنّها لم تعد قادرة على حماية أيّ جانب من جوانب قوّتها سواء الجانب السياسي أو الاقتصادي أو غيرها من الجوانب الاخرى ، الأمر الذي أدّى بها في الأخير أن تكون دولة شبه مستعمرة.

---

[1] ليلى الصباغ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص ص 565- 566.

المطلب الثالث : الإرساليات التبشيرية والغزو الثقافي

لم تقتصر الآثار السلبية للامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية فيما يخصّ جانبها السياسي والعسكري والاقتصادي فحسب، بل تعدّت ذلك حتى إلى الجانب الفكري الذي كان يمثل أرضية خصبة لنشاط الدول الأوروبية وتنافسها، بحجة حماية الأقلّيات المسيحية المتواجدة بأراضي الدولة العثمانية حسب ماهو ظاهر ، إلاّ أنّ هدفها الحقيقي والخفيّ من ذلك ،كان من أجل بسط نفوذها الثّقافي ونشر أفكارها الغربية التي جاءت بها النهضة الأوروبية بداخل الدولة العثمانية .

ولقد اعتمدت الدول الأوروبية في سبيل تحقيق ذلك على عدّة وسائل،كانت أهمّها الإرساليات التبشيرية وحركة الإستشراق،هاتين الوسيلتين اللّتين كان لهما دورا كبيرا في التفكّك الثّقافي التدريجي للدولة العثمانية ،وتحوّلا واضحا لمصير المسيحيين فيها،حيث وجدوا أنفسهم في صميم التنافس الأوروبي فكانوا من العوامل التي ساهمت بدورها في إضعاف الدولة العثمانية [1].

1 – الإرساليات التبشيرية :

يعود تاريخ توافد البعثات المسيحية التبشيرية على الدولة العثمانية إلى القرن السابع عشر، أين كانت بلاد الشام أهمّ المراكز التي عرفت توافدا كبيرا من تلك الإرساليات التبشيرية إليها [2]، ولعلّ ذلك راجع إلى عدّة أسباب يمكن إجمالها في النقاط التالية :

ـ تواجد غالبية الأماكن المقدّسة ضمن هذه المنطقة وهذا ما جعل تلك البعثات تركّز اهتماماتها ونشاطاتها التبشيرية ببلاد الشام ، فضلا على ذلك ساهم التّسامح الديني الذي اتّخذته الدولة العثمانية اتجاه الملل في زيادة نجاح نشاطهم ، وممّا زادهم دعما أيضا، تلك الامتيازات الدينية التي حصلت عليها الدول الأوروبية ، ضف إلى ذلك اتّساع رقعة الدولة العثمانية وضمّها للعديد من الأجناس، لتجد بذلك تلك الإرساليات التبشيرية الفرصة السانحة لنشر أفكارها ومخطّطاتها [3]. أمّا عن المذاهب الدينية التي كانت تمثّلها تلك الإرساليات، فقدكانت في بدايتها من أتباع المذهب الكاثوليكي وكانوا هُم أوّل من قدم إلى البلاد العثمانية ،ولعلّ ذلك راجع إلى تلك الامتيازات التي حظيت بها فرنسا سنة 1536م، ومنذ ذلك التّاريخ أخذت المصالح الفرنسيّة تتقوّى بمختلف البلاد

---

[1] جوزيف ابو نهرا ، **المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني** ، في أعمال المؤتمر الدولي ، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات cerpoc ، جامعة القديس يوسف ، 24 – 26 كانون الثاني 2013م ، ص 24 .

[2] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 582 .

[3] إيمان عبد الرحمن هياجنة ، المرجع السابق ، ص ص 727 ، 730 .

العثمانية بما فيها مصالحها الدينية الهادفة إلى نشر المسيحية[1]، ثمّ تعاقبت بعدها الإرساليات التبشيرية الأخرى، والتي مثّلت المذهب البروتستانتي عن بريطانيا والمذهب الأرثوذكسي عن روسيا، وقد ازدادت وتيرة هذا النّشاط التّبشيري في الولايات العثمانية بشكل لافت خلال القرن 19م ، حيث اشتدّ التّنافس بين الدول الأوروبية، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس جديد بواسطة إرسال هي الأخرى بعثات تبشيرية محاولة بذلك تحقيق ماكانت تصبو إلى تحقيقه تلك الدول الأوروبية ، وليس هذا فحسب، بل حتىّ التّنظيمات الخيرية التي قام بها السلاطين العثمانيين، قد ساهمت هي الأخرى في فسح المجال أمام الإرساليات التبشيرية ، مما أدّى بها إلى تكثيف نشاطها التبشيري في ظلّ تلك التسهيلات التي جاءت بها،وبالأخصّ "خط كلخانة"، لتتمكّن بذلك هذه البعثات من مزاولة نشاطها بكل حريّة [2].

أمّا إذا جئنا إلى تتبّع دور تلك الإرساليات التبشيرية وأهدافها ، فإنّنا نجدها كانت تسعى جاهدة إلى نشر الحضارة الأوروبية بكلّ ما احتوته من سلبيات تتناقض مع طبيعة التكوين العثماني من جهة ، والعمل على إضعاف الرّابطة الدينية التي تجمع الدولة العثمانية بولاياتها من جهة أخرى ، وعلى هذا الأساس قد تستّرت تلك البعثات التبشيرية تحت غطاء التّعليم باعتبار أنّ الولايات العثمانية كانت خلال هذه الفترة تعاني نسبة كبيرة من الأميّة ، فلكي تجذب إليها هؤلاء السكّان المحليين لم تجد من وسيلة أنجع من التعليم، تُحقّق لها هدفها التبشري والاستعماري في نفس الوقت ، فسعت إلى إنشاء المدارس بمختلف مستوياتها الإبتدائية والإعددية والثانوية ، وهنا نجد فرنسا دائما لها النصيب الأكبر في إنشاء تلك المؤسسات التعليمية تماشيا مع غايتها الدينية والسياسية والثقافية .

ومن أهمّ تلك المؤسسات التي تقتضي الإشارة إليها جامعة "القديس جوزيف" التي أسّستها فرنسا في بيروت عام 1780م ، إضافة إلى "مدرسة عين ورقة " بلبنان، والتي تمّ بناؤها في القرن الثامن عشر،ضف إلى ذلك"مدرسة عين طورة" لتكون أداة للسيطرة الأوروبية على الثّقافةالعثمانية [3]أمّا عن طبيعة ما يُقدّم في تلك المدارس التعليمية،فبالإضافة إلى اللغة الفرنسيةكانت تُدرّس اللغة اللاتنية وعلم اللاهوت،ولم يقتصر نشاط هذه الإرساليات على الجانب التعليمي فشمل أيضا النشاط الخيري عن

---

[1] ايمان عبد الرحمن هياجنة ، المرجع السابق ، ص 727 .

[2] عبد الرؤوف سنو ،" تطوّرالاتجاهات الاسلامية في الدولة العثمانية من التنظيمات حتى عصر السلطان عبد الحميد الثاني" ، **مجلة المنهاج** ،ع 4 ، بيروت ، 1996م ، ص 15 .

[3] إيمان عبد الرحمن هياجنة ، المرجع نفسه ، ص **728**.

طريق إنشاء المستشفيات ودور الأيتام ، كما تكفّلت هذه البعثات بتقديم الخدمات الاجتماعية، إلاّ أنّ كل هذه الممارسات لاتخرج عن اعتبارها وسيلة من وسائل التنصير أيضا[1].

وبالإضافة إلى كلّ ذلك فقد عملت الإرساليات التبشيرية على إنشاء الكلّيات والمعاهد ، فكان السبق في ذلك إلى البعثات البروتستانتية التي أسّست " الكليّة السورية الانجيلية " سنة 1866م والتي أصبحت تُعرف فيما بعد بالجامعة الأمريكية ، أيضا كانت الجمعيات العلمية والأدبية حاضرة في مشروع الإرساليات من أجل استغلالها لتحقيق أغراضها، أشهرها "الجمعية السورية "التي أُنشأت سنة 1847م ، وتعود أهميّة هذه الجمعية إلى كونها ضمّت عدّة طوائف من القناصل والسفراء [2]، وإلى جانب ذلك أسّست البعثات البروتستانتية سنة 1847م "جمعية الآداب والعلوم "التي كان أبرز مؤسسيها " بطرس البستاني " [3].

وخلاصة القول عن ذلك الدور الذي قامت به الإرساليات التبشيرية، هي أنّها كانت بمثابة الأداة التي أدّت إلى غزو الثقافة العثمانية، ومزجها بالثقافة الأوروبية الغربية التي كانت تحمل في طياتها كل الثقافات التي تتنافى مع الدين الإسلامي، وهذا ما أدّى إلى تشويه كلّ تلك العادات التي كانت تحافظ عليها الدولة العثمانية ، حيث ساهمت تلك الإرساليات من خلال المدارس التي أقامتها في بعث أفكار جديدة تحمل معاني التفتّح على حضارة الغرب،وهذا ما جعل السكّان المحليين بالدولة العثمانية يتبنونها ، مما نتج عنه الخروج عن تعاليم الدين الإسلامي ،وليس هذا فحسب بل ساهمت أيضا تلك المدارس التبشيرية والجمعيات الأدبية في نشر أفكار تدعو إلى القوميّة [4]خاصة العربية من خلال التخلص من الحكم العثماني وإقامة حكم عربي،وهذا ما أدّى إلى حدوث إنفصالات عن الدولة العثمانية،ضف إلى ذلك إثارتها للفتن الطائفية من خلال تلك الأفكار التبشيرية التي كانت

---

(1) ماجد بن صالح المضيان ، المرجع السابق ، صص 312 ـ 313 .

(2) غانية بعيو ، المرجع السابق ، ص 132 .

(3) بطرس البستاني : (1819 ـ 1883م) شخصية لبنانية ، تعلم في مدرسة " عين ورقة " ، برز نشاطه في المجال الصحفي والادبي حيث امتلك ناصية اللغة العربية ، اعتنق المذهب البروتستانتي بعد أن اتصل بالبعثات التبشيرية الأمريكية في سنة 1869م ، ترجم الكتاب المقدس إلى اللغة العربية ، كان له الفضل في تأليف معجم " محيط المحيط " سنة 1869م ، وفي سنة 1870م أصدر مجلة للعلم والسياسة والأدب ، وهي " مجلة الجنان " ، أما عن أهم عمل كان له في المجال الصحفي ، فكانت صحيفة " الجنينة " والتي أصدرها في عام 1871م ، أما في النشاط الادبي فقد ألف قاموس شامل لكل العلوم وهو " دائرة المعارف " وهي تضم ست مجلدات . للمزيد انظر : إبراهيم عبده ، **أعلام الصحافة العربية** ، ط2 ، المطبعة النموذجية ، مصر ، 1948م ، ص ص 44 . 45 .

(4) القومية : حركة فكرية سياسية ظهرت خلال القرن التاسع عشر ، وتعود جذورها إلى الثورة الفرنسية ، والتي تعني الشعور بالإنتماء إلى أمة معينة على أساس مجموعة من الروابط والمقومات المشتركة مثل اللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ والمصير المشترك ، تهدف هذه الحركة إلى إقامة دول مستقلة .

تسعى إلى نشرها ، فشهدت لبنان هذه الفتن مثل فتنة 1860م بين الموارنة والدروز[1].

2 –الإستشراق :

لم يكن الغزو الثّقافي للدول الأوروبية مقتصرا على الإرساليات التبشيرية فقط ، حيث ظهرت حركة فكرية تُعرف ب:" **الإستشراق**" [2]والتي تعني في إطارها العام اهتمام الغربيين بالدراسات العربية من مخطوطات وتراث،وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحركة الإستعمارية الأوروبية ، فمن خلال هذه الحركة الفكرية سعت الدول الأوروبية إلى إحكام سيطرتها على المجتمع العثماني، محاولة في ذلك تشويه تاريخه الحافل بالإحداث والمتغيّرات، وقد زاد نشاط هذه الحركة بوضوح عندما حصلت تلك الدول الأوروبية على امتيازات،هذا النظام الذي سهّل لها عمليّة تثبيت وجودها بالدولة العثمانية،وبالتّالي استطاع المستشرقون أن يدرسوا التآريخ العثماني الإسلامي هم قريبون منه .

وقد اختلف المؤرخون في تحديد تاريخ ظهور هذه الحركة الإستشراقية ، حيث أرجعها البعض إلى العهد الأندلسي من خلال احتكاك الغربيين بالحضارة الإسلامية ، ففي هذه المرحلة بدأ اهتمام النّصارى بالعلوم والمعارف الإسلامية ، والثّابت أنّ الانطلاقة الحقيقية لهذه الدراسات الإستشراقية كانت من خلال " مجمع فيينا " الذي دعى إلى دراسة لغات الشّرق وتاريخهم و آثارهم ، وقد ازدادت وتيرة هذه الدراسة في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ،أين عملت الدول الأوروبية على تشجيع هذه الحركة خاصة في ظل توفّر العوامل المساعدة على إنجاحها، مثل توفّر الطباعة التي كان لها دورا كبيرا في نشر هذه الدراسات الإستشراقية [3].

مارس المستشرقون نشاطهم تحت غطاء البحث العلمي ، إلاّ أنّ أهدافهم الخفيّة تمثّلت في ارتكاز معظم تلك الدراسات الإستشراقية على تشويه التّاريخ الإسلامي ، بالإضافة إلى مساهمتها في إثارة الفتن والاضطرابات في أقاليم الدولة العثمانية ، وفي إطار تشجيع الدراسات الإستشراقية دأبت الدول الأوروبية على إنشاء الجمعيات العلمية من معاهد وكليات ،وكان من أشهر هذه الجمعيات التي أسستها الدول الأجنبية لبعث حركة الإستشراق نذكر : مدرسة " **اللغات الشّرقية الحية** " والتي

---

[1] محمد الخير عبد القادر ، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية دراسة للقضية العربية في خمسين عاما 1875 . 1925م** ، ط1 ، دار التوفيق النموذجية ، مصر ، 1985م ، ص ص 40- 41 .

[2] لم ترد كلمة الإستشراق في المعاجم العربية ، فهي مترجمة و تعني الشرق ، أي اهتمام الغربيين بعلوم أهل الشرق ،وهي تمثل حركة فكرية غربية تهتم بدراسة كل ما يتعلق بالحضارة الإسلامية من تاريخ وديانات ولغات وأوضاع اجتماعية .

[3] ليلى الصباغ ، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 898 ، 900 .

تأسّست في فرنسا عام 1795م ، وقد ارتكز نشاط هذه المدرسة على تدريس اللغة العربية ، إضافة إلى عدّة تخصّصات أخرى تشمل التاريخ والجغرافيا ، كما أُسس قسم للغة العربية في جامعة ليون ، وقد كانت أغلب المدارس التي تمّ إنشاؤها من أجل خدمة الإستشراق مدعّمة من طرف الكنيسة البابوية ،وهو ما دلّ على مدى اهتمام الأوربيين بمباركة من البابا وتركيزهم على تشويه الإسلام خدمة للأغراض التنصيرية والاستعمارية [1].

وصفوة القول هي أنّ الدول الأوروبية أصبحت بمقتضى نظام الإمتيازات الأجنبية تمارس نفوذا سياسيا واقتصاديا وثقافيا شاملا في الدولة العثمانية خلال مراحل ضعفها ، وبالتّحديد خلال القرن التاسع عشر ، وقد أدركت هذه الأخيرة مدى الخطر الذي يشكّله نظام الامتيازات الأجنبية على سيادتها لا، خاصة وأنّه أدّى إلى تغلغل الأوربيين في معظم الأقاليم العثمانية، مع فرض سيطرتهم على مختلف جوانب الدولة العثمانية التي كانت تزيدها قوّة ، ولذلك سعت جاهدة لإلغائه والحدّ من آثاره وتداعياته ، لذا جاءت السياسة الإصلاحية التي انتهجتها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع تندرج في نفس المسعى والغرض وهو إلغاء الامتيازات حيث نصّ" خط كلخانة" على جملة من القرارات،كان الهدف منها بالدرجة الأولى الحد من التدّخل الأوروبي في الشؤون العثمانية [2].

ولقد كان مؤتمر باريس المنعقد سنة 1856م[3] يشكّل أوّل خطوة جدّية انتهجتها الدولة العثمانية لإلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية ،حيث طلب الصدر الأعظم من الدول الأوروبية وجوب إلغاء هذا النظام،الذي كانت تداعياته خطيرة على الدولة العثمانية وولاياتها،فأبدت الدول الأوروبية موافقتها عن القرار غير أنّها اشترطت مقابل ذلك قيام السلطان العثماني بإصلاحات داخلية تخدم رعاياها.

ورغم رضوخ الدولة العثمانية للضغط الأوروبي ، إلاّ أنّها لم تتمكّن من تحقيق غاياتها في ظلّ تمسّك الدول الأوروبية بنظام الامتيازات الأجنبية ،إذ كانت تعتبره حقّا مكتسبا، ولم تتوقّف محاولات الدولة العثمانية لإلغاء الامتيازات،حيث كانت المحاولة الثانية في سنتي1869– 1871م ، لكنها هي

---

(1) أماني بنت جعفر بن صالح الغازي ، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث ، إشراف : أميرة بنت علي مداح ، جامعة ام القرى ، 1431 هـ / 2010م ، ص ص 68 ـ 69 .

(2) غانية بعيو ، المرجع السابق ، ص ص 98 ـ 99 .

(3) مؤتمر باريس : هو مؤتمر دولي عقد عام 1856م ، من قراراته المهمة انه أنهى حرب القرم التي اندلعت بين الدولة العثمانية وروسيا ، شاركت في عقده كل من فرنسا وبريطانيا التي ساندت الدولة العثمانية ، وكان من أسباب هذه الحرب هو الخلاف القائم بين فرنسا وروسيا حمل حماية الأماكن المقدسة في فلسطين .

الأخرى باءت بالفشل بسبب تلك الديون والقروض التي استدانتها الدولة العثمانية من طرف تلك الدول الأجنبية [1]، وهذا ما جعلها كقيود تُكبّلها على إنجاح محاولاتها في إلغاء ذلك النظام، لتستمرّ بذلك محاولات إلغائه من قبل الدولة ،إلاّ أنّها وفي كل مرّة تعترضها عقبات تؤدي في الأخير إلى فشل تلك المحاولات ، فنجد في سنة 1914م ، أبلغت الدولة العثمانية الدول الأوروبية بقرار إلغاء الامتيازات والذي تدعّم بمجموعة من الإجراءات، حيث تمّ رفع الرسوم الجمركية والاستيلاء على دور البريد ، بالإضافة إلى خضوع الأجانب إلى القوانين العثمانية . وهذا ما جعل الدول الأوروبية تقف وقفة معارضة على كلّ تلك الإجراءات التي اتّخذتها الدولة العثمانية ضدّها وليس هذا فحسب، بل اعتبرت الامتيازات الأجنبية بمثابة نظام تفرضه المؤتمرات ، ولا يرتبط بالدولة العثمانية كطرف وحيد ، ليستمر العمل بذلك النظام إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى وقد تم إلغاؤه بصفة رسمية سنة 1933م [2].

من خلال كل ما سبق مايمكننا استنتاجه عن نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية هو أنّه قد مرّ بمرحلتين ، مرحلة مثّل فيها تلك القوّة والسيطرة والدور الكبير الذي كانت تقوم به الدولة العثمانية من أجل تحريك سياستها الدولية وتنظيم علاقاتها مع الدول الأوروبية ، فمثّلت بذلك هذه الامتيازات دعما ايجابيا زاد في كسب حلفاء إلى جانب العثمانيين يساعدوهم في تحرّكاتهم وتحقيق مصالحهم وكلّ هذا كان خلال القرن السادس عشر ، وهي بمثابة المرحلة الذهبية بالنسبة للدولة العثمانية .

أمّا عن المرحلة الثانية فهي المرحلة التي انعكس فيها دور تلك الامتيازات من خدمة مصالح الدولة العثمانية إلى خدمة مصالح الأوروبيين، وبالتالي أصبحت تشكّل خطرا على مكانة الدولة العثمانية واستمرارها ، وفي نفس الوقت أصبحت تعتبر حقوقا بالنسبة للأوروبيين ،ممّا جعلهم يتخذوها كوسيلة يطالبون بها للولوج إلى الدولة العثمانية والتدخّل في شؤونها السياسية والإقتصادية وحتىّ الثقافية ، لذا جاءت محاولات العثمانيين لإلغاء هذا النظام وهذا ما تمّ فعلا بعد إندلاع الحرب العالمية الأولى.

---

[1] وليد العريض ، المرجع السابق ، ص ص 152 – 153 .

[2] قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 28 .


خاتمة

خاتمة :

بعد معالجتنا لموضوع الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية من كافة الجوانب، خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية :

ــ إن القرن السادس عشر شكل نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات الدولية بين الشرق والغرب ، وذلك بعد أن دخلت العلاقات العثمانية الأوروبية مرحلة جديدة تقوم على أساس المصالح المشتركة. ، وقد كانت الإمتيازات الأجنبية أحد أهم وسائل ذلك التقارب العثماني الأوروبي.

ــ إن نظام الامتيازات الأجنبية الذي إنتهجته الدولة العثمانية هو أداة سياسية إستخدمها السلاطين العثمانيين لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وعسكرية وذلك تكريسا للتفوق العثماني ولم يكن

هذا النظام وليد العهد العثمانين وإنما يستمد جذوره من العهد الإسلامي والبيزنطي

- ترتكز أغلب دوافع منح الإمتيازات إلى السعي لمواجهة أطماع شارل الخامس و تفريق الصف الأوروبي ، وتنشيط الحركة التجارية .

ــ تعد معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية المبرمة سنة 1536م، بمثابة حجر الأساس الذي قامت عليه المعاهدات العثمانية الأوروبية الأخرى ،وهي في إطارها العام تضمنت إمتيازات سياسية وإقتصادية ودينية ، مكنت فرنسا من أن تحتل مكانة هامة في الدولة العثمانية

أبرمت بريطانيا معاهدة إمتبازات عام 1580م ، وقد إقتصرت هذه المعاهدة على الجانب التجاري وكان ذلك محاولة من الدولة العثمانية لكسر الإحتكار الذي تمارسه فرنسا في الليفانت

ــ تختلف معاهدات الإمتيازات الأجنبية التي أبرمتها الدولة العثمانية في زمن القوة عن تلك التي أبرمتها في مرحلة الضعف ، هذه الأخيرة إتخذت شكلا مغايرا ، إذ أضحت عبارة عن معاهدات صلح تفرضها المواجهات العسكرية ، وتتحصل الدول الأوروبية بموجبها على تسهيلات بالغة الأهمية ، ويتعلق الأمر بمعاهدة "كوتشوك كينارجة " التي أنهت الحرب الروسية العثمانية سنة 1774م ، وهي في نفس الوقت تعد معاهدة إمتيازات ، وقد أجبرت الدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدة إلى تقديم عدة تنازلات سياسية واقتصادية و دينية ،حيث عبرت هذه المعاهدة على مدى الضعف الذي بلغته الدولة العثمانية والذي شمل كافة المجالات .

ـــ لقد ترتب عن نظام الإمتيازات الأجنبية أثارا تراوحت بين الجانب الايجابي والسلبي، فأما الجانب الايجابي فقد تجلى في مرحلة القوة إذ كانت عاملا إيجابيا جسد قوة الدولة العثمانية في تلك الفترة ، وكانت وسيلة من وسائل تنشيط الإقتصاد العثماني الذي تضرر على إثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، فضلا على ذلك أدت الامتيازات الأجنبية إلى ظهور حركة فكرية في الولايات العثمانية من خلال نشاط الإرساليات التبشيرية التي ساهمت بدورها في بناء المدارس والجمعيات وكان لهذا أثره في ظهور نهضة فكرية وعلمية واسعة .

ـــ إن الآثار السلبية للامتيازات الأجنبية وإنعكاساتها على الدولة العثمانية لم تظهر جليا إلا في منتصف القرن التاسع عشر وقد تزامن ذلك مع ضعف الدولة العثمانية وتطور أوروبا ، إذ تغير طابع تلك الإمتيازات التي أصبحت تراها الدول الأوروبية حقوقا مكتسبة وقد إتخذت من حمايتها للأقليات ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وبالتالي أصبحت تملك نفوذ سياسي كبير مكنها من مشاركة الدولة العثمانية في مختلف القرارات التي تصدرها .

ومن أهم نتائج الناتجة عن الامتيازات أيضا هي أن الدول الأوروبية أساءت استغلالها حيث عملت على إثارة الفتن والصراعات الطائفية في الولايات العربية ،كما ساهمت في تحطيم الإقتصاد العثماني الذي أصبح يعتمد إعتمادا كليا على الرأسمال الأجنبي ، فأدى ذلك إلى ضعف الصناعات المحلية ، وتراجع التجارة وإمتدت إنعكاسات الإمتيازات الأجنبية إلى الجانب الفكري حيث أدت إلى الغزو الثقافي الأوروبي من خلال الدور الذي جسدته الإرساليات التبشيرية ، التي ساهمت من خلال المدارس والجمعيات في ظهور الحركة القومية وحركة الإستشراق التي مهدت إلى الحركة الاستعمارية .

ـــ سعت الدولة العثمانية إلى إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية بعد أن أدركت خطورته وقد استمر العمل بهذا النظام حتى الحرب العالمية الأولى ليتم إلغاءه رسميا في معاهدة " لوزان" سنة 1923م

وفي الأخير يمكن القول أن موضوع الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية يعد من أهم المواضيع التي مازالت تحتاج إلى البحث والتعمق من خلال الوثائق الأرشيفية والمصادر الأصلية ،وعليه يبقى المجال مفتوحا لكل من أراد التوسع في هذا الموضوع قصد إزالة الغموض الذي مازال يكتنفه.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية ـ الفرنسية عام942 هـ / 1536م

ليكن معلوما لدى العموم انه في شهر ...سنة 942 من الهجرة المحمدية (شهر فبراير سنة 1536) من الميلاد قد اتفق بمدينة الأستانة العلية كل من المسيو جان دي لا فوري ، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرانسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا ، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان الترك إلى آخر ألقابه والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشا عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية :

البند الأول : قد تعاقد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرانسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم .

البند الثاني : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة الى اخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرانساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون ان يدفع اي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى .

البند الثالث :كلما يعين ملك فرنسا فنصلا في مدينة القسطنطينية او في بيرا أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الان بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم او قاضي شرعي أو (صوباشي) او اي موظف اخر ولكن لو امتنع احد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله ان يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى اي حال ليس للقاضي الشرعي او اي موظف آخر ان يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وان اصدر حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا .

البند الرابع : لا يجوز سماع الدعاوي المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج او غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار او غيرهم من رعايا فرنسا او الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي او القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى او شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل .

البند الخامس : ولا يجوز للقضاة الشرعيين او غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع اي دعوى جنائية او الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج او غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي .وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة) يدعوهم أمام اكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما .

البند السادس : لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية امام القاضي او السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة اخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولايمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين .

البند السابع : لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع احد العثمانيين ام اشترى منه بضائع او استدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل ان يقوم بما تعهد به فلا يسال القنصل أو أقارب الغائب او اي شخص فرنساوي اخر عن ذلك مطلقا وكذلك لايكون ملك فرنسا ملزما بشئ بل عليه ان يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية او كان له أملاك بها .

البند الثامن : لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين او مستخدميهم او خدامهم او سفنهم او (قواربهم) او ما يوجد بها من اللوازمات او المدافع والذخائر او التجارة جبرا عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم .

البند الخامس عشر : كل تابع لملك فرنسا اذا لم يكن اقام باراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج او اي ضريبة ايا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة او مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أيّ عمل ىخر وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا .

وقد اشترط ملك ان يكون للبابا ونلك انجلترا اخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم .

البند السادس عشر : يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المجاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ امضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ولكي لا يدعي احد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة (ميناء على البحر الأبيض المتوسط جنوب غرب فرنسا) وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين . انتهت المعاهدة

محمد فريد بك ، المصدر السابق ، ص ص 224 ، 229

ملحق رقم : يمثل انموذجا عن المعاهدة العثمانية ــ البريطانية عام 987 هـ / 1580م

البند الأول : في ظل احترام الطرف الأول – ملكة انجلترا – لشروط الاتفاقية وشيوع السلم والأمن ، فانه من جهتنا أي السلطان ندعو إلى عدم التحرش أو التسبب في إشكاليات لرعايا الذين يأتون بممتلكاتهم و بضائعهم و سلعهم سواء بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر ، وكذلك رعاياها المسافرين عبر أراضي الدولة و دوابهم وبضائعهم و ممتلكاتهم ، وفي المقابل فانه يتعين عليهم الانشغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط .

البند الثاني : اذا سافر أو قدم رعاياها للأراضي الخاضعة لسيادتنا وأمننا أو غيرها من المقاطعات التابعة لنا ، فانه لايمكن احتجازهم تحت أي ظرف طالما أنهم يقومون بعملهم بصورة سليمة وعليه فانه يجب إطلاق سراحهم ثانية .

البند الثالث : تحظى جميع السفن والمراكب الانجليزية القادمة و المغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا وبقية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن .

البند الرابع : يجب على طاقم الأسطول العثماني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا ، أو في أي لحظة يحتاجون فيها ليد العون ،وكذلك فانه لا يجوز لاح دان يمنعهم او يشق عليهم للحصول على احتياجاتهم من المؤونة و الغذاء مقابل الماء.

البند الخامس :في حالة طرح البحر سفنهم على الشاطئ ، فانه يتعين على القضاة والعمال وغيرهم تقديم المعونة ، ويجب إعادة الممتلكات والبضائع الناجية إليهم دون أي أذى

البند السادس : لايجوز إعاقة الانجليزيين المسافرين برا وبحرا طالما انهم يلتزمون بعملهم ، ولا التحرش بهم او إيجاد المشكلات لهم .

البند السابع : يسمح للتجار والمترجمين المرافقين لهم بالدخول لأراضينا الآمنة برا وبحرا ، والقيام بالبيع والشراء والتبادل التجاري ، ولا يجوز لأيّ شخص من أمراء البحار و العسكر إعاقة التجار الانجليز في قدومهم و مغادرتهم او التحرش بهم هم وعمالهم وبضائعهم ودوابهم ، وذلك بعد دفعهم للضرائب بموجب القانون الخاص .

البند العاشر : في حالة ممارسة التجار والتراجمة والقناصل التابعين لانجلترا وكذلك رعايا الأراضي التابعة لها لعمليات البيع والشراء والمتاجرة وتقديم الضمانات وغيرها من الأنشطة الشاملة لقانون الشريعة في أملاكنا الآمنة ، فانه يجب عليهم تسجيل أنشطتهم لدى القاضي في السجلات أو الحصول على حجة أو شهادة منه ، وعند نشوب أي خلاف يجب التثبت من سجلات القاضي و التصرف في ضوء محتوياتها ، أما في حالة فقدان أو غياب احد هاذين البرهانين – السجل والحجة - وادعاء التجار بخلاف القانون المقدس وبصورة باطلة ، فانه ترفض دعواهم ويتم منعهم من الاستمرار في عملية المخادعة .

البند الحادي عشر : إذا إدّعى شخص على احد الانجليز النصارى بأنّه أهان العقيدة والدين الإسلامي ، فلا يجب قبول أي شهادة كاذبة بغرض الترويع والإيذاء مما يخالف قانون الشريعة ويتعين منعه من تحقيق ذلك .

البند الثالث عشر : إذا عثر على عبيد تابعين للرعايا الانجليز وبعد التأكد من كونهم انجليز فإنهم يسلمون لهم شريطة ان يتم ذلك من خلال القنصل .

البند الخامس عشر: لا يسمح بوضع العراقيل أمام القناصل المعينين في الإسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها في حالة استبدالهم بآخرين من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع .

البند السادس عشر :إذا انشغل التراجمة فانه يجب تأخير الإعمال المهمة مثل المرافعات القانونية حتى وصولهم وتفرعهم ، وفي المقابل فانه لا يجوز استخدام الحجج الواهية للتغيب عن المحكمة ، ويجب استخدام الحث التراجمة على الاستعداد التام .

البند السابع عشر :في حالة حدوث خلاف بين الانجليز أنفسهم فان السفير المذكور او القنصل هو الذي يتولى الفصل بينهم بموجب أعرافهم ، ولا يجوز لأحد منعهم من ذلك .

البند الثامن عشر : إذا أسرت بعض القوارب الشاذة بعض الانجليز بعد توقيع هذه المعاهدة عهد نامة وتم جلبهم إلى الروملي أو الاناضول بغرض بيعهم ، ففي هذه الحالة يجب القيام بالتحقيق أولا بكل حرص ومهارة ، ثم معرفة من قام ببيعهم ، وبعد ذلك فان تحول الأسير إلى الإسلام فعلى المالك تحصيل ماله من البائع مع إطلاق سراح الأسير فورا .

البند التاسع عشر : إذا التقت السفن والمراكب و الأساطيل التابعة لنا بنظيرتها البريطانية في عرض البحر فيجب إظهار الصداقة لبعضهم البعض وعدم القيام بأي عمل ضار أو مدمر .

البند العشرون :تمنح بريطانيا جميع البنود المكتوبة و المسجلة التي حصلت عليها فرنسا والبندقية و الملوك الآخرين من أصدقاء الدولة بموجب المعاهدات المبرمة معهم ، ولا يسمح لأحد بوضع العراقيل أمامهم او التحرش بهم مما يخالف قانون الشريعة ومعاهدتنا المكتوبة .

البند الحادي والعشرين: يجب حماية وصيانة السفن والمراكب الانجليزية في أراضينا حتى تغادر بالسلامة .

البند الثاني والعشرين: إذا نهبت بضائعهم وممتلكاتهم فيجب القيام بمحاولات واجتهادات للبحث عن طاقم السفينة وتقديم الجناة للعقاب المناسب ، وعلى تابعي السلطان جميعا من البيلر بيك وأمراء البحار السنجق بيك و القضاة والمحافظين و المتطوعين الالتزام بمغزى هذه الاتفاقية وعدم السماح بمخالفتها ، وأخيرا فإننا سنلتزم بشروط هذه الاتفاقية ونطبقها طالما التزموا – أي الانجليز – بالصدق و الإخلاص ولن نسمح بخلاف ذلك أبدا .

ياسر بن عبد العزيز محمود قاري ، المرجع السابق ، ج1، ص ص 300– 303.

ملحق رقم 3 يمثل أنموذجا عن المعاهدة العثمانية ــالروسية عام 1188هـ / 1774م

البند الاول :"كل ما سبق وقوعه بين الدولة العثمانية ودولة روسيا من عداوة ومخاصمة قد محي وأزيل من ألان إلى الأبد ، وكل الإضرار والتداعيات التي صار الشروع في استعمالها وإجراءها من الطرفين بالالات الحربية وبغيرها صارت نسيا منسيا إلى الأبد ولا يجري بعد الان ولا في وقت ما انتقام بل صار الصلح برا وبحرا عوضا عن العدوان بوجه لايعتريه التغير بل يراعى ويصان من طرفي الهمايوني ومن طرف حلفائي الاماجد وكذلك يحفظ ويصان ما جرى تمهيده مع ملكة روسيا المشار إليها وحلفاءها من الاتفاق و الموالاة الصافية السالمة من التغيير وتستمر هذه المواد جارية ومعتبرة بكمال الدقة والاهتمام وتكون قضية الموالات مرعية بهذه الصورة بين الدولتين وفي أملاكهما وبين رعايا الطرفين بحيث لا تقع ضدية بين الفريقين لا سرا ولا جهرا ولا نوع من انواع البغضاء والاضرار....."

البند الثاني : بعد تنقيح هذه الهدنة المباركة ومبادلة صكوك التصديق اذا ظهر من بعض رعايا الدولتين عدم الطاعة او خيانة او اتهمو بتهمة أخرى ووجدوا في بلاد إحدى الدولتين لقصد الاختفاء او الالتجاء فهؤلاء ما عدا اللذين دخلو ا منهم الدين الإسلامي في الدولة العلية والذين تنصروا في دولة روسيا لايقبلون أصلا ولا تجري لهم الحماية بل يردون الى بلادهم .

البند الثالث : "جميع قبائل القرم وطوائف بوجاق وقوبان بديسان وجانبويق ويديجيكول التاتارية يصير قبولها و الاعتراف بحريتها بلا استثناء من طرف الدولتين بشرط الا تكون تلك القبائل تابعة لدولة أجنبية بوجه ما والخانات المنتخبون من نسل ال جنكيز المستقلون في حكوماتهم باتفاق جميع الطوائف التتار يبقون على ماهم عليه ،يحكمون في الطوائف المرقومة بحسب قانونهم وعاداتهم القديمة ...."

البند السابع : " تتعهد دولتنا العلية ان تصون الديانة المسيحية وكنائس المسيحية صيانة قوية وتمنح سفراء دولة روسيا الرخصة بابراز التفهيمات المتنوعة عند كل احتياج سواءا كان متعلقا بالكنيسة المذكورة في المادة الرابعة عشر الكائنة في المحروسة القسطنطية او في صيانة خادميها واذا عرض السفير الموما إليه شيئا ما بواسطة متعمد له يتعلق بدولة مصافية ومجاورة لدولتي العلية فتتعهد دولتنا العلية بقبول المعروض و المعتمد .

البند الثامن : تعطى الرخصة التامة لرهبان دولة روسيا ولسائر رعاياها بزيارة القدس الشريف وسائر الأماكن المقدسة التي تستحق الزيارة ولا يتكفل المسافرون ولا السائحون بدفع الخراج والجزية ولا يطلب ذلك منهم اثناء الطريق لا في القدس الشريف ولافي سائر الأماكن وتعطى لهم الفرامانات بالوجه اللائق مع أوامر الطريق التي تعطى إلى رعايا سائر الدول والذين يقيمون منهم من أراضي دولتي العلية لا يمكن ان يحصل لهم تعرض او مداخلة بوجه من الوجوه بل تصير حمايتهم وصيانتهم تماما بمقتضى قوة إحكام الشريعة .

البند الحادي عشر : "قد تقرر لاجل منفعة الدولتين سير سفنهما وسفن تجارهما وتعطى الرخصة من جانب دولتي العلية الى سفن روسيا وسفن تجارها بان تتمتع بالتجارة في كل الاساكل وكل محل بالوجه الذي إجازته دولتي العلية فيها لسائر الدول وان يمكثوا في المعابر والثغور المتصلة بالبحار المذكورة وفي عموم المرافئ و الشطوط الساحلية من البحر الاسود إلى البحر الأبيض وكما صار البيان أعلاه بحق هذه المادة أعطيت الرخصة من جانب دولتي العلية الى رعايا دولة روسيا بان يتاجروا برا مع اهالي ممالك دولتنا العلية ويكون لهم ما حصلت به المساعدة والمسالة والمعافيات من التجارة البحرية إلى أحب أصدقائنا فرنسا وانجلترا ....."

البند الثاني عشر:اذا رغبت روسيا بعقد معاهدة تجارية مع الافريقين اي حكومات طرابلس الغرب وتونس والجزائر فدولتنا العلية تتعهد ببذل اعتبارها وجهدها لحصول دولة روسيا على مرغوبها وتكفل حكومات الايالات المذكورة بانها تحافظ على العهود المرسومة .

البند الرابع عشر : يجوز لدولة روسيا ان تبني كنيسة على الطريق العام في محلة بك اوغلي في جهة غلطة ، غير الكنيسة المخصوصة قياسا على سائر الدول هذه كنيسة العوام وتسمى كنيسة (دوسوغرنة) وتكون تحت حماية صيانة سفير دولة روسيا إلى الأبد وتكون امينة من كل تعرض ومداخلة وتصير حراستها .

البند السادس عشر : "ترد دولة روسيا للدولة العلية مملكة البوجاق مع قلاع اقكرمان وكلى اسماعيل وسائر القصبات بما فيها جميع الأشياء وترد لدولتي العلية قلعة بندر ايضا وكذلك ترد لدولتي العلية الافلاق والبغدان مع كافة قلاعها ومدنها....."

البند الثاني والعشرين :قد تقرر بالاتفاق بين الدولتين محو وازالة جميع الشروط والعهود السابقة والعهدة الواقعة في قلعة بلغراد المنعقدة بينهما وما حدث من بعدها من كافة الشروط محوا ابديا وهو ان كلا الدولتين المتعاقدتين لا يقوم بداعية ما من حيث العهود المذكورة ويستثنى من تلك الشروط الواقعة سنة 1700مبين الحاكم تولستوي وحسن باشا محافظ قلعة اجو فيمايتعلق بتعيين وتحديد حدود القلعة المذكورة وحدود قوبان فان الشروط المذكورة تبقى كالأول لاتتغير .

خاتمة : إن ماجرى تحديده وتمهيده بحسب المواد المذكورة من الصلح والصلاح المبطل للحرب والكفاح يكون مفردا ومعتبرا من بعد الان وبحسب ما اعتادت عليه سلطتي من شيم الصداقة الكريمة ومن الوفاء بالعهود فاننا نجري العهد والميثاق والتصديق تماما ونراعي حق الرعاية جميع ما وقع من قيود وشروط في ثمانية وعشرين مادة مذكورة وتجري جميع عهود ومواثيق الصلح والصلاح وكذلك شرط المادتين المحررتين في نيشاني الهمايونيين الذين صار اعطاؤها ويكون ذلك مدة دوام واستمرار المواد التي صار تأييدها عليها من المرخص دولة روسيا ومرخصنا حيث انه لا يحصل فيها خلل ولا مخالفة من طرفها ولا من طرفنا السلطاني الهمايوني ولامن طرف وكلائنا ذوي المقام المتصفين بالإنصاف أصحاب الاحتشام الأمراء ذوي الأمراء وعموم عساكرنا المنصورة وكافة المتشرفين بشرف العبودية من صنوف الخدمة – تمت.

محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ،ص ص 342 ، 358.

قائمة البيبليوغرافيا

المصادر العربية

1 – دوسون مراد جه ، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه د وسون** ،اي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، نقله إلى العربية فيصل شيخ الأرض ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ،1942م

2 – فريد بك المحامي محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي ، الطبعة الأولى ،دار النفائس ،بيروت ،401هـ –1981م .

3 – كرد علي محمد،**خطط الشام** ، الجزء الرابع ، دون طبعة ، مطبعة الترقي ،دمشق ، 1926م.

المجلات :

1 –كرد علي محمد ، << المدارس الاجنبية >> ، **جريدة المقتبس** ، العدد 391 ، دمشق ، 30 جمادى الاولى 1328هـ / 1910م.

2- زيدان جورجي ، **<<** الامتيازات الأجنبية أصلها وتاريخها **>>، مجلة الهلال المصرية** ، العدد الثاني ،دار الهلال ، مصر ، 1892م.

المصادر الأجنبية

1- Cirilli Gustave , **le Regime des Capitulations** , librairie plon , Paris , 1898

2-De Testa Le Baron , **Recueil des Traités de la Porte Ottoman avec les puissance Etrangeres** , t 1 , Paris.

3-Hammer josef , **Hi stoire de l’empire ottoman de puis son orig ine j’jusqu’ ano jour** ,traduit par ,j-j hellbert ,tome 5 ,1995.

4- Hammer,josef , **Histoire de l’empire ottoman de puis son origine jusqu'à nos jour** , Traduite : j . j. Hellert ,tome 16 ,1995 .

5-La **V**allée Théophile **Histoire de l’empire ottoman de puis les temps anciens jusqu'a nos jour,** garnier fréres libraires editeurs , paris , 1855 .

6-Marin scipion, **Conduite de France envers la Turquie** , Paris , 1840

7- Poujoulet baptistin ,**Histoire de Constantinople de puis le bas l’empire ottoman** , Tome2 paris, 1835

المراجع العربية والمعربة:

1-إحسان اوغلو أكمل الدين ، ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، ترجمة: صالح سعداوي ،الجزء الاول ، دون طبعة ، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون والثقافة ، اسطنبول ، 1999م.

2 -احمد هريدي علي صلاح ، ، **الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني** ،

دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية 923هـ – 1213هـ / 1517م – 1798م ، دار

المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988م.

3- اق كوندوزاحمد ، **الدولة العثمانية المجهولة** ، دون طبعة ، 2008م.

4- انطونيوس جورج ، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية** ، ترجمة : ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1987م.

5- اوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ، الجزء الأول ،منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ، 1988م.

6- إيفا نوف نيكولا، ، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 – 1574 م** ، ترجمة : يوسف عطا الله ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، بيروت ، 1988 م.

7- إينالجيك خليل ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** ، ترجمة ، محمد

الأورناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2001م.

8- إينالجيك خليل وآخرون ، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية** ، المجلد الثاني،

الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2007م .

9- ترياقي أوغلو أوقاي ، **السلطان سليمان القانوني سيد العصر الرائع** ،ترجمة عبد القادر عبد اللي، الطبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 1434هـ -2013م.

10- جلال يحي ، **أوروبا في العصور الحديثة** ، دون طبعة ، هـ م ع ك ، الإسكندرية ، 1981م.

11- حبيب كمال السعيد، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية** (622 - 1908م / 1هـ - 1325هـ) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002م.

12- حرب محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة** ، د ط ، م م د ع ب ع ت ، **القاهرة** ، 1414هـ /1994م.

13- الحصري ساطع ، **البلاد العربية و الدولة العثمانية** ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1965م

14- الحكيم يوسف، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** ، الطبعة الأولى ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1991م

15 - رائسي إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر** ، الطبعة الأولى، دار لهادي للطباعة والنشر ، لبنان 2007م.

16 سليمان نوار عبد العزيز، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، دون طبعة، دارالفكر العربي،القاهرة،دون تاريخ .

17- شاكر محمود ، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني** ، الجزء الثامن ،الطبعة الرابعة ، المكتب المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1421هـ — 2000م.

18 —.الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، الجزء الثاني ، دون طبعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 200

19- شوجربيتر، ، **أوروبا العثمانية ، 1354م -1804م**، ترجمة ، عاصم الدوسقي ، الطبعة الاولى دار الثقافة الجديدة ، مصر ، 1998م.

20-صالح محمد سيد اشرف ، **أصول التاريخ الأوروبي** الحديث ، الطبعة الأولى ، دار ناشري للتوزيع والنشر ،الكويت ، 1517هـ /2009م .

21- الصباغ ليلى ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر** ، الجزء الأول والثاني ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1409 هـ **1989**م .

22- طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة** ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2013 م.

23- عبد القادر محمد الخير، ، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية دراسة للقضية العربية في خمسين عاما 1875** _1925م ، الطبعة الأولى ، دار التوفيق النموذجية ، مصر ، 1985م.

24- عثمان اباضة فاروق، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت

25- العزاوي قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة في عوامل الإنحطاط** ، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ، لبنان، 2003م .

26- عصمت راشد السيد ، تاريخ اوروبا الحديث ، الجزء الأول ، دون طبعة ،دار الفكر العربي القاهرة ، دون تاريخ .

27- عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق العربي 1516- 1999م** ، دون طبعة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، د ت.

28-العودات حسين، **العرب النصارى عرض تاريخي** ، الطبعة الأولى ،دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،1992م.

29- عوض محمد عبد العزيز، ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914م** ، تقديم : أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، القاهرة ، 1969م .

30- غربي الغالي، ، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م – 1916م** ، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

31- غطاس عائشة وآخرون ، **الدولة العثمانية ومؤسساتها** ، طبعة خاصة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، 2007م .

32 - ريمون أندري ، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني** ، ترجمة : لطيف فرج ، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، 1991م ،.

33 - لاندوا يعقوب ، **تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517- 1914م)** ،ترجمة جمال احمد الرفاعي و احمد عبد اللطيف حماد ، دون طبعة ، المجلس الأعلى للثقافة ، دون بلد النشر، 2000 م .

34- مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة ، بشير السباعي ،الجزء الأول والثاني ، ط1 ، دار الفكر ، القاهرة ، 1993.

35 - محمد إبراهيم مفيدة، ، **عصر النهضة العربية بين الحقيقة والوهم** ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999م .

36- محمود مصطفى نادية، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسالة الشرقية** ،الجزء الحادي عشر، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، 1417هـ- 1996

37-.مصطفى احمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، الطبعة الثالثة ، دار الشروق ، القاهرة ، 1424هـ- 2003م.

38- ياغي إسماعيل أحمد ، **العالم العربي في العصر الحديث** ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض، 1418هـ-1997م.

39- ياغي إسماعيل احمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، د 1 ، مكتبة العبيكان الرياض، 1996م.

المراجع الأجنبية:

1_ De monicault gaston **, la question d'orient, le traite de paris (1856-1871)** these pour doctorat, paris ,1898.

2- Du rausas G . Pelissie**, Régime des Capitulations dans l'empire Ottoman** , mise aucourant de la legisiation et de lajuris prudence internationales , Paris 1911.

3- Carles georges **, la Turquie economique etude comparative de commerce . français et étranger ,** Paris , 1906**.**

4 -M . Lecote De Saint –Priest , **Mémoire sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français dans le levant** , Librairie de la société asiatique , Paris .

الحوليات:

1- Guy lemarchand , Elements de la Crise de L'empire Ottoman Sous Sélim 3(1789- 1807) Annales Historique s de la Révolution Francaise , Volume 329 , 2002.

قائمة المجلات والدوريات :

1- سالم احمد علي ، << رؤية المسلمين للغرب وأثرها في وحدتهم السياسية من الدولة العثمانية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي >> ، **مجلة المسلم المعاصر** ، العدد 124 ،دون بلد النشر ،2007م.

2- سنو عبد الرؤوف ، << تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية من التنظيمات حتى عصر السلطان عبد الحميد الثاني **>>، مجلة المنهاج** ، العدد الرابع، بيروت ، 1996م

3- الصائغ بان غانم احمد ، <<سياسة بريطانيا اتجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية 1839م-**1914**م >>، **مجلة التربية والعلم** ، المجلد التاسع عشر ، العدد الخامس ، كلية العلوم السياسية ،العراق ،2011م.

4- عبد الرحمن هياجنة ايمان و سليمان ملكاوي حنان ، << التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الاناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذجا) >>، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، المجلد الواحد والأربعين ،الأردن ،2013م.

5 - عامر محمد ، << المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية >>، **مجلة دراسات تاريخية** ،العددين 117-118، 2012م

6 - العريض وليد ، << تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثارها >>، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد الرابع والعشرين ، العدد الاول ، الأردن ، 1997م.

الملتقيات

1 - ابو نهرا جوزيف ،المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني ، في اعمال المؤتمرالدولي ، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات **cerpoc** ، جامعة القديس يوسف ، 24 – 25 كانون الثاني ، 2013م .

قائمة المذكرات و الأطروحات الجامعية :

1-بعيو فاطمة ، **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839م- 1876م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، مرقونة ، إشراف :غالي غربي ، جامعة الجزائر ، 2010م-2011م.

2-بوجلطي فاطمة ، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م** ، مذكرة لنيل شهادة في التاريخ ا لحديث ، مرقونة ،إشراف الغالي غربي ، جامعة الجزائر ، 2010م- 2011م .

3- جعفر بن صالح الغازي أماني ، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد تحليل** ، ج1 رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ، مرقونة ، إشراف أميرة بنت على مداح ، جامعة أم القرى ، 1431هـ -2010م

4 ـ حسنة كمال ، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789م – 1807م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، مرقونة ، إشراف عائشة غطاس ، جامعة الجزائر ، 2005م- 2006م.

5ـ دبلان بن خضر الوذيناني خلف ، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ- 1909م**،رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث ، مرقونة ، إشراف : عبد اللطيف عبد الله بن دهيش ، جامعة أم القرى ، 1410هـ – 1990م .

6ـ محمود قاري ياسر بن عبد العزيز ، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية** ، الجزء الأول والثاني ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ، مرقونة ، اشراف يوسف بن علي الثقفي ، جامعة أم القرى ، 1422هـ – 2001م .

7- المضيان بن صالح ماجد ، **اثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من 926هـ- 1343هـ - 1520م - 1924م** ، رسالة لنيل درجة الماجستير ، مرقونة ، إشراف عبد الله بن عمر الدميجي وجميل عبد الله المصري ، جامعة أم القرى ، 1416هـ – 1995م .

قائمة الوسوعات والمعاجم :

الموسوعات :

1- الشويخات احمد مهدي محمد ، **الموسوعة العربية العالمية** ، الطبعة الثالثة ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ / 2004م ، موسوعة الكترونية .

2- نصار حسين محمد، **الموسوعة العربية الميسرة** ، خمسة أجزاء ، الطبعة الثالثة ، المكتبة العصرية بيروت ، 2009م.

المعاجم :

1- صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، دون طبعة ،مكتبة الملك فهد ، الرياض ،1421هـ- 2000م.

2- عبد الكريم مصطفى، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية** ، الطبعة الأولى ،مؤسسة الرسالة 1996م.

3- عبده إبراهيم ، **أعلام الصحافة العربية** ، الطبعة الثانية ، المطبعة النموذجية ،مصر ،1949م.

فهرس الاعلام

1 . باللغة العربية :

2 . باللغة الأجنبية :

فهرس الاماكن والبلدان

فهرس المحتويات